وزارة التعليـــم العـــــالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويــرة
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعيــة فرع علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل

سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي

دراسة ميدانية لعينة من شباب ولاية البويرة من ممارسي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية .

إعداد الطالبة: إشراف :
فاطمة الزهراء بوكابوس أ/ سمير صغير

السنـــــــــــة الجامعيـــــــــــة
2012/2011

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل ومنحنا الصبر والعزيمة لإخراجه إلى النور

أما بعد فإن أول من يستحق الشكر والثناء بعد الله تعالى هو الأستاذ الفاضل الذي أشرف على هذا العمل وكان لنا سندا مهما بتوجيهاته .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل الأشخاص الذين بفضل توجيهاتهم ومساعدتهم أمكن لنا إخراج هذا العمل إلى بر الأمان .

كما أعبر عن امتناني إلى كل أساتذة جامعة البويرة الذين تعبوا معنا طيلة سنوات الدراسة الخمس وأخص بالذكر كل من الدكتور محمد بومخلوف ،والأستاذة سامية فرفار الذين لم يبخلا علينا بتوجيهاتهما وآرائهما البناءة ودعمنا نفسيا ومعنويا .

كما أشكر كل الزملاء والأصدقاء الذين ساعدونا ووقفوا إلى جانبنا ودعمونا في إنجاز البحث الميداني ، كما لا يفوتنا أن نعبر عن تقديرنا لكل المبحوثين الذين تعاونوا معنا ولم يبخلوا علينا بآرائهم .

إلى كل هؤلاء جزيل الشكر وعظيم التقدير .

الإهداء

أهدي ثمرة عملي ونجاحي إلى أعز مخلوقين على قلبيي:

أمي الغالية حفظها الله التي أوقدت في داخلي شعاع الأمل كلما أخذ ينطفئ وأحاطتني بحبها ورعايتها .

والدي العزيز الذي أستمد منه دائما العزيمة و الإصرار على النجاح .

إلى أخواتي : "دليلة" " سميرة " "رقية "و آخر العنقود "سليمة ".

إلى إخوتي وسندي في الحياة :"علال" " ناصر" " بوجمعة" و"سفيان ".

إلى كل رفاق المشوار الذين يعز علي فراقهم من تحملوني وتحملوا معي تعب هذا العمل وشاركوني أفراحي ونجاحي وأخص بالذكر الغالية : "نادية "والرائعة "نجوى "

والأخ العزيز " رابح "

دون أن أنسى كل الزملاء الذين عرفتهم طيلة خمس سنوات من الدراسة وعلى رأسهم : سامية ، عبد الصمد وعزيز .

كما لا أنسى من كان له الفضل في إخراج البحث في صورته النهائية وحرص دوما على توجيهنا وإفادتنا وكان بالفعل قدوة مثلا لنا في العمل والإصرار ، الأستاذ الفاضل

" سمير صغير "

إلى كل من صادفتهم وعرفتهم ، إلى كل من تمنى لي النجاح ولو بقلبه

إلى كل محب للمعرفة وساع إليها .

*فاطمة الزهراء

الفهرس

كلمة شكر .

إهداء .

فهرس المحتويات .

فهرس الجداول والأشكال .

مقدمة .....أ / ب

باب الدراسة المنهجية والنظرية .

الإطار المنهجي للدراسة

. 1 . الإشكالية .....,,,,.....5

. 2 . الفرضيات .....,,,,.....8

. 3 . تحديد المفاهيم .....,,.....8

. 4 . منهج الدراسة 10

. 5 . تقنية البحث .....,,...11

.6 . أسباب اختيار الموضوع .....,,,..11

. 7 . أهمية الموضوع .....,...12

. 8 . أهداف الدراسة .....,,,,....13

. 9 . الدراسات السابقة .....,,,,.....13

. 10 . المقاربة النظرية .....,,,,.....17

الفصل الأول : مقاربة سوسيولوجية للعمل والبطالة .

تمهيد.....19

I . العمل .

1. . مفهوم العمل 20

. 2. مكانة العمل .....,,,,.....20

. 3 . قوة العمل 21
4. فرص العمل والزيادة السكانية 22
. 5 . العمل في ظل النظرية الاجتماعية 23
. 6 . أهمية العمل 23
. 7 . العمل كوسيلة للاندماج 24
. 8 . مكانة الشباب في تحولات سوق العمل 26

II البطالة

. 1 . تعريف البطالة 27
. 2 . الآثار الاجتماعية للبطالة 27
. 3 . التسيير الاجتماعي للبطالة 29
. 4 . أنواع البطالة 31
. 5 . مؤشرات البطالة 31
. 6 . إنعكاسات البطالة على الفرد والمجتمع.....33
خلاصة 37

الفصل الثاني: التشغيل بين النظرية والواقع

تمهيد 39

I المداخل النظرية للتشغيل

1. مفهوم التشغيل.....40
2. طبيعة التشغيل.....41
. 3 . االمبادئ العامة للتشغيل 42
. 4 . أهم نظريات التشغيل 43
5 . أهداف التشغيل 48

II التشغيل في الجزائر

1. مراحل سياسة التشغيل في الجزائر 49
2 . التشغيل في ضوء المنظومة القانونية الجزائرية 60

.3 . أهم برامج التشغيل المرافقة لسياسة الإصلاح 62
خلاصة.....67

الفصل الثالث الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية .

تمهيد 69
. 1 . مدخل إلى الأنشطة غير الرسمية 70
. 2 . مفهوم الأنشطة غير الرسمية 71
. 3 . خصائص الاقتصاد غير الرسمي 73
. 4 . القوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي.....74
. 5 . أشكال ومظاهر الاقتصاد غير الرسمي 74
. 6 . تطور الاقتصاد غير الرسمي وأهم العوامل المغذية لنموه.....78
. 7 . عوامل تكوينه في العالم 79
. 8 . مراحل انتشاره والعوامل المساعدة على استفحاله.....83
. 9 . انعكاساته على مسار التنمية في الجزائر 86
. 10 . عيوبه ومميزاته 87
خلاصة 89

باب الدراسة الميدانية.

الفصل الرابع :ميدان الدراسة وعينة البحث

تمهيد.....92
. 1 . ميدان الدراسة 93
. 2 . عينة البحث 93
. خصائص العينة 94
خلاصة 99

الفصل الخامس :المؤهلات وتوازنها مع شروط التوظيف :

تمهيد 101
استنتاج 119

الفصل السادس :شروط التوظيف والأنشطة غير الرسمية .

تمهيد 122
استنتاج.....133
الاستنتاج العام 134
خاتمة 135
المراجع
الملاحق

فهرس الجداول والأشكال .

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1)	الفرق بين أهداف القتصاد الرسمي و أهداف الاقتصاد الخفي	77
الجول رقم (2)	يبين تقدير حصة الاقتصاد الخفي في الناتج الداخلي الخام لبعض البلدان النامية حسب معطيات المحاسبة الوطنية.	80
الجدول رقم (3)	يبين توزيع أفراد العينة حسب السن	94
الجدول رقم (4)	يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	95
الجدول) (5)	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي.	96
الجدول رقم (6)	يبين توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة	97
الجدول رقم (7)	يبين توزيع المبحوثين حسب نوع النشاط الممارس	97
الجدول رقم (8)	يبين توزيع آراء المبحوثين حول أسباب ميل الشباب نحو العمل غير الرسمي.	98
الجدول رقم(9)	يبين توزيع المبحوثين حسب مدى رضاهم عن سياسة وبرامج	102
الجدول رقم(10)	التشغيل يبين العلاقة بين المستوى الدراسي والمعاناة من البطالة .	104
الجدول رقم(11)	يبين توزيع مواقف الشباب من مدى تلاؤم سياسة التشغيل مع المؤهلات المتوفرة حسب مستواهم الدراسي	106
الجدول رقم (12)	يبن العلاقة بين المستوى الدراسي و دوافع التوجه نحو العمل غير الرسمي.	107
الجدول.رقم (13)	يبين توزيع آراء المبحوثين حول مدى مسؤولية الدولة عن تنامي العمل الفوضوي	109
الجدول رقم (14)	يبين توزيع المبحوثين حسب تصريحهم حول أسباب العزوف عن الوظائف والتوجه نحو العمل غير الرسمي .	111

الجدول رقم (15)	يبين توزيع آراء المبحوثين حول صحة مقولة عدم جدوى الدراسة في الحصول على العمل .	112
الجدول رقم (16)	يبين توزيع آراء المبحوثين حول تلاؤم المؤهلات مع متطلبات التطور الاقتصادي حسب تصريحهم عن دور ضعف المستوى التعليمي في زيادة التوجه نحو العمل غير الرسمي	113
الجدول رقم (17)	يبين توزيع آراء المبحوثين حول صحة مقولة عدم جدوى الدراسة في الحصول على العمل حسب اعتقادهم حول دور ضعف المستوى التعليمي في التوجه نحو العمل غير الرسمي	115
الجدول رقم (18)	يبين توزيع آراء المبحوثين حول مدى ملاءمة الشهادات مع التطور الاقتصادي حسب توقعهم لما يسمح به مستواهم وتكوينهم في الحصول على عمل مستقر	116
الجدول رقم (19)	يبين توزيع المبحوثين حسب ملكيتهم للشهادات العلمية أو التكوين يبين العلاقة	116
الجدول رقم (20)	بين رأي الشباب حول مقولة عدم جدوى الدراسة في الحصول على العمل و رأيهم حول مدى تلاؤم المؤهلات مع سياسة التشغيل	117
الجدول رقم (21)	يمثل توزيع آراء المبحوثين حول ما يسمح به مستواهم من عمل حسب ملكيتهم للشهادات أو التكوين.	119
الجدول رقم (22)	يبين رأي المبحوثين حول مدى كون التعقيدات الإدارية والبيروقراطية في سببا في العزوف عن الوظائف المأجورة	123
الجدول رقم (23)	يبين العلاقة بين رأي المبحوثين حول تأثير التعقيدات الإدارية و أسباب تفضيل العمل غير الرسمي:	124
الجدول رقم (24)	يبن العلاقة بين رأي الشباب حول مدى عدالة شروط التوظيف وأسباب العزوف عن الوظائف .	125
الجدول رقم (25)	يوضح توزيع المبحوثين حسب ما إذا سبق لهم البحث عن وظائف مستقرة	127
الجدول رقم (26)	يوضح الطرق المتبعة في البحث عن العمل بالنسبة للمجيبين بنعم	128
الجدول رقم (27)	يبين توزيع المبحوثين حسب مشاركتهم في مسابقات التوظيف ورأيهم في مدى عدالة وموضوعية شروط التوظيف	129
الجدول رقم (28)	يبين العلاقة بين دور كثرة الشروط الإدارية في التوجه نحو العمل غير الرسمي و أثر المشاكل البيروقرطية على العزوف عن الوظائف المأجورة	130
الجدول رقم (29)	يبن العلاقة بين عدالة شروط التوظيف و دور المشاكل والتعقيدات البيروقراطية في العزوف عن الوظائف.	131

الشكل رقم (1)	يوضح أهم أشكال ومظاهر الاقتصاد الخفي	78

مقدمة

تستند الهيكلة الديمغرافية للمجتمعات البشرية عادة على قسم هام من المجتمع تحتله شريحة الشباب الذين تستند عليهم مختلف الإستراتيجيات والبرامج ، ليس فقط لكونهم يعدون قوة اقتصادية وثروة منتجة ، بل لأنهم يحملون خصائص القوة الاجتماعية متى تم استغلال عناصر هذه القوة بالشكل الصحيح ، فعادة ما تعكس هذه الفئة مختلف أشكال الاستمرارية والميزات الإيجابية لمستقبل المجتمع .

غير أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تتخبط فيها المجتمعات المعاصرة وبالأخص تلك التي تعاني ظروفا اقتصادية واجتماعية غير مستقرة وفي أحسن الأحوال لا يمكن وصفها حتى بالمقبولة ، تجد هذه الفئة نفسها أمام وضع اقل ما يقال عنه أنه صعب والخيارات فيه تكاد تكون معدومة ، خاصة أمام ضغط الأزمات والانعكاسات الاقتصادية من جهة و الضغط الديموغرافي الرهيب من جهة أخرى .

فقد ولدت كل هذه التحولات حالة من اللاستقرار و اللاتوازن على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فرضت تحديات جديدة خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية التي تعاني شعوبها بطالة قياسية تزيد من حدة تأزم وضعيتها الاجتماعية في ظل بطء وتيرة النمو وشح مصادر الإيرادات .

ولغرض كسب هذه التحديات سعت مختلف دول العالم الثالث (والجزائر بشكل خاص) التي تعاني من مشاكل اقتصادية إلى تبني مجموعة من الإجراءات والآليات التي تمكنها من التموقع في المكان الصحيح من حركة التنمية وكذا تحرير طاقاتها ، من خلال تبني بعض الآليات التي كانت تعول عليها في اسثمار الطاقات الكامنة ،غير أن الوضع لم يتحسن كثيرا وهذه السياسات لم تصمد طويلا أمام عواصف الأزمات المالية الاقتصادية التي مست هزاتها الارتدادية سوق الشغل وعملت على زعزعته وقلب توازنه ، والنتيجة الأبرز والأخطر كانت على مستوى البطالة التي مازالت في ارتفاع يصعب التحكم فيه .

لكن دراستنا سوف لن ترتكز على تحديد خطورة ظاهرة البطالة ، وإن كان لها يد في تحديد أحد أوجه الموضوع من حيث تأزم وضعية الشغل ، لكننا سنحاول التركيز على التداعيات، فسياسة وآليات التشغيل التي كان معمولا بها في الجزائر وإلى زمن قريب لم تكن قائمة على إستراتيجية اقتصادية بقدر ما كان مبنيا على اعتبارات اجتماعية ، وهو ما لم يسمح بتحقيق أي نوع من التقدم يمكن من خلاله خلق وتيرة نمو على المستوى القريب أو البعيد ، فالبنية الاقتصادية الهشة سرعان ما انهارت أمام أول صدمة ، لأن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي وليس منتجا .

إن الأنشطة غير الرسمية كشق آخر للموضوع هي دالة على نوع من سياسة التشغيل ومرآة للوضع الاقتصادي وتناقضاته ، و هي في الوقت ذاته مؤشر على حدة المشكلة الاقتصادية .

هناك شعور عام لدى الشباب بحدة المشكلة الاقتصادية في المجتمع الجزائري ، هذا الشعور تولد نوع من القدرة على مواجهة هذه المشكلة باستراتيجيات شبانية تتمثل في تبني قيم جديدة تجاه العمل ، تحفزهم على البحث بطريقة مستقلة عن فرص جديدة لضمان الدخل المادي من خلال استثمار جهودهم في مجالات تعود عليهم بالنفع وتساهم في فك الحصار عن طموحاتهم ولما لا دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ومنذ البداية تتجلى أمام المتتبع سياقات البحث في مواضيع متشابكة تدور حول محورين لابد من الربط السليم بينهما الأول محور التشغيل بأبعاده . العمل والبطالة . والثاني هو الاقتصاد غير الرسمي وبواعث استفحاله في وسط فئة عريضة من القوة العاملة، فالو اقع يقول أن القطاعات الحكومية أصبحت عاجزة عن استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل ، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان ، لكن ما يطرح علامات استفهام كثيرة هو تداعيات هذا العجز على سوق العمل بشكل عام .

وقد حاولنا معالجة كل مفهوم على حدا دون إطناب ممل ولا استرسال يشتت ذهن القارىء، وقد جزأنا دراستنا إلى بابين، بحيث يضم الباب الأول الدراسة المنهجية و النظرية ، إذ احتوى الإطار المنهجي للدراسة كل من الإشكالية فرضيات الدراسة ، تحديد المفاهيم ، منهج الدراسة ، تقنيات البحث ، أسباب اختيار الموضوع ، أهمية الموضوع ، الدراسات السابقة والمقاربة النظرية .

فأما الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان مقاربة سوسيولوجية للعمل والبطالة ، وجاء مقسما إلى فرعين الأول يعالج العمل من حيث مفهومه ، مكانته ، قوة العمل ، فرص العمل والزيادة السكانية ، العمل في ظل النظرية السوسيولوجية ، أهمية العمل ، العمل كوسيلة للإندماج ومكانة الشباب في تحولات سوق العمل ، أما في الثاني فقد حاولنا ملامسة ظاهرة البطالة بتحديد تعريف بسيط وموجز لها ، آثارها الاجتماعية ، التسيير الاجتماعي للبطالة ، كما حاولنا حصر أنواعها ولو بإيجاز ،كما حاولنا تحديد مؤشراتها وانعكاساتها على الفرد والمجتمع .

وفيما يخص الفصل الثاني فقد جاء بعنوان سياسة التشغيل بين النظرية والواقع والذي احتوى هو الآخر فرعين يعالج الأول المداخل النظرية للتشغيل ويتضمن مفهوم التشغيل ، طبيعته ، مبادئه العامة ، أهم النظريات التي عالجته وأهدافه ، أما الثاني فيتناول التشغيل في الجزائر من حيث المراحل التي مرت بها سياسة التشغيل في الجزائر ،كما حاولنا وضع التشغيل في نطاقه القانوني و أهم برامج التشغيل المرافقة لسياسة التشغيل في الجزائر .

أما عن الفصل الثالث الذي عنونّاه بالأنشطة غير الرسمية فيتضمن مدخلا للأنشطة غير الرسمية ، مفهومها ، أهم خصائصها ، القوى العاملة فيها ، أشكالها ومظاهرها ، تطور الاقتصاد الخفي وأهم المصادر

المغذية له ، عوامل تكوينه في العالم ، مراحل انتشاره وعوامل استفحاله ، انعكاساته على مسار التنمية في الجزائر وأخيرا عيوبه ومميزاته.

وفي الباب الثاني والذي خصصناه للدراسة الميدانية وتضمن هو الآخر ثلاثة فصول ثلاثة فصول

فالفصل الرابع تم تخصيصه للتعرف على ميدان الدراسة وعينة البحث من حيث طريقة اختيارها وخصائصها .

أما الفصل الخامس فقد خصصناه لتحليل نتائج الفرضية الأولى وعنونّاه بالمؤهلات وتوازنها مع شروط التوظيف وعالجنا فيه من خلال تحليل الجداول البسيطة والمركبة نتائج الفرضية الأولى .

وفيما يتعلق بالفصل السادسفقد كان عنوانه شروط التوظيف والأنشطة غير الرسمية التي أصبحت تمثل جزءا من المشهد الاقتصادي العام الرسمي وتعيش على حسابه .

الباب الأول

باب الدراسة

المنهجية والنظرية

الإطار النظري

الإطار المنهجي للدراسة .

. 1. الإشكالية .

. 2. الفرضيات ,

. 3. تحديد المفاهيم .

. 4. منهج الدراسة .

. 5. تقنية البحث .

.6. أسباب اختيار الموضوع .

. 7 . أهمية الموضوع.

. 8. أهداف الدراسة .

. 9. الدراسات السابقة

. 10. المقاربة النظرية .

1. الإشكالية :

عرفت الجزائر ولا تزال تعرف جملة من التحولات الجذرية التي مست بنيتها الاقتصادية مست جميع أصعدة الحياة ، والنصيب الأكبر من هذه التحولات مس بصورة خاصة البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري ، وهذا ما يتجلى بوضوح في تغير المنحى الاقتصادي من خلال الانتقال من نظام اقتصادي اشتراكي إلى آخر مفتوح ، ولعل حجر الزاوية ومكمن التساؤل هنا يبرز حول تداعيات مختلف هذه االسياسات الاقتصادية على الجبهة الاجتماعية التي عادة ما تشكل المرآة العاكسة لمدى نجاح مختلف السياسات ، وليس هناك موضوع اقتصادي أكثر صلة بالجبهة الاجتماعية من مسألة الشغل التي تمثل نقطة تجتمع عندها اهتمامات الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وتشكل في كثير من الأحيان قضية بأبعاد سياسية ، فما بالك لو كانت هذه المسألة تمس شريحة حيوية في المجتمع وتشكل العنصر الغالب عليه .

فثنائية الشباب والشغل تعد مسألة جوهرية في الدراسات السوسيولوجية ، وليس غريبا أن تشكل هذه الثنائية حقل بحث تجتمع فيه عديد التخصصات البحثية ،فقد استقطب بذلك قدرا مهما من جهود الباحثين ، غير أن النظرية السوسيولوجية لا تزال تفتقر إلى دراسات جادة تلامس هذين المفهومين عن قرب ، إذ ورغم ثراء الحقل الاقتصادي بهذا النوع من الدراسات إلا أن الحقل السوسيولوجي مازال لم يعط هذا الموضوع القدر الذي يستحقه من الدراسات المستفيضة والجادة .

إلى هنا تبدو مسألة الحديث عن الشغل و الشباب بسيطة نوعا ما ، لكن ماذا لو تم التعرض لها في سياق آخر وبإقحام متغير جديد يشمل الحديث عن ظاهرة تعد من إفرازات نقص التشغيل أو عجزه عن تلبية الطلب المتزايد على العمل تتمثل في ظهور أنشطة موازية أو سوق عمل مواز يشغل عددا يصعب تحديد حجمه من القوة العاملة .

فلو قمنا بإسقاطات لهذه المفاهيم مجتمعة على الوضع الجزائري لتجلت لنا خيوط المسألة بشكل أوضح ، فالجزائر وإدراكا منها لوزن مسألة التشغيل سعت منذ الاستقلال السياسي إلى دعم هذا الأخير باستقلال اقتصادي قامت بتبني سياسة تنموية من شأنها النهوض بالوضع الاجتماعي انطلاقا من تحسين الحالة الاقتصادية ، وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على صلة وثيقة بين الديناميكية الاقتصادية ونظيرتها الاجتماعية ، وكان

من بين مظاهر التوجه الذي سارت فيه الجزائر السياسة المتعلقة بتنظيم مختلف القطاعات " وهذا ما يتجسد في النمو الاقتصادي السريع المترتب عن سياسة الاستثمار [1]

هذا ما كان من شأنه وفي فترة ما خلق ديناميكية انعكست آثارها على الجانب الاجتماعي ، وقد احتل مجال التشغيل من حيث كونه كما ذكرنا سابقا شديد الارتباط بالتنمية الاجتماعية مكانة مركزية في السياسات التنموية المتعاقبة في الجزائر على اختلاف المراحل الزمنية والأهداف المسطرة في كل مرحلة ، سواء في مرحلة التسيير الاشتراكي أو مرحلة الدخول في اقتصاد السوق ، إذ رغم اختلاف هذه النماذج والتجارب غير أن ما يعاب عليها هو فشلها النسبي في اللحاق بركب التنمية ، كل ذلك يحدث في ظل تزايد ديموغرافي شكل ضغطا على الجانب الاقتصادي والنتيجة من كل ذلك بطالة قياسية تعاني منها أكبر شريحة في المجتمع الجزائري هي فئة الشباب التي تمثل ركيزة التنمية ، وبالنظر لما تحتاج إليه هذه الفئة من متطلبات يأتي على رأسها الطلب على العمل ، فقد أصبح هذا الموضوع يمثل عبئا كبيرا على الدولة ومصدر قلق للشباب المقبلين على سوق العمل ، فالشاب الجزائري وجد نفسه يدفع فاتورة التقلبات السياسة و الاقتصادية الحاصلة في الجزائر منذ التسعينات في ظل اقتصاد منهك تتلاعب به رياح التغيير نظرا لكون المناخ الاقتصادي في الجزائر شديد التأثر بهذه الأخيرة المتمثلة بشكل أساسي في التحولات الاقتصادية على الساحة الدولية ، في مقابل حركية داخلية يشهدها المجتمع الجزائري على مستوى بنيته الديمغرافية السريعة النمو ، كل هذه الظروف ألقت بظلالها على المشهد الاقتصادي والاجتماعي الداخلي .

ومن هنا بدأت تطفو على سطح الجبهة الاجتماعية في الجزائر مجموعة من المتغيرات أو لنقل المظاهر التي جاءت لتثير التساؤلات حول مدى نجاعة النماذج والسياسات المتعاقبة ،غير أن لب الإشكالية هنا لا يقف عند حدود أسباب فشل هذه السياسات وإنما في مخلفاتها على سوق العمل ، ومن أبرز المظاهر المثيرة للتساؤل ذلك النمو الرهيب للبطالة وتراجع عدد الأجراء وما صاحبه من نمو يشبه نمو الفطريات لظاهرة اقتصادية مازالت تثير التأويلات بين كونها نشاطا صحيا أم ظاهرة مرضية ، تتمثل هذه الظاهرة في الأنشطة الاقتصادية الموازية أو غير الرسمية التي أصبحت تشكل جزءا من المشهد الاقتصادي ، والتي جاءت كنتيجة حتمية لتراجع التشغيل ، مما استدعى طرح استفسارات حول النمو غير المتكافئ بين الجانبين الاقتصادي والديموغرافي خاصة إذا عرفنا أن " حجم القوة العاملة في الجزائر ارتفع من 5،8 مليون فرد عام 1990 إلى 8،5 مليون فرد عام 1999 " ونسبة قليلة من هؤلاء من يسعفهم الحظ في الحصول على عمل مستقر ، وفي ظل العجز الفادح والتناقض الواضح

[1] بلقاسم . حسن .بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، تطور التشغيل ، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 256

بين سوق عمل تعاني عجزا في ميزان العرض وتصاعد ملفت للطلب على العمل وسط فئة عريضة طرأ عليها متغير تمثل في التكوين الأكاديمي، فمعظم المنتمين إلى الجيل الجديد أو الوافدين إلى سوق العمل هم نوع حديث لم يكن معروفا من قبل ويعاني من بطالة خانقة ، وتعاني في المقابل من مشكل أكبر يتمثل في عدم تمكنها من الاندماج في الحياة العملية و بديهيا ينعكس ذلك على وضعيتها الاجتماعية ، وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن الشغل ليس سياسة اقتصادية محظة بقدر ما هو قضية ذات أبعاد اجتماعية .

فالواقع الذي فرضته العولمة بإرهاصاتها جعل كل شيء مرتبطا عضويا ببعضه البعض ، فالجزائر ومقارنة بغيرها من الدول التي مستها التحولات كانت أكثر عرضة لهذه التحولات من حيث آثارها الاجتماعية والسبب يعود إلى بعض الخصوصيات الثقافية ، الاجتماعية وحتى الاقتصادية ، فحالة الجزائر يصعب مقارنتها بالدول المتقدمة بسبب الأشواط التي قطعتها هذه الأخيرة من حيث التطور التكنولوجي والتكتلات الاقتصادية مما يعطيها قوة لامتصاص الصدمات الاقتصادية ، في حين أنه في الجزائر نجد أن البرامج الاقتصادية تنعكس على الجبهة الاجتماعية بشكل قوي جدا وملحوظ وهذا ما يتجلى في "عدم نمو فرص العمل وانخفاض وتيرة التشغيل بفعل تراجع الاستثمار في القطاع العام بالموازاة مع التزايد المستمر لقوة العمل في ظل ضآلة الفرص المتاحة "[1] و الفئة المتضررة أكثر من هذه الوضعية هي فئة الشباب الذين يسعون للتأقلم مع الأوضاع بشتى الطرق ، فالبدائل المتاحة صارت ضئيلة ، خاصة بعد أن فقدت الشهادات العلمية مصداقيتها في سوق العمل .

فبدل الوقوف مكتوفي الأيدي في انتظار فرصة عمل ربما تطول وربما لن تأتي راح الشباب يسعون وراء بديل آخر هو في نظرهم الأسهل ، والذي يتمثل في ممارسة أعمال حرة وبطريقة غير مرخصة أو نشاطات غير رسمية ، أي العمل لحسابهم الخاص ، وعلى العموم فإنه يلاحظ ارتفاع عدد العاملين لحسابهم الخاص من أصحاب مهن حرة و تجار متنقلين ، وهذا يعد تحولا فريدا وغير مألوف يحتمل عدة تأويلات منها " أن التحول إلى قيام المرأ بالعمل لحسابه الخاص. امتهانه العمل الحر. هو ظاهرة شوهدت من قبل في بريطانيا وأماكن أخرى ، فعندما تختفي الوظائف يقوم الناس بحكم الظروف بعمل شيء لأنفسهم بأنفسهم ، أو أن عدد العاملين لحسابهم الخاص لا يعود سببه إلى الركود وحده رغم ما يلعبه من دور بارز في زيادة عدد الممارسين للأعمال الحرة "[2]

ونحن هنا نحاول تجاوز الطرح أو الجانب الاقتصادي لمسألة التشغيل و العمل غير الرسمي لنخوض في أبعادها السوسيوإقتصادية بشكل عام ، كما أن مجال بحثنا ينحصر حول فئة (مهنية) معينة هي فئة الشباب

[1] عدون ناصر .دادي ، البطالة والتشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2010 ، ص 120 .

[2] ج .ن .د .ورسك ، تر محمد عزيز ومحمد كعبة ، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية ، منشورات قازيونس ، بنغازي ، ليبيا ، ط 1 ، 1997 ، ص 58 .

المنخرطين والممارسين للأنشطة الحرة غير الرسمية ، والذين يعبرون عن واقع يعكس وجها آخر لنسق حياتهم ومعاناتهم الاقتصادية والاجتماعية ، والهدف من كل ذلك التوصل إلى رؤية سوسيولوجية تشمل أسباب لجوء الشباب إلى هذا النوع من النشاطات غير المرخصة ، وهذا لا يمكن أن يكون إلا انطلاقا من التساؤلات حول أثر الظروف الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل على تنامي الأنشطة غير الرسمية ، وبالطبع ما إذا كان لسياسة التشغيل يد في توجيه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي ؟

وهذا التساؤل العام لا يمكن الإجابة عليه إلا بتفكيكه لتساؤلات فرعية مفادها :

. 1 . هل لتدني المستوى التعليمي وعدم تطابق المؤهلات المتوفرة مع شروط التوظيف أثر في تفضيل الشباب للعمل غير الرسمي ؟

. 2 . هل كثرة شروط التوظيف و التعقيدات الإدارية يدفع بالشاب للعزوف عن العمل المأجور وتفضيل العمل لحسابه الخاص ؟

وبغرض الإجابة على هذه التساؤلات سنحاول وضع افتراضات تشملها فرضية عامة وتتفرع لفرضيات جزئية .

. 2 . الفرضيات :

الفرضية العامة :

. عجز سياسة وبرامج التشغيل عن امتصاص الطلب في سوق العمل زاد من التوجه نحو الأنشطة غير الرسمية .

الفرضيات الجزئية :

. 1 . تدني المستوى التعليمي وعدم توازن المؤهلات مع شروط التوظيف تحول بين الشاب والوظيفة .

. 2 . كثرة الشروط والتعقيدات للالتحاق بمنصب عمل مأجور تصرف نظر الشاب نحو العمل غير الرسمي.

. 3 . تحديد المفاهيم : إن مسار البحث سوف يكون حافلا بالمفاهيم ذات الصلة بالموضوع ، لكننا في هذه المرحلة على الأقل سوف نكتفي بالتركيز على المفاهيم المفتاحية ، ونترك البقية التي سوف نتعرض لكل واحد منها في سياق الدراسة .

*** التشغيل :** هناك تباين وتعدد كبير في شرح مفهوم التشغيل سواء لدى الاقتصاديين أو الباحثين في علم الاجتماع ، وهذا التباين نابع من اختلاف الزوايا التي يتم من خلالها النظر للموضوع .

حيث يعرف لدى الاقتصاديين بأنه " استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين ، وكذا حقه في الامتيازات المترتبة عن مساره المهني "[1]

كما يعرف التشغيل لدى بعض الباحثين بأنه " تلك العملية المعقدة لتي تتخذها المنظمة من استقطاب لليد العاملة وتعيينها في مناصب عمل في هيكلها التنظيمي بغية تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية "[2]

*** سياسة التشغيل :** انطلاقا من كون التشغيل مسألة ذات أبعاد مختلفة ، منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي ومنها ما هو ذو أبعاد اجتماعية ، وفيها حتى ما يمس بالجانب السياسي فقد تميزت كل جهة في تعريفها لسياسة التشغيل ، ورغم ذلك يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى تعريف شامل ملخصه أن "سياسة التشغيل هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى سياسات الاقتصاد ، السياسات القطاعية التعليمية ، الصحية ، الفلاحية وسوق العمل ، أي أنها تندر ضمن كل سياسات الاقتصاد الكلي ، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيقه بشكل كامل "[3]

وعلى ضوء هذه التعريفات يمكن حصر مفهوم التشغيل و السياسة المتعلقة به هما عبارة عن مجموعة من السياسات التي تتضمن الإجراءات التي من شأنها استغلال القوى العاملة الكامنة في المجتمع بما يتناسب مع التوجهات العامة (السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية) بهدف الوصول إلى تنمية شاملة وتحقيق التوازن بين مختلف قطاعات النشاط وبالتالي خلق توازن وديناميكية تنعكس على الناحية الاجتماعية .

*** سوق العمل :** هناك العديد من المحاولات التي شرحت مفهوم سوق العمل ، ومن أبرز هذه التعريفات نجد :

تعريف Goodman الذي يعطي تعريفا عمليا لسوق العمل مفاده " أنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال والتي فيها يشتغل معظم القاطنين "[4]

إنه " المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل ، والبائع هو في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب تأجير خدماته والمشتري هو صاحب المؤسسة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل"[1]

---

[1] عدون . ناصر دادي ، نفس المرجع ، ص 46 .

[2] بوجمعة .كوسة ، سياسات التشغيل في الجزائر ، عقود ما قبل التشغيل كحل مؤقت للحد من البطالة ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2004 ،2005 ، ص 15 .

[3] مدني .بن شهرة ، نفس المرجع ، ص 164 .

[4] ضياء. مجيد الموسوي ، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 11 .

أو هو " السوق المسئول عن توزيع الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ، ومن خلال السوق يمكن التنبأ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت ، وكذلك تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة "[2]

" هي سوق افتراضية تمثل عرض القوى العاملة البشرية القادرة على العمل والمستعدة له ، مقابل الطلبات التي تصرح بها مؤسسات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والخاصة بالمناصب الشاغرة أو المستحدثة ، وتشير إلى الطلب والعرض الخاص بالموارد البشرية "[3]

وبالاعتماد على ما سبق يمكن لنا بلورة تعريف إجرائي شامل لسوق العمل يتلخص في كونه سوقا أو مكانا افتراضيا يلتقي فيه عنصري العرض والطلب على العمل ، ويمكن أن يكون هذا الإطار مكانا أو أجهزة إلكترونية أو غيرها .

أو باختصار هو المكان الذي تتخذ فيه قرارات العمل المرغوبة والمطلوبة .

*** الأنشطة غير الرسمية :**

في هذا المقام سوف نكتفي بتعريف إجرائي للأنشطة غير الرسمية، لنتفادى تشتيت المفاهيم واختلاطها نظرا لتعدد المصطلحات وحتى التعريفات الدالة على هذا المفهوم بالذات ، محاولين تكييف تعريفنا مع معطيات الدراسة الميدانية .

فالأنشطة غير الرسمية تعبر عادة عن مجموع الممارسات والنشاطات ذات المنفعة المادية التي يسلكها البعض لتعويض نقص التشغيل في إطار ممارسة أنشطة تجارية بسيطة أو أنشطة خدماتية غير خاضعة للرقابة الجبائية .

. 4 . منهج الدراسة : طالما أن المنهج يعبر عن الطريقة التي يتبعها الباحث في تناوله للظاهرة بغرض استقصاء الحقائق حول الموضوع وقياس أبعادها من خلال الاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث ، ومن منطلق وجود خصوصيات تميز كل ظاهرة عن غيرها ، وفي ضوء طبيعة البحث والبيانات المراد التوصل إليها ونوعيتها فقد وجدنا ملزمين تحت تأثير أهداف البحث توظيف أحد المناهج المطبقة في العلوم الاجتماعية .

---

[1] مدحت .القريشي ، اقتصاديات العمل ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، ط 1 ، 2007 ، ص 21 .

[2] محمد. طاقة وحسين. عجلان ، اقتصاديات الأعمال ، إثراء للنشر ، الأردن ، ط 1 ، 2008 ، ص 31 .

[3] ناصر .قاسيمي ، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 4 ، ص 76 .

***المنهج الكمي :** لأن البحث يهدف إلى قياس ظاهرة معينة واتجاهها وكذلك قياس العلاقة واتجاهها بين مجموعة من المتغيرات التابعة والمستقلة .

. 5 . تقنية البحث : لما كان المنهج المتبع منهجا كميا ، فإن أحد أبرز أدواته هي الاستمارة ، وهي الأقرب لتحقيق أهداف الدراسة .

*** الاستمارة :** " وتعتبر تقنية مباشرة والأكثر شيوعا لطرح الأسئلة على الأفراد بطريقة موجهة ، وهي وسيلة للدخول في اتصال مع المبحوثين بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكات مجموعة كبيرة من الأفراد "[1]

*** الملاحظة :** والتي تعد خطوة لابد منها في مسار البحث ، ومن خلالها يتم القيام بالتقاط المعلومات دون اللجوء إلى استجواب المبحوث ، وهو النوع الذي نعتمد عليه في البحث التمهيدي بغرض التمكن من الإلمام بجميع جوانب الموضوع ، وكذلك كتقنية من التقنيات المساعدة على التحليل .

. 6 . أسباب اختيار الموضوع : إن أي دراسة أو بحث ينبغي أن تنبع بالدرجة الأولى من روح الباحث تكون في صلب اهتماماته وتعبر عن ميولاته الشخصية وذلك كخطوة أولى ، غير أن كل ذلك لا يكفي للشروع في بحث ما لم تتوافر الدوافع القوية ، فقد اجتمعت لدينا مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي شجعتنا على اختيار هذا الموضوع بالذات :

*** الذاتية :**

. إن أهم سبب يعود إلى سياق الأحداث التي يعيشها العالم العربي في هذه الفترة من ثورات تعود شرارتها الأولى إلى تشنجات اقتصادية ولدت صراعات على الجبهة الاجتماعية وغضب موجه ضد الطبقة السياسية .

. القرارات السياسية الأخيرة المتعلقة بإزالة الأسواق الفوضوية وما انجر عنها من ردود أفعال غاضبة .

. ملاحظة و التعامل اليومي مع أشخاص منخرطين في سوق العمل غير الرسمي مما أثار فينا الرغبة في معرفة المزيد عن الموضوع .

. الاحتكاك اليومي و المباشر بمظاهر العمل غير الرسمي وملاحظة وتأثيراتها على المشهد الاقتصادي والاجتماعي .

. المعايشة اليومية لبعض مظاهر اختلال سوق العمل وما يخلفه من مظاهر التذمر لدى فئة الشباب.

[1] موريس. أنجرز ، ، تر نور الدين. صحراوي وآخرون ، منهجية البحث في العلوم الإنسانية ، تدريبات عملية ، دار القصبة ، الجزائر ، ط2 ، 2006 ، ص 204 .

. قابلية الموضوع للدراسة وتوفر العينة المناسبة .

الموضوعية :

. التعرف على انعكاسات مختلف السياسات الاقتصادية على مجال التشغيل وبالأخص التأثيرات المباشرة على أهم فئة في القوى العاملة .

. نقص المراجع والأدبيات حول الموضوع خاصة الدراسات السوسيولوجية المتخصصة ، رغم الاجتهاد في الموضوع من الناحية الاقتصادية التي تبقى مجرد تحاليل كمية وإحصائية لا تتعدى التحليل الغائي .

. 7 . أهمية الموضوع: يستمد الموضوع أهميته من حيث كونه يحمل أبعادا متشعبة تتدخل فيه اعتبارات الاقتصادية اجتماعية و حتى سياسية:

*** فالأهمية الاقتصادية:** تكمن في ارتباط التشغيل بالتنمية الاقتصادية التي يمثل الشباب محركها من حيث كونهم قوة عاملة مؤثرة، وكذلك كون الأنشطة الموازية وجه من أوجه النشاط الاقتصادي لأي دولة بغض النظر عن قانونيته من عدمها.

*** الأهمية الاجتماعية:** تتمثل في ارتباط مسألة العمل بمفهوم الاندماج الاجتماعي ، وكذلك باعتبار العمل غير الرسمي أحد سبل محاولة الخروج من البطالة والاندماج الاجتماعي ، وقبل ذلك إشباع الحاجات الضرورية ولو بطريقة غير مرخصة .

*** الأهمية السياسية :** إن مصطلح السوق الموازية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني يكاد لا يخلو منها الخطاب السياسي ، كذلك فإن مسألة التشغيل تعد محورية في البرامج السياسية وخاصة الانتخابية ، فليس غريبا أن تكون الخطب السياسية حافلة بالحديث عن امتصاص البطالة وتوفير الشغل و القضاء على الأسواق الفوضوية ، كما أن الشغل والبطالة أصبح سلعة رائجة في الخطب الانتخابية والسياسية ، إما لاستعطاف فئة الشباب ، أو امتصاص غضبهم وضمان السلم الاجتماعي .

إذ يكفي القول أن الوضع السياسي السيء في بعض الدول العربية هو في عمقه نتيجة صراع اجتماعي تعود بذوره إلى تفشي البطالة.

فيكفي كذلك القول أن ما يعرف بربيع الثورات العربية قد انطلقت شرارته الأولى من طاولة بائع متجول في سوق فوضوي.

. 8 . أهداف الدراسة : إن لكل بحث مهما كان ميدانه أهداف ومساعي يعمل للوصول إليها ، وموضوع بحثنا كغيره من المواضيع يهدف إلى فهم واستقصاء الحقائق الجوهرية حول موضوع متعدد المداخل و

الأبعاد ، أثار بشقيه اهتمام العديد من الاقتصاديين و يطغى على الخطاب الاجتماعي بقدر ما يشغل حيزا من أولويات السياسيين ، بالأخص في الفترة الأخيرة مع تزايد حدة الأزمات المالية الدولية وارتداداتها على مختلف البلدان ، ومع تزايد الآثار السلبية لعجز السياسات الاقتصادية .

ومن منطلق كون أهداف بحثنا تصب في قالب سوسيولوجي محظ ، تأتي أهداف البحث في هذا السياق وتتمثل في :

. محاولة القيام بإسقاطات سوسيولوجية على موضوع ذو مداخل اقتصادية .

. التعرف على أبعاد ظاهرة العمل غير الرسمي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

. قياس مواقف الشباب المنخرطين في الأنشطة غير الرسمية من الظاهرة وأسبابها ككل .

. محاولة الخروج بأحسن الحلول لإحداث التوازن عن طريق تشخيص الواقع بتحديد مكامن الضعف والثغرات .

. إبراز موقف الشريحة الممارسة للأنشطة غير الرسمية من برامج التشغيل ومدى الرضا عنها .

. 9 . الدراسات السابقة والمشابهة :

حتى تكون للبحث قيمته العلمية ينبغي أن يكون صاحبه ملما ولو بجزء من الأبحاث ذات الصلة ببحثه حتى يثريه بها وتكون مرتكزا لبحثه لأن البحث العلمي هو سلسلة تترابط حلقاتها مع بعضها البعض ، وفي هذا الإطار حاولنا قدر المستطاع الإطلاع على الدراسات التي تتقاطع أهدافها مع أهداف دراستنا أو تمس جزءا منها

*** فيما يخص التشغيل :**

9 -1 –الدراسات الجزائرية:

✓ **الدراسة الأولى:** عن دراسة من إعداد الطالبة (نورة دريدي).بعنوان "خريجي الجامعة بين التكوين والتشغيل"، أعدت لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التنمية، بمعهد علم الإجتماع جامعة منتوري "قسنطينة"، خلال السنة الجامعية 1998- 1999.

تطورت إشكالية الدراسة حول واقع خريجي الجامعة، من ناحية أن التكوين الجامعي مصدر للتخرج الألاف سنويا، حيث قامت الدراسة على محاولة التعرض لواقع خريجي الجامعة بين التكوين الذي يتلقونه بالجامعة، وبين مناصب الشغل الموفرة لهم.

وقد قامت الطالبة بصياغة 3 فرضيات، أولها فرضية رئيسية مفادها "التكوين النظري الجامعي وانعكاساتهاعلي واقع التشغيل" أما الفرضيتين الفرعيتين فهما:

- تعتبر الدراسات العليا تكوينا من أجل التكوين.

- تعتبر البطالة التقنية إحدى مظاهر التشغيل.

وجاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- إتجاه الطلبة للدراسات العليا هربا من البطالة، حيث بلغت النسبة 43.3 % وهو يعكس تذمر هذه الفئة وعدم رضاها عن التكوين خلال مرحلة التدرج.
- توصلت الدراسة إلى أن هناك تباين كبير الدراسات الجامعية النظرية والممارسة العملية في عالم الشغل.

تمثل هذه الدراسة مرجعا أساسيا بالنسبة لدراستنا وخاصة الجانب النظري بحيث هناك ارتباط في بعض محاور الدراستين خاصة ذلك ما يتعلق بالتشغيل.

✓ **الدراسة الثانية:** عبارة عن دراسة للطالبة (بن صويلح ليليا)، بعنوان "دور برامج تشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات". أعدت هذه الدراسة لنيل شهادة الماجستر في علم الإجتماع المؤسسات الإجتماعية، بجامعة "عنابة"، خلال السنة الجامعية 2002- 2003.

لقد تمحورت إشكالية الدراسة حول تحديد دور برامج تشغيل الشباب في التخفيف من مشكلة البطالة، وخلق مناصب عمل دائمة تكون موجهة لفئة الشباب البطال، مما يسمح بتطوير الكفاءات لديهم وإستثمار قدراتهم.

وقد تم صياغة التساؤل التالي:

- ما هو دور برامج تشغيل الشباب - المؤسسة المصغرة- عقود ما قبل التشغيل- القرض المصغر في ترقية العمل وتطوير الكفاءات؟.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- محدودية برنامج المؤسسة المصغرة في ترقية العمل وخلق مناصب شغل، وبالتالي مساهمته ضئيلة في إحداث توازن على مستوى سوق العمل.
- المحدودية الزمنية لبرنامج عقود ما قبل التشغيل في تقديم إدماج مهني للشباب، وغياب إمكانية واضحة لترسيم الشباب العاملين في هذا البرنامج.
- بالنسبة للقرض المصغر، أظهرت النتائج محدودية هذا البرنامج في التخفيف من حدة البطالة بسبب ضعف تكفل البنوك، مما يدعو إلى إعادة النظر في الممارسات البنكية.

قدمت هذه الدراسة نظرة كاملة عن عقود ما قبل التشغيل، لذلك إستفادت دراستنا بشكل جيد من هذه الدراسة من خلال المعلومات المقدمة في الدراسة.

✓ **الدراسة الثالثة:** هي عبارة دراسة للطالبة (حمود سعيدة) بعنوان، "برامج التشغيل والقوى العاملة الجامعية"، أعدت لنيل شهادة ماجستير في علم إجتماع التنمية، بقسم علم إجتماع التنمية بجامعة "بسكرة"، خلال السنة الجامعية 2005- 2006.

تدور إشكالية الدراسة حول برامج التشغيل الراهنة وما تقدمه من إمتيازات مهنية ومادية وإدارية للقوى العاملة الجامعية ضمن هذه البرامج.

وقد تم صياغة التساؤل التالي: - هل تقدم برامج التشغيل إمتيازات مهنية خاصة للقوى العاملة الجامعية؟

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

• تقدم برامج التشغيل تسهيلات إدارية للحصول على الوظائف، وهذا من خلال الإمتيازات الخاصة التي تقدمها هذه البرامج، كسهولة التوظيف سواء ً ا عند توفر المناصب أوعند تجديد العقود.

• عدم مراعاة برامج التشغيل المنتهجة إعتمدت على العامل الديموغرافي، بحيث أعطت الأولوية للكم على حساب الكيف، فهذه البرامج لم تراعي القوى العاملة الجامعية كمورد بشري يجب إستثماره ووضعه في إطاره التشغيلي الصحيح.

تعتبر هذه الدراسة مرجعا بالنسبة لدراستنا ذلك فيما يخص الجانب النظري ذلك من خلال إبراز خصوصيات كل برنامج وخاصة برنامج عقود ما قبل التشغيل.

9 -2-الدراسات الاجنبية:

من أول الدراسات التي تناولت موضوع التشغيل نجد دراسة الباحث "بولازغسفلد" سنة 1931 تحت عنوان "les chômeurs de marienthaf" و هي مدينة بالنمسا .

اهتم بها الباحث نتيجة لغلق المؤسسة فيها و تسريح عدد كبير من العمال ،لتطرح بذلك ظاهرة اجتماعية مما جعله ينزل إلي الميدان من أجل الكشف عن حياة العمال البطالين(الاستهلاك- الصحة- التعليم .....)

* فيما يخص الأنشطة غير الرسمية :

الدراسة الأولى : هي دراسة للطالبة روان مليكة جاءت تحت عنوان : الشباب والعمل ، تكيف أم نفور ، الشباب في القطاع اللارسمي : دراسة حول السلوكات النشاطية للشباب ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1998 / 1999 .

وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول وضعية البطالة في الجزائر وبالأخص بطالة الشباب وتداعياتها على سوق العمل الرسمي والسلوكات النشاطية للشباب العامل في القطاع غير الرسمي .

وقد قامت الدراسة على فرضيتين هما :

- ✓ لبطالة الشباب تفسيرات لا تعود لعوامل اقتصادية وديموغرافية وتنظيمية فحسب ، بل تتوقف كذلك على نظرة هذه الفئة الاجتماعية للعمل بصورة عامة وللعمل المؤجر بصفة خاصة .
- ✓ تواجد القطاع اللارسمي بقوة يقلل من قيمة العمل المؤجر ويدفع بالشباب إلى النفور منه .

وقد توصلت الدراسة في نتائجها الخاصة بالاتجاه نحو القطاع الاقتصادي والعمل إلى أن :

- ✓ الشباب الجزائري يدرك مبلغ وحدة المشكلة الاقتصادية التي تتمثل أساسا في عدم التناسب بين الدخل والأسعار ، ويزداد هذا الإدراك بصفة خاصة بتقلص الفرص المتاحة للعمل والاستثمار .
- ✓ تغيرت تجاهات الشباب نحو العمل الحكومي إذ يسود اعتقاد بين الشباب أنه يمكن من خلال العمل الحر تحقيق الكثير من مطامحهم الاقتصادية ، وقد ازداد هذا الاتجاه وضوحا نتيجة تأزم الأوضاع الاقتصادية ، إذ حلت محل القيم قيم جديدة نحو العمل سادت بين الشباب كاستراتيجية هادفة لمواجهة حدة المشكلة الاقتصادية ، كما تعبر عن استجابة كلية للتغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع نحو قيم المكانة الاجتماعية للعمل .
- ✓ إن الشباب الجزائري يدرك إدراكا واعيا ضرورة شغل فراغه واشماره بما ينعكس إيجابيا على مستوى معيشته ويدعم مسيرة التنمية في المجتمع ويقو ي إحساسه بالمسئولية والاعتماد على النفس .
- ✓ يوافق معظم الشباب على العمل في القطاع غير الرسمي وتبدو هذه الموافقة واضحة ، والدوافع الرئسية للاستمرار في هذا المجال هي الرغبة في زيادة الدخل ورفع المستوى الاقتصادي وتحقيق مستوى اقتصادي يشبع الحاجيات المختلفة التي يصعب عليهم إشباعها في نمط العمل المؤجر .

وقد مثلت هذه الدراسة الغنية مرتكزا مهما لدراستنا نظرا لكون الدراسة تصب في قالب سوسيولوجي يشبه ويدعم المنحى الذي أردناه لبحثنا سواء من الناحية النظرية أو الميدانية .

. 10 . المقاربة النظرية :

البدائل الوظيفية عند ROBERT MERTON :

يرى ROBERT MERTON " أن التأكيد على فكرة أن أبنية معينة فقط هي التي تحقق متطلبات النسق مقصرة وزائفة، إذ تكشف لنا دراسة العالم التجريبي كشفا صريحا على وجود بعض الأبنية البديلة لتواجه مواجهة أساسية المتطلبات نفسها في كل من الأنساق المتماثلة والمتباينة[1].

[1] جوناثان تيرنر ترجمة محمد سعيد فرح ،بناء نظرية علم الاجتماع، ، (دار النشر والبلد والسنة غير موجودة)، ص 82.

التحليل الاستراتيجي عند MICHEL CROZIER .

يعد التحليل الاستراتيجي من بين أهم النماذج التحليلية في علم اجتماع التنظيمات ، وكذا تحليل العلاقا بين مختلف الفاعلين .

يقول MICHEL CROZIER " إن أول سبب للفارق بين الواقع والنظرية هو أن حتى في الوضعيات الدقيقة الفرد يحتفظ دائما بحد أدنى من الحرية التي لايمكن منعه من استعمالها لضرب النسق "[1]

ويضيف " في محتوى ما للعقلانية المحدودة فإنه يقرر بصفة متقطعة ويختار لكل مشكل يريد حله الحل الأول المرتبط عنده بعتبة دنيا للرضى "[2]

لقد ارتأينا اعتماد هاتين النظريتين في دراستنا كون الأولى تبين لنا البدائل الوظيفية التي من خلالها نتوصل إلى فكرة أن الأنشطة غير الرسمية تأتي كحل بديل من أجل تشغيل الأفراد، فبدل أن يلهث الشاب وراء فرصة عمل بعيدة المنال يلجأ إلى خلق هذه الفرصة بنفسه من خلال الانخراط في سوق مواز يستقطب أعداد كبيرة لكن في أنشطة غير مرخصة وغير مسجلة لدى المصالح المختصة لكنها غطت نسب البطالة العالية .

أما الثانية فتبين أن الفرد أو الفاعل كما يسميه صاحب نظرية التحليل الاستراتيجي يملك دائما من الاستراتيجيات التي لا يمكن لأجهزة الدولة منعه من توظيفها لصالحه وهو جاهز دائما للالتفاف على واقعه عن طريق هامش الحرية الذي يتمتع به عبر محاولة خلق فرص عمل .

---

[1] Michel. Crozier et Erhard . Fridberg , l'acteur et le systéme , les contraintes de l'action colective , édition du seuil , 1977 , p 42 .

[2] ibid , p 54 .

الفصل الأول : مقاربة سوسيولوجية للعمل والبطالة .

تمهيد

I. العمل .

1. مفهوم العمل

2. مكانة العمل

3. قوة العمل

4. فرص العمل والزيادة السكانية

5. العمل في ظل النظرية الاجتماعية

6. أهمية العمل

7. كوسيلة للاندماج

8. مكانة الشباب في تحولات سوق العمل

IIالبطالة

1. تعريف البطالة

2. الآثار الاجتماعية للبطالة

3. التسيير الاجتماعي للبطالة

4. أنواع البطالة

5. مؤشرات البطالة

6. إنعكاسات البطالة على الفرد والمجتمع

خلاصة

تمهيد :

العمل كنشاط إنساني محظ هو في واقع الأمر يمثل متلازمة شديدة الارتباط عضويا بوجود الإنسان ورسالته في الحياة على اختلاف الحقب الزمنية سواء كان هذا العمل فكريا أو عضليا ، لأن الأصل في العمل أن يلبي ويشبع الحاجات الإنسانية ولأن العمل يمثل ركيزة لكل الحضارات و بعدا محوريا عند كل الأجناس البشرية سواء لأهميته الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى الثقافية وكذلك محركا للتنمية ، ومن هذا المنطلق فقد استحدث الإنسان لنفسه الصناعة والتجارة وغيرهما من الأنشطة بغرض تحسين أوضاعه وبلوغ أعلى درجات الرقي الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي ، فالإنسان قد عرف العمل ومارسه بمختلف مظاهره وأشكاله و أعطاه بعده الاجتماعي وجعله مظهرا من مظاهر الهوية الثقافية وطابعا مميزا لها ، لذلك نجد أن الجذور التاريخية لفلسفة العمل قد حاولت إعطاء العمل بعده الشمولي ، ومن هذا المنطلق سوف يكون هذا الفصل عبارة عن محاولة لمقاربة سوسيولوجية تعنى بظاهرة العمل والتي يقابلها البطالة كنتيجة حتمية لغياب عنصر العمل لذلك قسمنا الفصل محورين يعالج الأول العمل من حيث ماهيته ، مكانته وقوته وكذلك من حيث كونه وسيلة اندماج في النسق الاجتماعي ، أما في المحور الثاني فسوف نتعرض للبطالة باستعراض تعريفها ، آثارها ، طرق تسييرها وأشكالها كل ذلك من أجل محاولة الخروج بنظرة شاملة وعميقة حول موضوعين يعدان وجهين لعملة واحدة ، ولا يمكن التعرض لأحدهما دون الإشارة إلى الآخر وإلا لن تكتمل الصورة .

I / العمل :

I . 1 . مفهوم العمل :

كثيرة هي التعريفات التي تناولت مفهوم العمل بالشرح والإيضاح سواء عند الاقتصاديين أو عند علماء الاجتماع أو غيرهم ، غير أن معظم هذه التعريفات تتقاطع عند نقطة مركزية مضمونها أن "العمل هو نشاط عضلي وفكري يبذله الإنسان بطريقة واعية وهادفة لتحقيق أهداف عاجلة أو آجلة تكون ذات محتوى فردي أو اجتماعي ،كما يعبر عن الجهد الابتكاري الذي يمزج بين المهارة العقلية والحركية ،والذي يبذله الإنسان لتلبية حاجاته المختلفة لتحسين وضعه المادي والاجتماعي "[1]

والعمل في الفكر المعاصر هو المجهود الإرادي الواعي الذي يستهدف منه الإنسان إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجاته ، ومن ثم فإن أي مجهود لغير هذا الهدف لا يعتبر عملا [2]

ومن هنا يمكننا أن ندرك أن مفهوم العمل يرتكز على مجموعة من الأبعاد التي تتلخص في الجهد العضلي والفكري، الوعي ، الإنتاج ووضوح الأهداف والغايات من هذا الجهد .

I . 2 . مكانة العمل :

يمثل العمل الدعامة الأساسية للإنتاج والأصل فيه أن يشبع الحاجات المعيشية للإنسان" فإذا كان اختيار نوع العمل مسلما به في ظل الشروط والأوضاع التي تنظمها بعض القوانين في العصر الحديث فإن هذه الحرية لم تكن متوفرة من قبل ، أو غير كاملة في العصور القديمة والوسطى ، وذلك مع سيادة أنظمة العبيد ورقيق الأرض والطوائف .

والعمل مطلوب لاسيما وأن فائدته لا تعود على العامل وحده بل على المجتمع بأسره . ومن هنا يبرز البعد الاجتماعي للعمل . إذ تتعلق مصالح الناس به إيجابيا على أساس حاجة المجتمع إلى إنتاج هذا العمل من ناحية وسلبيا على أساس تضرر المجتمع من الأعمال السيئة .

يأخذ العمل بعده الاجتماعي وتقاس الأعمال من حيث أهميتها وضرورة مراقبتها والتدخل في شأنها بمقياس حاجة المجتمع لها ونفعها له .

---

[1] ناصر. قاسيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 95.

[2] خالد .الزواوي ، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، الطبعة 1 ، 2004 ، ص 81.

ولا يختلف اثنان على كون العمل حقا وواجبا في الآن ذاته ، ولأن العمل هو الذي يمنح الإنسان قيمته في الحياة وهو سبيل تقدم الأمم فإنه من الضروري أن يعمل كل إنسان حينما يكون بمقدوره ذلك وفي السياق ذاته يقر إبن خلدون في مقدمته أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية وأن الإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف سعي في اقتناء المكاسب "[1]

والعمل لا يمثل وسيلة من وسائل الإنتاج بقدر ما هو سلوك اجتماعي يسعى الإنسان من خلاله للتعبير عن وجوده ككائن عاقل ، بالإضافة لكونه محاولة منه ليهيئ لنفسه في المجتمع مكانة تليق به وبتطلعاته وتأمين حياته الاجتماعية .

كما نجد أن للإنسان مكانة تحرص عليها كل الديانات وتبنى عليه كل الحضارات الإنسانية المتعاقبة " فهو يحفظ للإنسان ماء وجهه ويشعره بذاته ،ويبعده عن التفكير المعوج أو الانحراف الذي من شأنه خلق ظواهر اجتماعية خطيرة "[2]

I . 3 . قوة العمل :

إن قوة العمل أو القوى العاملة هي تلك الفئة المعبر عنها أو التي تمثل العناصر البشرية العاملة في مختلف قطاعات النشاط كالإنتاج والخدمات "وهي تشير إلى مجموع القوى الكلية القادرة على العمل في المجتمع دون توزيعها على المهن والتخصصات المختلفة في النشاط الاقتصادي "[3]

"يعد سن السادسة عشر بداية سن العمل وسن الستين نهاية له ، ويتميز النظام السائد في البلدان العربية عامة بارتفاع كبير في معدل فئة الشباب لاسيما الأقل من سن 16 سنة على حساب نسبة البالغين ، مما يترتب عليه انخفاض نسبة قوة العمل قياسا مع الحجم الكلي للسكان "[4] تخضع قوة العمل للتغيير تبعا لتغير النسق السكاني وغيره من العوامل ذات الصلة بالمجتمع وتحولاته ،فهي تتراوح بين الارتفاع و الانخفاض ،فقد يدخل الأفراد نسق قوة العمل لأول مرة عبر البحث عن عمل ، وغالبا ما يكون ذلك بعد سن 16 وقد يخرج من قوة العمل بسبب التقاعد أو الوفاة " وقد يتخلف بعضهم عن العمل مؤقتا ثم يعودون إليه لاحقا،وقد يغير مهنته داخل النسق ويحقق حراكا اجتماعيا أفقيا ورأسيا" [5] فالقوى العاملة هي جزء هام من السكان المشاركين

[1] خالد. الزواوي ، نفس المرجع ، ص ص 81 . 85 .
[2] المرجع نفسه ، ص 87 .
[3] عبد الباسط .عبد المعطي وآخرون ، السكان والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1998 ، ص 113 .
[4] خالد. الزواوي ، المرجع نفسه ، ص 82 .
[5] عبد الرزاق. جلبي ، علم إجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1998 ، ص 96 .

والمنخرطين في الديناميكية العامة للمجتمع ، كما يضم مفهوم القوى العاملة فئتين من السكان فئة المشتغلين وفئة المتعطلين ، وهناك شروط يرتكز عليها تعريف الإنسان العامل وهي " القدرة على العمل ، الرغبة في العمل وتوافر الاستعداد له "[1] وإذا قمنا بتمحيص بسيط على لما سبق ذكره وحاولنا القيام بإسقاطات على واقع القوى العاملة فإننا سوف نلاحظ دون أدنى لبس التناقض الصارخ بين ارتفاع الحجم الكلي للسكان وبين الفئة المنتجة ، ويمكن إرجاع هذه الاستنتاجات إلى عدم دخول المرأة في سوق العمل بالشكل الفعال الذي يسمح لها بالمشاركة في التنمية مما يؤثر بشكل جلي في قوة العمل المنتجة النشيطة اقتصاديا قياسا إلى حجم السكان الكلي .

"كما أن انخفاض المستوى التعليمي يعد مؤشرا على انخفاض قوة العمل ، إضافة إلى ذلك نلاحظ أمرا آخرا يتمثل في عدم تناسق توزيع القوة العاملة بين مختلف قطاعات النشاط وحتى من ناحية التوزيع الجغرافي للقوة العاملة على مختلف المناطقفماز ال المجتمع العربي مجتمعا تقليديا إلى حد كبير من الناحية الاقتصادية فمازال معظم سكان العالم العربي يعملون في النشاط الاقتصادي الذي يشمل الزراعة والرعي والصيد ، ولم تأخذ الصناعة والخدمات مكانتها بين أوجه النشاط الاقتصادي إلا مؤخرا "[2]

I . 4 . فرص العمل و الزيادة السكانية:

يعرف النمو الديموغرافي وتيرة سريعة الفترة الأخير و زيادة سكانية معتبرة . خاصة لو تحدثنا عن الجزائر. هذه الزيادة كان من شأنها أن تخلق مشاكل وصعوبات كبيرة خاصة في ظل الوتيرة البطيئة للتنمية التي تأثرت بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، فقد عرفت الجزائر مجموعة من التحولات الجذرية على مستوى البنية الديمغرافية المتمثلة في النمو السكاني المتسارع ، وبالمقابل تراجع وتيرة النمو الاقتصادي المتأثر بالوضع الأمني الداخلي الساخن وغير المستقر وأزمة المديونية الخانقة التي كانت من إرهاصات الإصلاحات الاقتصادية وسياسة إقتصاد السوق وإملاءات الهيآت المالية الدولية ، كل هذه العوامل وغيرها كان من شأنها أن تعرقل مسار التنمية في الجزائر ، وإذا سلمنا بأن الديناميكية الاقتصادية مرتبطة بالتنمية الاجتماعية فإننا سوف ندرك النتائج العميقة التي خلفتها هذه الظروف والتحولات على مستوى فرص العمل فالزيادة السكانية أصبحت تهدد بالتهام كل خطط التنمية في الجزائر بل صارت تؤدي إلى نتائج عكسية وخلق مشاكل كثيرة للمجتمع ، وتأتي في مقدمة هذه

[1] فاروق .عبده فلية ، إقتصاديات التعليم مبادئ واستراتيجيات وإتجاهات حديثة ، دار المسيرة ، الأردن ، ط 1 ، 2003 ، ص 49 .

[2] خالد. الزواوي ،المرجع نفسه ، ص ص 88 / 89 .

المشاكل البطالة إذ " بدلا أن تكون القوة البشرية عامل دعم للمجتمع عندما تكون منتجة ومدربة تحولت إلى عبء على الاقتصاد الوطني والإنتاج بعد أن زادت عن حدها"[1]

وفشلت الجهود في محاولة التوفيق بين النمو السكاني المتسارع ووتيرة النمو الاقتصادي مما يترتب عليه آليا من تضاؤل فرص العمل ، أي وجود عجز في سوق العمل التي تصبح في هذه الحالة غير قادرة على استيعاب وامتصاص الطلب على العمل ، ومنه نستنتج أن العلاقة بين الزيادة السكانية وفرص العمل هي علاقة عكسية في كثير من الأحيان ، ولعل أبرز مثال على ذلك وضعية سوق العمل في بعض الدول الخليجية التي تملك تعدادا سكانيا منخفضا مما يجعل سوق العمل فيها تتميز بنوع من الفائض في الطلب جعل منها مركز استقطاب لليد العاملة من مختلف مناطق العالم وخاصة آسيا الشرقية ، وعلى النقيض من ذلك نجد بلدان آسيا وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية تعاني من معدلات بطالة قياسية نتيجة الكثافة السكانية العالية

I . 5 . العمل في ظل النظرية الاجتماعية :

شغلت مسألة العمل في النظرية السوسيولوجية الحديثة بشكل خاص حيزا هاما من الأبحاث والدراسات المعمقة والمستفيضة لا لشيء سوى لعلاقته الوطيدة بمختلف الأنساق الاجتماعية لذلك نجد أن العديد من البحوث الإمبريقية والنظرية التي تأتي في سياق علم اجتماع العمل قد ساهمت في إثراء رصيد النظرية السوسيولوجية العامة ، إذا فالعمل لم يعد وسيلة اقتصادية منتجة بقدر ما أصبح يمثل بعدا اجتماعياتتلقى عنده كثير من التصورات ،" ذلك لأن تعطل جزء من المجتمع ليس له فقط انعكاس اقتصادي وإنما له أيضا آثار اجتماعية عميقة سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي ، فعلى المستوى الفردي الذي يتقلص دور الفرد العاطل وإمكاناته في تحقيق الذات وفي شعوره بأن له قيمة إيجابية في المجتمع ، والبطالة تعني على مستوى المجتمع خسارة المجتمع لجزء من قوة العمل وأيضا لقدر من طاقات التنمية فضلا عما قد ينجر عنه من آفات وسلوكات ضارة للمجتمع"[2].

I . 6 . أهمية العمل:

لايمكن التطرق لأهمية العمل دون استحضار أو الاستشهاد بعبارة MARX الشهيرة "العمل مصدر كل قيمة " فحياتنا بكل تفاصيلها مرتبطة بالعمل لأن كل ما نستعمله في حياتنا مصدره العمل ، فحتى المواد الأولية تستخرج بالمجهود الإنساني الذي يعد عملا ، وكذلك كل المواد التي نعتمد عليها في مختلف خطوات حياتنا

[1] خالد .الزواوي ، المرجع نفسه ، ص 93 .

[2] نفس المرجع ، ص 60 .

هي مصنوعة بفضل العمل ، كما أن الفكر والمعرفة هي نتيجة العمل المبذول من طرف الأجيال الساعية للتحكم في التقنيات .

فالعمل الإنساني إذا لا يقتصر على الجهد العضلي بل يتضمن كذلك الجهد الفكري .

I . 7. العمل كوسيلة للاندماج المهني :

إن دراسة مسألة الاندماج المهنيتعد كأحد المداخل في دراسة موضوع العمل ، لذلك سنحاول تكييف المعطيات المتاحة بما يتناسب مع دراستنا ولأهداف المتوخاة منها من خلال التركيز على المفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث والتي تخص اندماج الشباب في سوق العمل .

I . 7. 1 . الدراسات الأولى التي تناولت الاندماج المهني:

إن التحول إلى عالم الشغل و الاندماج في الحياة المهنية، عملية حضت بدراسات عديدة غلب عليها الطابع الإمبريقي ، و لكن على الرغم من كثافة هذه الأعمال إلا أنه لا يزال عبارة عن حقل معرفي قليل التحديد و غير واضح معرفيا ، إذ يتصارع فيه علماء و باحثين في علم الاجتماع و علم النفس و علوم الاقتصاد دون أن يظهر اقتراب يشمل أو يعتمد على هذه الميادين بصفة إجمالية موحدة ، فقبل أن يظهر الاندماج المهني كموضوع دراسة و بحث في السوسيولوجيا كان الاهتمام ينصب حول فئة الشباب و التي تمحورت حول الانتقال من الميدان التعليمي إلى الميدان المهني.

فصحيح أن عملية إدماج خريجي الجهاز التربوي و التكويني تتأثر بطبيعة تكوينهم لكنها لا تخضع لأي نظرية معينة ، وصحيح أنها تتأثر بسياسة التشغيل و بقانون سوق العمل و آليات سوق عمله ، لكنها لا تخضع لنظرية اقتصادية أو اجتماعية معينة و إنما هي ظاهرة مستقلة بذاتها مازالت تبحث عن نظرية خاصة بها.

و من الملاحظ أن هذه الأعمال الأولى ارتبطت بالمنظومة التربوية و بصفة خاصة بالديمغرافيا المدرسية إلى غاية منتصف الستينات أين ظهرت جمعيات علمية قامت بمتابعة دفعة من الشباب خلال فترة التكوين المهني حتى تخرجهم ثم معرفة مصيرهم المهني.

و مع نهاية الستينات ظهرت أعمال و دراسات اهتمت ببطالة الشباب و علاقة هؤلاء بالحياة المهنية ، بحيث ركزت هذه الأبحاث على استخراج القيم التي يتبنونها ،و المعاني و المعني التي يعطونها للنجاح الاجتماعي و الضمير المهني و منه يمكن القول أن فترة الستينات شهدت إجراء دراسات و أبحاث علمية اهتمت في مجملها بمستويات التكوين و أنواعه و دراسة فئة الدراسات الامبريقية نتيجة الطلب الاجتماعي عليها ، و هذا في تخصصات كل من علم الاجتماع و علم الاقتصاد و بدرجة أقل علم النفس ، بالرغم من ضخامة هذه الأعمال

إلا أنه بقي دون إطار نظري خاص به كحقل معرفي مستقل لهذا اتسمت هذه الأبحاث بالتفرع و العموم و رغم غزارتها إلا أنه لم يظهر و لم يشهد نشر أي كتاب تحت عنوان الاندماج إلا مع بداية السبعينات و حتى بعد هذه الفترة لم يظهر إلا أحيانا قليلة[1].

I . 7 . 2 . المحاولات الأولى لبناء أساس نظرية الشباب البطال.

اهتم اقتصاديو العمل بموضوع الاندماج حديثا ، دون شك لأن الاندماج إلى غاية بداية السبعينات كظاهرة لحظية ، و كلمة اندماج ما تزال في كثير من الأحيان اليوم مقرونة بشبه غياب للتعريف.

استمرت الأبحاث على هذا النحو إذ طغت فيها مسألة الشهادات و ظهور تخصصات علمية جديدة كالإعلام الآلي و إلكترونيك ، التي امتدت إلى كل الميادين بحيث تحول الطلب فيما يخص التكوين نحو هذه الفروع الجديدة ، فمثل هذه البحوث جاءت لمساعدة مسيري و مسئولي مراكز التكوين و حتى الجامعات على التحكم في هذه المتغيرات. و بصفة عامة ، فإن نتائج الدراسات السابقة أظهرت الاندماج في الحياة المهنية خاصة من خلال الإدماج الاجتماعي .

نجد مصطلح الاندماج جد مستعمل دون أن يكون له تعريف موحد ، فقد عرفه ميشال فارنيار« الاندماج عملية تقود شخصا بدون خبرة مهنية ليشغل وضعية مستقرة في نظام التشغيل »

أي أن الاندماج هو الفترة التي تأتي بعد مرحلة الخروج من نسق التكوين و التي تنطبق مع الفترة التي بعد مرحلة الخروج من نسق التكوين و هي الفترة التي يسعى فيها الفرد إلى توظيف هذه المعارف النظرية المكتسبة و كذا الحصول على منصب عمل ، ففي هذه الحالة يمكن أن ندرس الاندماج المهني كظاهرة مهيكلة اجتماعيا أين يلعب فيها الطلب عن العمل دورا هاما إلى جانب أنه استعمل للتعبير عن الحراك الاجتماعي .

أول من طرح مشكل تحديد وتعريف الاندماج انطلاقا من فكرتين هو : Vicens ويعتبر "الدخول إلى عالم الشغل الذي يتميز بتغيرات تخص استغلال الفرد لوقته ، والذي يتناسب مع الفترة التي تفصل بين قرار الدخول إلى الحياة المهنية والظفر بأول منصب عمل من جانب كونه مشروع حياة بالمعنى الاقتصادي, ويقصد الباحث هنا أن الفرد تعدى مرحلة البحث عن العمل بحيث تحصل وهو يسعى الآن للانتماء إلى فئة الأجراء بكل خصائصها "

[1] Jean Françoi Lachet , insertion professionnel .

نقلا عن بوجمعة .كوسة ، سياسة التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كحل مؤقت للحد من البطالة ، دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء سطيف . رسالة ماجستير في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2005 / 2006 ، ص 82.

في هذه الحالة يمكن تناول الاندماج كسيرورة من خلال أبحاث طويلة المدى أين يجب تحديد الفترة بدقة التي عندها ينتمي الاندماج , ويعتبرVicens أن منصب الاندماج هو الذي يسمح للفرد بالبحث عن منصب عمل آخر ، وهنا يحتفظ الفرد بمنصبه الحالي دون أن يعني ذلك أنه مندمج فعلا ، وهذا إن لم يتوفر الشرطان التاليان :

يتوقف الفرد عن استغلال بعض وقته في البحث عن عمل أو أخذ دروس أي تكوين معين يسمح له بتغيير منصبه.

وفي اعتقادنا لهذا التحليل فإن الفرد ومن خلال مساره المهني تتغير وضعيته ويمكن أن يسعى إلى التغيير ، كما أنه ومع مرور الوقت يمكن أن تظهر ظروف أو معلومات جديدة على مستوى سوق العمل من شأنها أن تدفع الفرد إلى تغيير منصبه .

فمن خلال ما سبق ذكره ، فإنه "يظهر لنا أن التصور السابق يطغى عليه الجانب الفردي في تحليل ظاهرة الاندماج المهني التي تميزت بها الأبحاث السابقة ، إذ يأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجة عن الأفراد المرتبطة بالمؤسسة والمجتمع عامة ، فهو إذن تعريف تقني[1]".

I . 8 . مكانة الشباب في تحولات سوق العمل :

حتى يتسنى لنا فهم سلوكات الشباب في محيطهم الاجتماعي ينبغي لنا بالضرورة كما يقول(MERTE) " العودة إلى اعتبارات الظروف والتحولات الطارئة على البنى الاجتماعية وعلى أنماط الحياة التي تؤدي إلى قلب وتغير مواقف الشباب المندمجين بنظام اجتماعي معين (النسق العام) تجاه علاقاتهم بالأجيال الأخرى وبالأسر وكذلك على مستوى سوق العمل[1] " كما يقدم الباحث جملة من التأويلات فيما يخص تحليل سلوك وموقف الشباب تجاه العمل منها المواقف الجديدة تجاه العمل تفسر من خلال "تحديد جديد لمفهوم أعمار الحياة من خلال الأشكال الجديدة للتحول من الطفولة إلى الرشد [2]"

فالشباب هم أول ضحايا عدم توازن سوق العمل وعدم كفاية العرض ، والذي يمكن إرجاعه إلى جملة من المسببات التي لا يمكن حصرها ، مما قد يفضي إلى حالة من التذمر وعدم الرضا أو عدم التعاطي مع الأوضاع

---

[1] نفس المرجع ، ص ص 83 /84 .

[1] MERTE (V) , Désenchantement plus Qu'alergie , in revue autrement. n °21. sep – OCT1979. p 19:.

نقلا عن: مليكة. روان ، الشباب والعمل تكيف أم نفور الشباب في القطاع اللآرسمي ،دراسة حول السلوكات النشاطية للشباب ، مذكرةماجستير ، جامعة الجزائر ، 1998 / 1999 ، ص 96 .

[2] نفس المرجع ، 96.

الجديدة والمتغيرات الطارئة على مستوى سوق العمل الذي كثيرا ما يعاني من التذبذب وأحيانا العجز، ومن هنا يجد الشباب أنفسهم في دوامة من التحديات التي يفرضها الواقع بكل أبعاده ، وهذا ما قد يتجسد في شكل صراعات وحتى تمرد على قوانين اللعبة الاقتصادية .

IIالبطالة

البطالة هي الوجه المقابل للعمل ، لذا نرى أنه من باب التوضيح لا التكرار التطرق لمفهوم البطالة من أجل فهم اللفظين معا ،فبالأضداد تتضح المعاني ،وفهم النقيض يساعد على فهم المفردة .

II . 1 . تعريف البطالة :

" إن تعريف البطالة أو البطال لا يمكن أن يخرج دون شك عن التعريف الكلاسيكي والمنهجي فالبطال هو كل شخص لا يملك عملا ، قادر على العمل ، يبحث فعليا عن عمل[1] .

وانطلاقا من هذا التعريف فإن المفهوم الأقرب الذي يتضمن المعايير السابقة والبطالة هي ما يعبر عنها بحالة افتقار العامل لى العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته

II . 2 . الآثار الاجتماعية للبطالة:

لا يخفى على أحد البطالة أصبحت تشكل هاجسا للعام والخاص ، خاصة في ظل التحديات التي تواجه شباب العصر والتزايد السريع للكثافة السكانية مقابل تناقص الموارد وتزايد حدة الصراع عليها وما ينجر عن ذلك من تضاؤل فرص الشغل وارتفاع حدة البطالة ، هذه الأخيرة وخاصة بطالة الشباب التي يمكن أن تقود إلى ظهور عديد السلوكات السلبية غير المرغوب فيها والمنبوذة اجتماعيا ، حيث يشغل الشباب المحرومون من الاندماج دور المهمش ، فيقومون بالمقابل باللجوء إلى ردود فعل مضادة ، قد تتجلى في تعاطي المخدرات أو الاتجاه نحو الاقتصاد غير الرسمي(ضمن إطار لعبة القوى والتحرك ضمن حدود منطقة اللايقين) ، فواقع الحال يقول أن هناك علاقة طردية بين البطالة ومختلف الآفات ، فمكمن الخطورة في ظاهرة البطالة يتمثل أساسا في كونها عاملا يعصف باستقرار الشباب وتهدد كيانهم واستقرارهم الاجتماعي .

إن تفاقم الوضع الاقتصادي بالنسبة للشباب البطال سوف يفتح الباب على مصراعيه لميلاد نوع آخر من النشاطات المشكلة للاقتصاد غير الرسمي ، فأمام وضعية البطالة يتبنى الشباب أحدى الحلين ، فإما أن يبقى

[1] نفس المرجع ، ص 19.

تحت كفالة عائلته وإما أن يلجأ إلى نشاطات منحرفة كالسرقة ، أو العمل في السوق السوداء كحل بديل لغياب فرص العمل في القطاع الرسمي .

فالبطالة تفقد الفرد المعرض لها دوره ومكانته الاجتماعية ، حيث أن افتقار الفرد لدور محدد وواضح المعالم في المجتمع يؤدي إلى غياب الوعي بقيم المجتمع و المسؤولية نتيجة التهميش .

إن هذه الآثار وغيرها للبطالة على البنى الاجتماعية يجعلنا ندرك حجم خطورتها ، فهي بمثابة قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة ، ويبقى الفرد المتضرر الأكبر منها .

II . 3 . التسيير الاجتماعي للبطالة :

من المتعارف عليه وخاصة إذا تعلق الأمر بالقضايا السياسية لأي مجتمع من المجتمعات أن الجانب الاقتصادي يشغل القاعدة الأساسية للإنتاج والشراكة والتعاون ، " فليس هناك مسألة اجتماعية / اقتصادية وإنسانية تستحق الجهد والتأمل والتنسيق والتعاون بقدر ما تستحقه مسألة الشباب بجوانبها المختلفة ، ذلك أنه ليس هناك مجال لا تشغله مشاكل الشباب ومثال ذلك ما يتعلق بالتعليم والتوجيه والتدريب والتشغيل ، لهذا فإن مختلف الأطراف في البلاد تجدها تتساند لحل المشاكل الخاصة بالشغل والتشغيل ومن بين مجالات محاولاتهم في تقديم الحلول نذكر برامج الشباب "[1]

إن البطالة كمشكلة اجتماعية واقتصادية إنما تعبر في واقع الأمر عن قصور وعجز على مستوى مختلف البرامج التنموية (الاقتصادية بشكل خاص) والمنتهجة من طرف الحكومات في شكل تعديلات وإصلاحات ، وتجاوزت الأزمة الأبعاد الاقتصادية لتصبح ذات أبعاد سياسية بعد أن تشابكت الأمور وصار من الصعوبة الفصل بين خيوطها ، وهذا عامل آخر أسهم في تأزم الوضع ، وإذا كانت هناك فئة تضررت أكثر من هذا الوضع فلن تكون سوى الفئة الهشة من المجتمع .

إن البطالة تصنف دون أدنى شك على رأس المعضلات والتحديات الكبرى التي تأتي في قمة هرم اهتمامات السلطة وتوجه نحوها كل الطاقات المادية والبشري " فالصراع ضد البطالة التي تمس ثلث السكان النشطين قائم وتعد أيضا من الاستراتيجيات الكبرى و الأساسية للبلاد " [2]

فسوق العمل تشهد باستمرار توافد يد عاملة وبأعداد معتبرة وهذا ما من شأنه كشف عجز برامج وسياسات التشغيل عن استيعاب هذه الزيادة فكل دول العالم بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تعاني من ما

[1] نفس المرجع ، ص 49 .

[2] نفس المرجع ، ص50

يعرف مشكلة البطالة أو التشغيل. ولو بدرجات متفاوتة "وهذا منذ بداية مرحلة الركود التي بدأت في السبعينات ، أيضا خلال نفس الفترة شاهدنا بروز الشباب كقوة اجتماعية وانفجار شباب في نهاية الستينات

فكون بذلك القطيعة مع التحاليل المكروسوسيولوجية ، فظهور الشباب كفاعل اجتماعي فاجأ بالفعل كل الملاحظين لتاريخ المجموعات البشرية ومنذ ذلك الحين فإن الخطب لم تتوقف "[1]

لذلك أضحت مسالة اندماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تسيل حبر الكثير من المحللين، كما أن البرامج الموجهة للشباب أضحت تشكل تحديات حقيقية لمختلف الفاعلين في سوق العمل ، واستدعت تجنيد كل طاقات المجتمع من اجل تسيير أو حل معادلة صعبة تسمى البطالة

بكل ما تحمله هذه القضية من أبعاد عميقة تؤثر لا محالة على سيرورة المجتمع بأكمله .

II . 4 .أنوا ع البطالة

تختلف أنواع البطالة حسب سبب وجودها فكل نوع من البطالة يخضع لسبب معين هو أصل اختلال سوق الشغل، سنحاول ذكر أهم هذه الأنواع :

II . 4 . 1 . البطالة الاحتكاكية :

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، و تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل .و يعتقد عدد من الاقتصاديين أن البطالة الاحتكاكية وإن كانت تنشأ بسبب تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة فإن السبب الرئيسي لظهورها هو نقص المعلومات.

II . 4 . 2 . البطالة الهيكلية:

يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى إيجاد حالة عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل و الباحثين عنه . أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية، فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة، مثلا: من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، والمثال)الواضح على ذلك هو أن ارتفاع مكننة automatisation

[1] FRONDA (o v)les scieces social face aux problémes du chomage des jeunes , UNESCO.PARIS. (France) 1986.p127 : نقلا عن مليكة روان ، نفس المرجع

العمليات الإنتاجية و ظهور("الربوت "أو الإنسان الآلي في صناعة السيارات، أدّى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة التي كانت تعمل على خطوط الإنتاج، فمثل هذا النوع من البطالة يعتبر هيكليا[1]

II . 4 . 3 . البطالة السافرة و البطالة المقنعة:

البطالة السافرة :هي حالة التعطل التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، و ليس يخاف أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي[2]

البطالة المقنعة : هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية العمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها، فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، و نحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة و تتقاضى عنها أجرا ، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات.

II . 4 . 4 . البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

البطالة الاختيارية : هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره،حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه إما بعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن .فقرار العمل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل .

البطالة الإجبارية :هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره ، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال ،أي الطرد من العمل بشكل قسري ،رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد.وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد . وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية وهيكلية على نحو ما رأينا سابقا.

[1] رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، عالم المعرفة : الكويت ، 1997، ص9.

[2] المرجع نفسه، ص 33.

II . 4 . 5 . البطالة الطبيعية: حصة من البطالة غير قابلة للتخفيض بواسطة إجراءات السياسة الاقتصادية سببها خلل في سوق الشغل.[1]

II . 4 . 6 . البطالة الكينزية: بطالة سببها نقص في الطلب الفعلي على السلع والخدمات.[2]

II . 4 . 7 . البطالة الفصلية: خسارة دورية لمناصب الشغل ناتجة عن التغيرات الفصلية في إنتاج بعض القطاعات..

II . 4 . 8 . البطالة التقنية: حالة تتميز بعدم إمكانية متابعة نشاط ما لأسباب تقنية (عطب و إضرابات)

II . 4 . 9 . البطالة التكنولوجية: بطالة ناتجة عن التحولات التي تطرأ على طرق الإنتاج، وفي بعض الأحيان إعادة الهيكلة التي تمس المؤسسات الصناعية.

II . 4 . 10 . البطالة الدورية: هي نوع من البطالة ينتج في فترة التدهور التي تصيب دورة الأعمال.[3]

تلك هي أهم أشكال البطالة التي يمكن حصرها حسب معطيات التحليل الاقتصادي .

II . 5 . أهم مؤشرات البطالة :

إن أي محاولة لبناء صورة أو نموذج واضح عن واقع البطالة لا يمكن أن يتم إلا في سياق عدد من المؤشرات الهامة التي ينبغي التعامل معها باهتمام وهذه الأخيرة متعارف عليها كما يلي :

II . 5 . 1 . المؤشر الديموغرافي :

تفسر البطالة كمعضلة اقتصادية ببطء نمو اليد العاملة " فإن العامل المفسر لعدم التوافق بين العرض والطلب في ميدان الشغل راجع بدون شك إلى معدل ازدياد السكان النشطين ففي السبعينات مثلا كان معدل الزيادة السكانية أو النمو السكاني يقدر ب 3،4 % في الجزائر وبعدها انخفض نوعا ما في عام 1987 بمعدل 3،1 % ، هذا التزايد أدى إلى تغير في البنية الهيكلية للمجتمع الجزائري من خلال ظاهرة تجديد الشباب "[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 34.

[2] P. GUITTO et ALL, Dictionnaire , Droit, Economie,Gestion,édition L'HERMES , 1ére édition, FRANCE,1999, P 255 نقلا عن مهدي . كلو ،الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة ، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2002 / 2003.

[3] نفس المرجع ، ص 294 / 295.

[4] مليكة روان ، نفس المرجع ، ص 70 .

ولا يخفى على أحد أن الفئة الطاغية وخاصة في المجتمع الجزائري هي تلك التي تمثل عنصر الشباب الذين يعدون بمثابة طاقة حقيقية تحتاج إلى الاستغلال تريد وتبحث بالمقابل عن العمل ، لكن النمو الاقتصادي لم في مستوى تطلعات الجيل الجديد من السكان وكأن الأول يسير وفق متتالية أما الثاني فيسير تبعا لمتتالية هندسية ،

وهذه الظاهرة الخطير أي ضغط العامل الديموغرافي لا تمس بلدانا بعينها بقدر ما تهدد كل الشعوب النامية ،

فالزيادة السكانية الهائلة وبالتالي زيادة الفئة النشيطة تقابلها تنمية اقتصادية تسير بسرعة السلحفاة في كثير من الدول النامية ومنها الجزائر التي تعاني من هذه النقطة بالذات أكثر من غيرها والسبب يعود ربما إلى مختلف التجارب والسياسات التي تبنتها الجزائر في المجال الاقتصادي والتي كان مصيرها الفشل إما لغياب البعد الاستراتيجي أو غياب النظرة الاستشرافية التي لم تصمد أمام تحولات السوق العالمية ومتطلباتها التي خضعت لها الجزائر مجبرة تحت ضغط الهيآت الدولية ، فدفعت الجزائر ولا تزال تدفع الفاتورة غالية خاصة في مجال التشغيل الذي عرف تراجعا مخيفا في الفترة التي تلت برامج الإصلاح الاقتصادي وولوج الجزائر ضمن نظام اقتصاد السوق.

II. 5. 2. نمو الفئة النشيطة :

تظهر البطالة كمشكلة وتزداد حدتها على مستوى الساحة الاجتماعية وتتحول إلى أزمة عندما تزداد الفئة النشيطة القادرة على العمل والراغبة فيه وبالمقابل لا تحصل عليه .

" أن الفرق بين تطور عدد الناشطين وعدد السكان الإجمالي يغير كل إشكالية الغرض والطلب في ميدان الشغل ونستطيع أن نقول أن معدل ازدياد الناشطين للدول النامية هو أكبر بكثير مما هو في الدول المصنعة ، وهذا رغم الاحتياطات التي تؤخذ من أجل تخفيض النمو الديموغرافي لأن كل تغير في الولادات ينعكس على حركة الناشطين "[1]

II. 5. 3. الهجرة الداخلية : تعد مسألة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة بحثا عن آفاق جديدة وسعيا خلف عمل مستقر ومصدر دخل دائم من بين العوامل المساهمة في زيادة مستوى الطلب على العمل إضافة إلى الطلب الذي يمثله الأفراد الأصليين من سكان المدن ، وهذا ما من شأنه خلق عبئ إضافي على سوق العمل التي تعاني أصلا من العجز .

[1] نفس المرجع ، ص 71 .

II. 6. إنعكاسات البطالة على الفرد و المجتمع.

تعتبر البطالة ظاهرة مرفوضة فرديا و اجتماعيا، ويعود هذا أساسا للآثار التي يمكن أن تخلّفها سواء على الفرد وعلى المجتمع أو من ناحية أبعادها الاجتماعية والاقتصادية وحتى مكانتها في ضمن البرامج السياسية .

من الصعب جدا الفصل بين الآثار على الفرد والمجتمع، لأن الثاني عبارة عن مجموعة معينة من الأول، وكذلك من الصعب التفريق بين الآثار الاجتماعية والاقتصادية، لأنهما متداخلتان ومكمّلتان لبعضهما البعض، و مرجع هذا التداخل لظاهرة البطالة نفسها وما يمكن أن تحدثه بطريقة مباشرة على الفرد ومحيطه الذي هو المجتمع.

سنقوم بسرد أهم الآثار المترتبة عن البطالة دون التمييز بينها، اجتماعية أم اقتصادية أو حتى فردية أو جماعية لأن الفصل بين خيوطها أمر بالغ التعقيد والصعوبة .

عدم الاستفادة من المورد البشرى:

كما هو معلوم يكتسي هذا المصدر بعدا استراتيجيا و يعتبر المصدر البشري المخزون الحقيقي لثروة أي مجتمع وهذا على أساس أنه من المفروض أن كل أفراد المجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل لخير هذا المجتمع[1].فإن حدث وتعطلت فئة معينة عن القيام بدورها شكل ذلكخسارة كبيرة، فكل ثروة أو طاقة غير مستغلة هي استنزاف غير مباشر لثروة المجتمع ولتلك الموارد البشرية الثمينة وهذا ما من شانه وضع عقبات في وجه عجلة التنمية، وبالتالي تقع الأعباء الاجتماعية على كاهل المجتمع و الاقتصادية على السلطات العمومية [2] [3](1).تتحول البطالة إلى مقبرة لطاقات المجتمع من ثروات فكرية ، وهذا هو للأسف ولسان حال المجتمع الجزائري الذي يعاني هدرا مستمرا للطاقات البشرية .

تضييع المواهب المكتسبة

"ملا يعمل يُضيّع ما تعلّمه هذا التضييع يصيب مواهب الإنسان العقلية،الفكرية والفنية،حيث أثبتت معظم الدراسات السيكولوجية أن الإنسان العادي إذا لم يطبق ما تعلّمه خلال مدة معينة تختلف حسب خصائص الأشخاص، فإنّه يفقد ما تعلّمه، وبالتالي تصبح خسارة مزدوجة: من جهة تضيع سنوات من التعلم والتكوين، ومن جهة أخرى تضيع الأموال العامة التي أنفقت على المدارس ومراكز التكوين المهني والجامعات، حتى

[1] مهدي كلو ، مرجع سابق ، ص 88.

[1] رتيبة .طايبي، الإدماج والاندماج المهني للشباب البطال في المجتمع الجزائري ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع،1999-2000 ، ص129.

[3] نفس المرجع ، ص 130 .

وإن حدث و اشتغل هذا الشخص بعد فترة زمنية نوعا ما طويلة تكون مردوديته ضعيفة وتلزمه نفقات أخرى لإعادة تكوينه.

انتشار العمل غير الرسمي (l'emploi informel):

ظاهرة نجدها بكثرة في الجزائر متمثلة أساسا في السوق الموازية.هذه الأسواق التي أخذت أبعاداً كبيرة في مجتمعنا سببها البطالة، هؤلاء الشباب الذين يتاجرون في الطرقات دون ترخيص، ما هم إلا نتيجة من نتائج البطالة ، حيث يلجأ معظمهم إلى ما يسمى بالعامية (الكابة) أي التجارة الخفيفة والهروب من الضرائب .هذه التجارة التي تعوّدهم على العمل الفردي تجعلهم غير قادرين في المستقبل على الاندماج في مؤسسة أو مجموعة إن وجدوا عملا. أما على المستوى العام فهناك(انتشار القطاع غير الرسميsecteur informel) الذي يشغّل عشرات الآلاف من العمال،هذا الأخير الذي نتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي يعد خسارة للخزينة العامة للدولة لأنه لا يدفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب شغل في القطاع الرسمي الذي بدوره سمح للقطاع غير الرسمي في الظهور، وبالتالي الحلقة المفرغة .

انتشار الفقر في المجتمع:

قامت الجزائر في أواخر القرن الماضي بعقد مؤتمر عالمي حول ظاهرة الفقر ، تحدّث فيه المختصون عن مشاكل الفقر و أسبابه ، ومن الأسباب المذكورة : البطالة. هذا الفقر الذي انتشر بصفة رهيبة في مجتمعنا كان وليد الأزمة الاقتصادية، حيث لم يكن موجودا بهذه الصفة قبل وبعد الاستقلال، رغم ما ميز الاقتصاد الجزائري آنذاك،الآن من منّا لا يرى طابورا من الفقراء يمدون أيديهم ، ومن منّا لم ير عائلات بكاملها تموت جوعا خصوصا بعد التسريح الكثيف للعمال. هذه العائلات التي لا يوجد فرد منها يشتغل، كيف يمكن أن تعيش ؟ لقد تفشت ظاهرة الفقر في الجزائر بصفة تجعلنا نتصور أننا في البرازيل أو الهند[1]. وتفوق الموارد الطبيعية للجزائر مواردها الطبيعية بعشرات المرات ، ولكن المشكلة تكمن في سياسة توزيع هذه الخيرات ، إنه التوزيع غير العادل الذي أنشأ البطالة والتي بدورها ولدت الفقر في مجتمع غني طبيعيا .

[1] نفس المرجع ، ص ص 132 / 133.

تفشي الآفات الاجتماعية في المجتمع :

قائمة الآفات الاجتماعية في الجزائر واسعة وطويلة : التسكع ، الإجرام ، الإرهاب، تعاطي المخدرات، المتاجرة بالأعراض ، السرقة...الخ.كل هذه الآفات تشترك في عنصر واحد السبب، إنّه البطالة . هذه البطالة التي تخلق فراغا رهيبا لدى الفرد الذي يحاول ملأه بأية طريقة عقلانية، ولكن إذا طالت مدة هذا الفراغ يلجأ إلى ملأه بالطرق غير العقلانية وبالتالي تبدأ سيرورة الحلقة المفرغة في المجتمع . هذه الحلقة التي خلقتها الدولة جراء سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وتحاول القضاء عليها بشتى الوسائل والطرق. لم يفلح المجتمع الجزائري في القضاء على الآفات الاجتماعية إلى يومنا هذا بل ازدادت انتشارا ، رغم أن الحل بسيط: منصب شغل لشاب يريد أن يعمل يملأ به وقت الفراغ الذي يخصصه للإجرام أو.....هذا الشاب الذي يوجد مثله الملايين أصبح خطرا على مجتمعه.

جاء عن بعض الباحثين أن الشباب البطال الذي تبوء محاولته الأولى في البحث عن منصب عمل بالفشل يمر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي الفترة التي يلقي فيها البطال اللوم على نفسه ، إذ يرى أنه المسؤول ذاتيا عن بطالته التي يعاني منها ، في هذا الوقت الذي تكون فيه البطالة مرتبطة أصلا بعوامل خارجة عن إرادته .

في المرحلة الثانية : يبدأ البطال بإلقاء اللوم على المجتمع ،إذ يفسر وضعيته تلك كنتيجة لرفض المجتمع المتعنّت و اللامعقول تقديم يد المساعدة له لإنقاذه من شبح البطالة ، وهذه المرحلة في تكامل مع المرحلة الثالثة التي يكون فيها للبطال الخيار أمام سلوكين :

1- إما أن يسلك سلوك العزلة بانطوائه على نفسه وتحوّ له بذلك إلى عضو خامل حيادي لا يكترث بما يحصل من حوله في مجتمعه و بالتالي مشاكل عائلية لا حد لها .كما يقول أحد البطالين: " لقد أثرت علي البطالة ماديا إذ لم تكن لدى الجرأة على طلب المال من عائلتي التي كانت تعاتبني يوميا على وضعيتي العاطلة تلك ،فيكفي أنها تحملت وجودي كعبء ثقيل في البيت ،فأن تكون بدون عمل يعني أنك إنسان عاجز محتقر ،لقد انتابني لأول مرة في حياتي الشعور بأنني عضو دخيل، فالكل ينظر إلي على أنني عضو طفيلي"). هذا اعتراف شاب فرنسي يعيش في فرنسا أين توجد قوانين تحمي البطال، حيث يحصل هذا الأخير على إعانات فرنك فرنسي لكي يتدبر أموره [1]،لكن ماذا يمكننا القول عن شاب جزائري يعاني من نفس المشكلة ولكن بمعطيات مختلفة ،لا وجود لقوانين تحمي البطال ولا حتى إعانات، فكيف سيكون رد فعله يا ترى؟.

2. أن يختار سلوك التمرّد، بحيث يثور على مجتمعه، وتِلكمُ هي الطامة الكبرى حيث بدل أن يصبح عضواً لبناً لمجتمعه يحاول تهديمه بشتى الوسائل والطرق أبسطها الهجرة، وبالتالي تضييع طاقة شبانية فعّالة. هذا ما يحدث فعلا في الجزائر[1] والتي تعرف ارتفاعا محسوسا في مستويات البطالة رغم أن الخطاب الرسمي و المسؤولين عن القطاع كثيرا ما يطلون علينا بتصريحات تقول أن نسبة البطالة في الجزائر تعرف تناقصا ، وكثيرا ما يستغفلون المواطنين بعدد مناصب الشغل المستحدثة التي أما أنها لا تلبي الطلب أو أنها مناصب مؤقتة ، فهي إذا ليست حلا للبطالة بقدر ما هي إطالة في عمر الأزمة.

كانت تلك نقطة من بحر المشاكل والآفات التي قد تخلقها البطالة أو تكونا طرف فيها بشكل أو بآخر ، وفي هذا السياق يقول أحدهم "لم أجد بين جميع الحيوانات المضرة أخطر من العاطلين عن العمل "

هذا ما يمكنه أن يقدم لنا صورة الخطر الاجتماعي والنفسي الذي يمكن أن ينتج عن تعطل أفراد المجتمع ، والنتيجة الأخيرة هي أن كل شيء سلبي في المجتمع يمكن أن يكون أصله البطالة .

[1] نفس المرجع، ص 129 .

خلاصة :

إن محاولة الاقتراب أو ملامسة موضوعي البطالة والعمل من منطلق سوسيولوجي لابد أن لا تخلو من بعض الأدوات التي حاولنا توظيفها من خلال تتبع مسار كل مفهوم على حدارغم الصلة الوثيقة بينهما ، فقد كان هذا الفصل عبارة عن استعراض لأهم ما يمكن الحديث أو الإشارة إليه فيما يخص العمل والبطالة الذين كما ذكرنا في بداية الفصل يمثلان وجهين لعملة واحدة فوجود أحدهما يلغي الآخر ، فالعمل ليس وليد المجتمعات الحديثة و كذلك البطالة ليست من سمات الوضع الراهن فحسب بل تعود جذورها إلى وجود العمل في حد ذاته

ودراستنا للعمل والبطالة لم تعتمد على تحديد أهمية كل موضوع ، وإنما كباب للولوج إلى مفهوم آ خر ذو صلة هو موضوع العمل غير الرسمي الذي تعد البطالة مفتاحا من مفاتيحه .

الفصل الثاني:التشغيل بين النظرية والواقع

تمهيد

I المداخل النظرية للتشغيل

1. مفهوم التشغيل

2. طبيعة التشغيل

3. االمبادئ العامة للتشغيل .

4. أهم نظريات التشغيل .

5. أهداف التشغيل .

II التشغيل في الجزائر

1. مراحل سياسة التشغيل في الجزائر .

2. التشغيل في ضوء المنظومة القانونية الجزائرية .

3 أهم برامج التشغيل المرافقة لسياسة الإصلاح .

تمهيد :

تظهر أهمية الحديث عن مسألة التشغيل بمختلف تجلياته انطلاقا من كونه يعبر بشكل صادق عن واقع أي مجتمع ، ونظرا كذلك لكون العمل والتشغيل يمثلان محور اهتمام جميع شرائح المجتمع ، لكن وبالمقابل لا يمكن إدراك هذا الدور والأبعاد العميقة لموضوع بأهمية التشغيل إلا في ظل طرح متكامل يشمل مختلف جوانب الموضوع لأنه وكما ذكرنا سابقا فإن هذا المجال تصب فيه روافد متنوعة تنوع الحياة الاجتماعية كما أنه ذو مداخل مختلفة تجعل منه حقلا خصبا للدراسات والأبحاث ذات التوجهات والأهداف والمرامي المختلفة ، ومن هنا ومن منطلق كون بحثنا يصب في قالب سوسيولوجي فإننا سوف نحاول التعرض للموضوع انطلاقا من أهدافنا المحددة مسبقا وسوف نعمل على دراسة هذا الموضو ع في سياق هذه الأهداف ،لذلك سيكون التشغيل والسياسات المتعلقة به عامة وفي الجزائر بشكل خاص محل تمحيص في هذا الفصل انطلاقا من تحديد تعريف شامل وواف يلخص مختلف أبعاد الموضوع ، الإطار النظري للتشغيل وكذا محاولة تحليل تطور التشغيل في الجزائر من خلال تتبع مساره التاريخي ووضعه القانوني والبرامج المطبقة للرفع من وتيرته .

I : المداخل النظرية للتشغيل

I.1.1. مفهوم التشغيل:

كغيره من المواضيع ذات المداخل المختلفة وذات الأهمية المتعددة الأوجه أسال موضوع التشغيل الحبر الكثير منذ بدأ الباحثون يدركون أهميته ويسلطون الضوء عليه ، لذلك فقد تغيرت النظرة للموضوع تبعا لتطور الفكر السوسيوإقتصادي، وهذا ما ندركه حين نحاول تتبع مسار موضوع التشغيل .

I.1.1. المفهوم التقليدي للتشغيل :

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه " تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين "[1]

غير أن هذا التعريف يتميز بنوع من القصور وعدم الدقة من حيث كونه لا يحدد الشروط أو الاختصاصات الواجب توفرها في العامل ولا الجوانب الأخرى التي تخص المؤسسات المستخدمة والمكونة للعامل المؤهل.

I.1.2. المفهوم الحديث للتشغيل :

التشغيل بمفهومه الحديث لا يحمل معنى مناقض للبطالة ، كما أنه لا يتضمن معنى العمل فقط بل "يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته ، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها،كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية،وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل"[2]

---

[1] الطاهر. روتر ،إشكالية التشغيل في الزراعة(دراسة حالة الجزائر)،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،97/96،ص25.

[2] نفس المرجع ،ص26.

كما يقصد بالتشغيل بمعناه الشمولي والحديث "استخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية ،الإدارية ،التجارية أو الخدماتية ،فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية من اليد العاملة المتاحة "[1]

ومن هذا المنطلق يمكن لنا تحديد مفهوم دقيق للتشغيل معتمدين في تحليلنا على مفاهيم مركزية على غرار استعمال قوة العمل التي تتعارض مع البطالة ،فالتشغيل هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مع ضرورة مشاركة الشخص في العمل بشكل فعال في ظل ضمان حقه في تطوير مؤهلاته وحقه في الامتيازات المترتبة عن مساره المهني وكل ذلك في ضوء ما تحدده النصوص القانونية .

I. 2 . طبيعة التشغيل:

تعد عملية التشغيل من حيث طبيعتها من اختصاصات الجهة المستخدمة ،إذ هي التي تقوم بمباشرة عملية التشغيل والتوظيف " فهي تختار من سوق العمل من تشاء من العمال والموظفين وتوليهم وظائفها الشاغرة ، غير أن هذه الجهة المستخدمة ليست دائما حرة في اختيار من تشاء من الموظفين والعمال ،بل إنها تتأرجح بين الحرية والتقييد حسب النظام السياسي السائد ، كذلك فغنه وفي نفس الوقت الذي يضع فيه النظام المغلق قيود الإدارة عند التوظيف فإن النظام المفتوح يغفل هذه القيود لصالح الإطلاق في تولية المناصب " [2]وهذا الأمر بالتحديد مبرر بالتأكيد من حيث كونه يخضع لمنطق الأشياء ، فلا يعتبر سرا كون النظام المغلق نظاما أحادي النزعة بما يتحتم عليه من ضوابط وقيود تكفل شيئا من المساواة في الفرص بين جميع المواطنين وبالتالي إحداث نوع التوازن بين مصالح الإدارة من جهة ومتطلبات الفئة التي تعنى بموضوع التشغيل بغض النظر عن عوامل أخرى ،" أما النظام المفتوح فمن أهم سماته الموضوعية في تكوينه ومن ثم الحاجة لوضع قواعد وقيود إضافية تحد من حرية الجهة المستخدمة في التوظيف لأنه وفقا لهذا النظام "[3] .

وأهم ما يمكن استخلاصه من هذا أن عملية التوظيف مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة النظام الاقتصادي والوظيفي في أي بلد " والمشرع الجزائري ركز في كثير من أحكامه على القواعد الموضوعية مركزا على الاستقرار في منصب العمل وهو استقرار نسبي تلعب فيه إرادة الطرفين دورا بارزا باعتبار أن العلاقة التي تربط بينهما علاقة تعاقدية وأنه في

---

[1] سعيدة .حمود ،برامج التشغيل والقوى العاملة الجامعية (دراسة ميدانية على خريجي الجامعة ،مدينة بسكرة،رسالة ماجستير،كلية العلوم الآداب والعلوم ولاجتماعية ،قسم علم الاجتماع،2007/2006 ، ص28.

[2] مصطفى. شريف ، تولية الوظائف العامة على ضوء القانون الأساسي العام للعامل ،ص 92 .

[3] المرجع نفسه ص 103 .

الوقت الذي يستطيع العامل إنهاء علاقته أو عقده مع المؤسسة فإنه من حق هذه الأخيرة أن تخفض من عدد المستخدمين إذا بررت ذلك دوافع اقتصادية صحيحة "[1] وهو ما يجسد التوجه الجديد للاقتصاد الوطني من الاشتراكية إلى إقتصاد السوق الذي تتجسد معالمه بوضوح ضمن القانون رقم 90 / 11 أو المعروف بقانون علاقات العمل .

"كما نلاحظ أن قانون العمل يتحدث عن بعض الصفات الشخصية التي يجب توافرها في العامل قبل توظيفه مثل الشهادات العلمية والخبرات المهنية والإمكانات الصحية كما يربط في نفس الوقت عملية التوظيف بوجود مناصب عمل شاغرة وهي هنا تختلف عنها في قانون الوظيفة العامة [32]"

I . 3 . المبادئ العامة للتشغيل :

كغيرها من العمليات ذات الوزن الكبير في مختلف السياسات ذات الطابع السوسيوإقتصادي تخضع عملية التشغيل بشكل عام إلى مجموعة من الضوابط والأحكام القانونية التي كانت من إفرازات التحول الديمقراطي على الخريطة الدولية والمجتمعات المعاصرة التي باتت تنتهج مبادئ عامة وشاملة تشترك فيها جميع النظم ، ومن بين هذه الأسس والمبادئ نذكر :

- **"مبدأ المساواة :** وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس ,وفي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين , المعتقد , والرأي...
- **مبدأ الجدارة :** الذي يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات علمية مهنية وبدنية معينة , ويجد تطبيقه هو الآخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف , وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغب فيه"[4] .

وعلى أي حال فإننا نجد بعض التباين والتفاوت من حيث تطبيق هذه المبادئ ، كما نجد بعض الخصوصية التي تختلف تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ،فالدول التي تتبنى النهج الرأسمالي و التي عرفت مبدأ الحرية في العمل تعترف بحرية الفرد في ممارسة العمل وكذا حريته في اختيار العمل الذي يناسبه ،مما يعد تعبير

[1] بوجمعة . كوسة ، نفس المرجع ،ص 60 .
[2] مصطفى. الشريف ، المرجع نفسه ،ص61 .
[3] نفس المرجع ، ص 72.
[4] نفس المرجع ، ص 73.

تجسيدا لفكرة الليبرالية، غير أن مبدأ وضرورة خلق نوع من التوازن بين العرض والطلب فرضت على هذه الدول التدخل ولو نسبيا من أجل الحفاظ على هذا التوازن .

في حين نجد أن الدول ذات التوجه الاشتراكي قد فرضت نفسها في سوق العمل تجسيدا لفكرة أو مبدأ الحق في العمل لكل مواطن ، ووضعت على عاتقها مسؤولية توفير العمل كم جعلت منه حقا وواجبا ، مما يعني أنه تجاوزت البعد الاقتصادي لفكرة العمل أو التشغيل وأعطته بعدا اجتماعيا .

I . 4 . أهم نظريات التشغيل :

لقد حظيت دراسة مسألة التشغيل بقسط وافر من طرف المدارس الاقتصادية الكبرى على وجه الخصوص ، فموضوع التشغيل ما كان ليحظى بهذا القدر من البحث والتنظير لولا ارتباطه بموضوع أو إشكالية البطالة التي أصبحت مصدر قلق حقيقي لكل البلدان على حد سواء ، ذلك لأن تداعياتها ومخلفاتها تمتد إلى أبعد من الجانب الاقتصادي وعلى وجه الخصوص الجانب الاجتماعي الذي يعد حقلا خصبا ومجالا رحبا تتفرخ فيه مخلفات البطالة وآثارها غير المرغوب فيها ، ومما يغذي الطرح تداعيات وإرهاصات الانفتاح الاقتصادي العالمي الذي تغطيه مظلة العولمة ، ولهذه الاعتبارات وغيرها فإن موضوع وأهداف بحثنا يملي علينا ضرورة تناول وتحليل الاتجاهات الفكرية التي تصب في هذا الإطار .

I . 4 . 1. التشغيل عند أتباع المدرسة الكلاسيكية :

" تعود جذور هذه المدرسة إلى القرن 18، وقد تزامن انتشار أفكارها مع اتساع أفكار ومبادئ الثورة الصناعية وما ميزها من توجهات رأسمالية وإنتاج واسع ومبادئها وأهم ما جاءت به مسألة التقسيم العميق للعمل ، تستند هذه المدرسة على مجموعة من الأفكار التي أسس أصولها ADAM SMITH كما يرجع الفضل في تطوير أفكارها إلى DAVID RICARDO ، MALTOS وMARCHAL

ومن أبرز انتاجاتهم الفكرية "ثروة الأمم" و"محاولة في قانون السكان ."

ترتبط معظم أفكار هذه المدرسة حول مسألة التشغيل بشكل خاص بمجموعة من المفاهيم الأخرى كمفهوم الثروة التي ينظر إليها سميث على أنها ذلك الدخل المادي التي تصلح لإشباع الحاجات البشرية التي يحصل الإنسان من عمله بشكل مباشر أو من خلال المبادلة ، فالعمل هو المصدر الرئيسي للثروة ومصدر الربح يتمثل في العمل أو قوة عمل العامل المبذولة ، وهذا عبر استثمار الفائض الاقتصادي ، كما أشار SMITH إلى الأجور وقال أن ارتفاعها يفضي إلى الرخاء الاقتصادي والاجتماعي مما ينتج عنه ارتفاع في الطلب على العمل ، فتوصل

إلى أن نقطة انطلاق التنمية هي التشغيل الكامل وقد يتضح ذلك في ازدياد الطلب الكلي على اليد العاملة أو رأس المال مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار فينبثق عن ذلك تقسيم أعمق للعمل ، أي كلما زاد معدل الاستثمار ارتفع الطالب على اليد العاملة ، كما فسر John bc آراءSMITH ورأى أن مستوى التشغيل لا يتوقف على الطلب وإنما على الموارد الطبيعية واليد العاملة وحجم الادخار ،وترتكز اهتمامات المدرسة الكلاسيكية ع نقاط أساسية تتمثل في :

- العرض يخلق الطلب المساوي له .
- العرض يتجه نحو التشغيل الكامل ".[1]

"كما يفترض رواد هذه النظرية التشغيل الكامل ،والمقصود هنا ليس أن البطالة تساوي الصفر ، إذ عادة ما يعاني سوق العمل من وجود بعض العاطلين عن العمل ، وإلى جانب البطالة توجد بعض ثغرات العمل ،لذلك ليس من قبيل التناقض القول بوجود توازن في سوق العمل رغم وجود طلبات العمل وإلى جانبها فراغ في سوق العمل طالما يتطلب من العمال العاطلين عن العمل البحث عن فرص العمل كما يتطلب وقتا من أصحاب العمل للتمكن من توظيف عمال جدد" [2]

وعلى ضوء ما سبق ذكره فإن ما يمكن ملاحظته على أفكار هذه المدرسة أنها ترتكز في تحليلها على المدى البعيد حيث تربط المشكلة السكانية بتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي ، ولعل أهم نقد يمكن توجيهه لهذه المدرسة يتمثل في إغفالها للبعد الإنساني في عملية الإنتاج وكذا الجانب الاجتماعي المؤثر في العمل ،فمجمل أفكارها تمحورت حول سبل الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الثروة ، فهي بذلك تدعو إلى استغلال الطاقة المادية والبشرية في سبيل تحقيق الثروة مما ينتج عنه من فروقات اجتماعية تزول معها كل الاعتبارات للقيم والأخلاق أمام مبدأ الربح والعائد المادي .

I.4.2. التشغيل لدى الفكر الماركسي :

"من أهم مبادئ المدرسة الماركسية التي تعود جذورها إلى القرن 19 فكرة فلسفية ترى في المادة حقيقة أو واقعا وحيدا يجعل من الفكر ظاهرة مادية تنطبق عليه نفس المبادئ المعتمدة في ، بين مفهومي العمل المجرد وقوة

[1] رفعت .المحجوب ، الطلب الفعلي ، دار النهضة العربية ، ط 1 ، 1971 ، ص 36 .

[2] ضياء مجيد. الموسوي ، النظرية الإقتصادية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، ط1 ، 2005 ، ص 85 .

العمل ، وتعد هذه ميزة أساسية في فكر MARXويميز الظواهر الأخرى الرأسمالي ،فالرأسمالي يعطي العامل أجرا مقابل قدرته أو قوته على العمل وليس مقابل العمل وقوة العمل "[1]

وقد واكبت تحليلات MARX خطوات النظام الرأسمالي حيث يرى أن "انخفاض معدل الربح يفضي إلى نقص الاستهلاك ، أما في حالة زيادة الآلات فإن ذلك يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الفعلي أو نقص في مستوى التشغيل الكلي أو الاستخدام الكلي المحقق في النظرية الكلاسيكية والذي لم يعط أهمية كبيرة للأزمات ذات المدى الطويل.

إن ارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض حجم التشغيل وعدم استغلال العمال ، وذلك معناه انخفاض القيمة المضافة التي يتمثل مصدرها الأساسي في قوة العمال وحسب علاقة معدل الربح فإن انخفاض القيمة المضافة وارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي حجم التشغيل ، وهي حالة عدم التوازن التي تكلم عنهاMARX. [2]

إن اليد العاملة تعني في الاقتصاد السياسي الماركسي مجموعة القابليات البدنية والفكرية التي يحتاج إليها الإنسان في عملية إنتا ج الخيرات المادية أو ككل بضاعة تملك اليد العاملة بدورها قيمة وقيمة اليد العاملة تتحدد بمجموع الحاجات الحيوية الضرورية لتعويض الطاقة التي يصرفها العامل (كالتغذية ،اللباس والسكن)وبالحاجات الحيوية الضرورية للعناية بأسرة العامل وتربية أبنائه وتعليمهم لضمان تجديد اليد العاملة في المجتمع تجديدا دائما ومستمرا ،فالبضاعة التي يطلق عليها اسم اليد العاملة تتميز إذا عن البضائع الأخرى كونها ينبوعا لإنتاج قيم جديدة لا يدفع عنها الرأسمالي المستغل أي مقابل ويستعملها على شكل أن السلع تركيب للقيم الاستعمالية والقيم التبادلية .

"ويمكن زيادة استخدام اليد العاملة بطريقة تقليص العمل اللازم أي ساعات العمل اللازمة لتجديد اليد العاملة وهذا ما يسمى "فضل القيمة النسبية " إن تراكم رأس المال أي إضافة قسم من فضل القيمة إلى رأس المال هو الشرط الممهد للتكرار الموسع للإنتاج .

وهذه الظاهرة . ظاهرة التراكم . تكون مصحوبة بانخفاض نسبي في الطلب على اليد العاملة على الرغم من التكاثر العددي للبروليتاريا الذي يزداد مع نمو الرأسمالية فلا تجد اليد العاملة فرصة لكي تعمل ،وينشأ جيش احتياطي

[1] عارف. دليلة ، الاقتصاد السياسي ، دار النشر غير مبينة ، الجزائر ، 1979 ، ص 359 .

[2] سعدية .قصاب ،تحليل برامج التشغيل بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير لم تنشر ، جامعة الجزائر ، 1995 ، ص 10 .

للصناعة، جيش العاطلين الذين يتركهم النظام الرأسمالي بانتظار فترات النهوض من الأزمات لكي تتوفر لديهم أيد قليلة كما يؤدي إلى استفحال الاستغلال البطالة والبؤس من جهة لدى العدد الأكبر من أبناء المجتمع ، فالعمل في ظل الرأسمالية يصنع القصور للأغنياء و الأكواخ للعمال" .[1]

"ويعتبر النشاط الاقتصادي في حالة توظف كامل عندما لايوجد إلا بطالة احتكاكية فقط بمعنى أن كل من يرغب في العمل بمعدل من الأجر ، هذا النوع من الأعمال لابد أن يحصل عليه إلا أنه بسبب الاضطرار إلى التعطل عندما يرغب الفرد في الانتقال من عمل لآخر ، لهذا لابد من أن يوجد في أي وقت من السنة وفي أي دولة قدر معين من البطالة , وهي التي تسمى البطالة الاحتكاكية" .[2]

تحمل النظرية الاقتصادية لMARX في طياتها بعدا إيديولوجيا جعل منها قائمة على أنقاض نظيرته الرأسمالية ، فالدراسات والواقع يثبتان أن أي مجتمع يعيش ظاهرة البطالة بشكل أو بآخر ، كما أن كل المؤشرات تنفي فكرته التي مفادها أنه كلما زاد الرأسمالي في الاستثمار أدى ذلك إلى انخفاض معدل التشغيل. في أن الواقع يثبت أن العكس هو الصحيح وغلا لما كان الاستثمار أحد الدعائم الاقتصادية التي تعمل كل الدول على الرفع من وتيرتها سواء بتهيئة الظروف الاقتصادية والمادي وحتى عن طريق استحداث منظومة قانونية من شأنها استقطاب الاستثمارات بشتى أنواعها ، إضافة إلى أن معظم إن لم نقل كل النظريات الاقتصادية وعلى اختلاف توجهاتها ترجع الفضل في ارتفاع معدلات التشغيل إلى الاستثمار ، ومن جهة أخرى فإن ما قد يعاب على نظرية ماركس عدم تسليطها الضوء على عامل جوهري في العملية الإنتاجية يتمثل في رضا العامل ن العمل ومدى ما يلعبه ذلك في تفعيل العملية الإنتاجية وكذلك الاستثمارية ، فما الغاية من المساواة بين الجهد المبذول والأجر المدفوع في حين أن العامل غير راض عن ظروف العمل وعلاقاته مع الآخرين ، وباختصار فإنه قد أغفل البعد الإنساني في هذا المجال وهذا ما قد يجد مبررا له في الظروف الاقتصادية وحتى الاجتماعية المتسمة بالخصوصية التي ولدت فيها هذه النظرية .

I .4.3. التشغيل عند المدارس الإدارية :

إن الجهود التي بذلت في سبيل التوصل لقواعد ومبادئ من شأنها أن تحكم الإدارة والأبحاث والمحاولات التي استهدفت استيضاح مبادئها العلمية هي في واقع الأمر تعبر عن مراحل زمنية بارزة تلك التي ولدت من رحمها هذه

[1] إلياس. فرح ، تطور الفكر الماركسي ، دار الطليعة ، ط 6 ، ص ص 73/ 79 .

[2] عبد العزيز. فهمي هيكل , موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ,دار النهضة العربية ، 1980 . ص ص 219 / 220 .

الجهود " إذ ترجع إلى منتصف القرن 18تقريبا وما حمله من اختراع للآلات المختلفة وتطور وسائل النقل التي كان لها الفضل في فتح الباب على مصراعيه نحو أسواق جديدة أمام الشركات والمنتجين والانتقال من نمط الإنتاج الأسري البسيطة إلى المصانع ، ومن هنا بدأت تظهر ملامح الإدارة الحديثة في صورة فصل الملكية عن الإدارة مما ترتب عن ذلك كله من تعقيدات ومشاكل وحتى خلافات استلزمت إيجاد حلول علمية وعملية في الوقت ذاته تسمح بالتغلب عليها بشكل يحقق الزيادة في الإنتاج عبر إتباع الطريقة المثلى في الأداء وكل ذلك من أجل الحد من إسراف الوقت والجهد" [1]

تعد المدرسة الكلاسيكية من أوائل المدارس التي تعرضت للتنظيم الإداري ، حيث يركز النموذج البيروقراطي على أهمية تقسيم العمل ومركزية السلطة و إتباع سياسات رشيدة فيما يخص شؤون الأفراد ،إذ يتم توضيح المعايير الموضوعية للعمل ، بحيث يتم اختيار من تنطبق عليهم هذه المعايير وفي ذلك يجب استبعاد التحيز على أي أساس كان سواء دينيا أو طبقيا في عملية الاختيار.

"أما حركة الإدارة العلمية باعتبارها النموذج الثاني للمدرسة الكلاسيكية فيرجع الغرض من ظهورها إلى زيادة الإنتاجية،ففي بداية القرن 19 كان هناك عجز في العمالة الماهرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكي تزداد الإنتاجية كان لابد من البحث عن طرق للرفع من كفاءة العمال ، وكمحاولة لإيجاد حل لهذه المعادلة قامTAYLOR (1856 . 1915) بوضع مجموعة مبادئ تكون جوهر ما يعرف بالإدارة العلمية وارتكزت أفكاره على الاختيار العلمي للعمال ، تدريب وتنمية العمال بطريقة علمية ، الإخلاص و الدقة والتعاون بين الإدارة والعمال" [2].

"فبالرغم من أن TAYLORركز على وجوب إحداث ثورة فكرية كاملة من حيث الإدارة والعمال لزيادة الإنتاج والأر باح إلا أنه اصطدم بردة فعل سلبية من العمال وأرباب العمل لأن طريقته تؤدي إلى التخلي عن عدد من العمال .

كما تعتبر المدرسة السلوكية من المدارس البارزة في التنظيم الإداري ويرجع ظهورها إلى عدم نجاعة المنهج الكلاسيكي في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الاستقرار والانسجام في أماكن العمل بدرجة كافية ،ومن أبرز نماذج هذه المدرسة حركة العلاقات الإنسانية ومجمل آراء هذه الحركة تتمحور حول انتقادها لفكرة القوة المركزية النادت

[1] هدى .سيد لطيف ، الأسس العلمية للإدارة ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، 1996 ، ص 38

[2] نفس المرجع ، ص 39.

بها المدرسة الكلاسيكية وركزت على القوة المشتركة ،فهي تبين أعلى درجات الكفاءة والاهتمام بالجوانب الإنسانية للعمال والاستقطاب الفعال والتدريب" .[1]

إن البعد التحليلي لهذه المدارس والحركات الفكرية كان منحصرا في بؤر معينة من العالم ، وكانت دراساتها وأفكارها تقوم على هدف واحد يتمثل في زيادة الإنتاج ومضاعفة الربح ، في حين أن الكثير من دول العالم كانت ترزح تحت وطأة الاستغلال والسيطرة ، ضف إلى ذلك كله عامل آخر يتمثل الذهنيات والثقافات وحتى درجة الوعي العمالي ورغم تركيز التيار الكلاسيكي على البعد التقني وإغفال البعد الإنساني ، بالمقابل تركيز التيار الثاني على البعد الإنساني ، غير أن واقع الحال ومعطيات الواقعية تظهر عجز وقصور هذه النظريات عن ملامسة الواقع ومواكبة التحولات التي يعرفها الواقع بجميع ميادينه .

I . 5 . أهداف سياسة التشغيل :

إن أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمتها بعدها الاستراتيجي من الأهداف التي يمكن أن تحققها على أرض الواقع ، وفي هذا الإطار فإنه يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي :

- توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل .
- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي .
- الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد .
- تحقيق استقرار العمل والذي يعني دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات على الحد الأدنى عن طريق حماية العامل من التعسف بكل أنواعه .
- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها .
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء .
- تنظيم علاقات العمل ووضعها في الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل الخاصة بكل دولة [2].

[1] نفس المرجع ، ص 41.

[2] عبد اللطيف .بن أشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 . 1980 .، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 ، ص 125 .

II التشغيل في الجزائر :

شهدت الجزائر ولا تزال تحولات عميقة على المستوى الاقتصادي وحتى الاجتماعي، وهذا التحول بطبيعة الحال هو نتيجة عوامل وتراكمات فرضت على الجزائر مجاراة متطلبات السوق العالمية خاصة على المستوى الاقتصادي الذي تعد مسألة التشغيل مرآته و حجر الزاوية فيه ، مما يعني أن الحلقة الأكثر تأثرا بمختلف التغيرات وسوف نحاول في هذا السياق تحليل أهم المراحل التي مرت بها سياسة التشغيل في الجزائر والتطور الذي عرفته تبعا للتطور الاقتصادي بداية من الفترة التي تلت الاستقلال ، مرورا بسياسة التخطيط والنظام الاشتراكي ووصولا على الانفتاح الاقتصادي وسياسة اقتصاد السوق وكل ما صاحب هذه المر احل من انعكاسات على مستوى التشغيل.

II. 1 . أهم محطات سياسة التشغيل في الجزائر :

تعد مسألة التشغيل الكامل للسكان وضرورة إرساء دعائم متينة لسياسة التشغيل من الأهداف الجوهرية التي تصبو إليها أي دولة بغرض تحقيق قدر معين من التنمية سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية فهما يشكلان وجهين لعملة واحدة كما ذكرنا سابقا ، حيث اعتبر التشغيل ولمد طويلة نتيجة للسياسة الاقتصادية، فإذا كان العمل حقا وواجبا لكل فرد فمن واجب الدولة العمل على توفير فرص العمل للقادرين عليه بما يتناسب مع القدرات العقلية والجسدية و الذهنية لهؤلاء الأفراد ، فالوثيقتان الأساسيتان لمنظمة العمل الدولية ، دستور المنظمة 1919 وإعلان فيلادلفيا 1994 قد ركزا على التأكيد على الحق في العمل ، فإعلان فيلادلفيا يؤكد التزام منظمة العمل الدولية بمساندة كل الدوال الأعضاء في برامج تسعى إلى تحقيق كل من :

* العمالة الكاملة ورفع مستوى المعيشة .

* ضمان عمل لكل فرد بما يتناسب مع مهاراته وخبراته ويساهم في تحقيق رفاهيته كما أن الاتفاقية 122 لسنة 1964 المتعلقة بسياسة العمالة والتوصية التي تحمل نفس الرقم والمتعلقة بنفس الموضوع والصادرة عن المنظمة الدولية تنص في مادتها الأولى على أنه : على كل دولة عضو أن تعلن وتتابع كهدف أساسي سياسة نشطة ترمي إلى تعزيز العمالة الكاملة المنتجة والمختارة بحرية بغية تنشيط النمو الاقتصادي والرفع من مستويات المعيشة وتلبية المتطلبات من القوى العاملة والتغلب على البطالة الجزئية . [1]

[1] http://www.un.org/20/02/2012/ 11.30.

وفي نفس السياق أيضا وافق مجلس جامعة الدول العربية على الاتفاقية العربية في 11/16 /1971 على ميثاق العمل الاجتماعي العربي الذي يتكون من مجموعة من المبادئ والأهداف تتضمن مجموعة من المبادئ والأهداف تنص على عدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي من بينها مبدأ الحق في العمل والذي يتضمن توفير فرص العمل لكل مواطن [1].

هذا الانشغال بمسالة التشغيل استلزم من الجزائر وعلى نظيراتها من حكومات العالم تكثيف العناية بالقوى العاملة عن طريق أخذ زمام الأمور فيما يتعلق بتبني سياسة للتشغيل ، وذلك كله استنادا إلى التطور النظر ي للمواثيق الجزائرية عبر استراتيجيه وطنية مدروسة ، مستندة على ضرورة القضاء على البطالة وتمكين المواطنين من حقهم في العمل ، وسوف نحاول فيما يلي تتبع كرونولوجيا سياسة التشغيل في الجزائر في ضوء الفترات الاقتصادية والتاريخية فقد كانت هذه السياسة مواكبة لمختلف التحولات ، وفيما يلي أهم هذه المراحل والتحولات :

II . 1 . 1 مرحلة الاستقلال والركود الاقتصادي 1962 . 1966 :

"بعد حصول الجزائر على الاستقلال السياسي سنة 1962 عاشت أوضاعا متدهورة ورثتها عن الحقبة الاستعمارية الطويلة كان من مظاهرها الحالة الاجتماعية المفككة والوضعية الاقتصادية والهشة صاحبتها آليا وضعية مماثلة في مجلل التشغيل خاصة في ظل مغادرة حوالي 900 ألف عامل فرنسي للجزائر تاركين خلفهم مناصب عمل شاغرة وفي المقابل فإن الجزائر لم تكن تتوفر إلا على 300 ألف إطار بما فيهم موظف و عامل مؤهل ، وقد بلغت نسبة البطالة عشية الاستقلال مستويات فاقت حدود 33 % منن مجموع السكان النشطين ، إضافة إلى هجرة عدد هائل من الجزائريين باتجاه فرنسا حيث سجل ما يقارب 222،631 مهاجر سنة 1963 وفي سنة التي تلتها تم تسجيل قامت الهيئة المختصة بتسجيل حوالي 256 ألف عاطل مما استدعى اتباع سياسة خاصة للتشغيل مع مراعاة الوضعية الاجتماعية لهؤلاء العاطلين والأخذ بعين الاعتبار استعداداتهم وقدراتهم وما وحصلوا عليه من علم وخبرة وأن تتاح لهم حرية اختيار هذا العمل"[2]

"إن مثل هذه الوضعية لم تسمح للجزائر بالتركيز على مشكل التشغيل ، فالقطاع الذي اهتم بذلك هو القطاع المسير ذاتيا بما فيه القطاع الزراعي والصناعي ، ففي الفترة الممتدة بين 1962 . 1965 استطاع هذا

---

[1] نفس المصدر .

[2] وائل أحمد .علام ، المياق العربي لحقوق الإنسان ، دراسة حول دور الميثاق في تعزيز حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2005 ص ص 36 / 38 .

القطاع أن يمتص حوالي 200 ألف عامل منهم حوالي 65 ألف دائمين في الزراعة ، وفي سنة 1965 كانت الجزائر على أعتاب حقبة جديدة وحاسمة كان أولى بوادرها تسطير بعض الأهداف بغرض إعطاء بعد جديد للاستقلال السياسي يحمل معنا اقتصاديا ، وتمثلت هذه الأهداف في تبني قرارات تخص قطاع البنوك ليغدو قطاعا تابعا للدولة ، ولم يكن ذلك ليأتي بثماره إلا في ظل تأميم الثروات الباطنية في 08 /05/ 1966 باستثناء المحروقات ، كل هذه التحولات كان لها الأثر الواضح على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي للجزائر ، وقد عرف الجزائر بالمقابل سنه 1962 تحولات كان من شأنها ضرب الجهود المبذولة تمثلت في إتلاف كل ما من شأنه مساعدة الجزائر على تقييم وضعها الاقتصادي كالتعداد العام لسنة 1960 ، إذ لم تعرف الجزائر تعدادا إلا سنة 1966 وكان نتائج هذا التعداد تشير إلى بلوغ عدد سكان الجزائر حوالي 11.8 مليون نسمة منهم 2832200 عامل نشيط يتضمن 234100 مهاجر في الخارج ، كما ضم القطاع الزراعي حوالي 1300000 عامل ، ويتوضح من خلال هذه المعطيات أن حصة المشتغلين في القطاع الزراعي كانت لها حصة الأسد ، في حين أن بقية القطاعات على غرار الخدمات ، الصناعة ، التجارة ,البناء و النقل مجتمعة لا تشغل سوى ما يعادل 1035000 عامل ، أما معدل البطالة فقد بلغ حدود 28% ، أي ما قيمته 870000 فرد في حالة بطالة .

إن السياسة المنتهجة من أجل الحد من آفة البطالة في ذلك الوقت قد سعت إلى :

- توفير فرص العمل لكل السكان القادرين على العمل وان تكوم فرص العمل الجديدة منتجة بقدر الإمكان .
- العمل على تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات والكفاءات الضرورية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1].

ولعل هذه المحطة الهامة في تاريخ الجزائر كانت بمثابة نقطة الانطلاق لتهيئة الظروف المناسبة من أجل حقبة جديدة تمثلت بوادرها في انتهاج أسلوب التخطيط ، فانطلقت تجربة التخطيط بإطلاق المخطط الثلاثي والتحضير له ولم تعرف هذه المرحلة القدر الكافي من الاستثمارات التي من شانها القضاء على البطالة ، وهذا

[1] وائل .علام ، نفس المرجع ، ص 39 .

ما يجد مبررا له في الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي تعبر عن مرحلة انتقالية في تاريخ الجزائر المستقلة [1].

II . 1 . 2 مرحلة تطبيق مخططات التنمية 1967 . 1989:

عرفت الجزائر العديد من مخططات التنمية والتي ركزت معظمها على تبني أهداف التنمية الاجتماعية المرتكزة بشكل جوهري على تحقيق مكتسبات وبنية قاعدية من التكنولوجيا ونقلها وابتكارها وتجديدها ، كل ذلك في سبيل بناء اقتصاد وطني قوي يستند أساسا على صناعة وطنية صلبة دون إغفال ضرورة الاهتمام التام بكافة مجالات النشاط الأخرى والعمل بشكل دؤوب على ترقيتها والنهوض بها ،" إن أحد المكاسب الكبرى للثورة السياسية ولاقتصادية في الجزائر يتمثل في القفزة الكبرى التي سجلها تطور التشغيل خصوصا منذ تطبيق أسلوب التخطيط حتى أصبح العمل مأمونا لكل طالب وأصبح على الأخص مضمونا لكل من تحصل على كفاءة (التأهيل من مؤسسات التعليم أو التكوين" [2]

ومن بين أهداف التنمية يتمثل في ضرورة القضاء على البطالة وتمكين كل مواطن من حقه في العمل ، وهذا ما يؤكده الميثاق الوطني أن تشغيل مجموع المواطنين القادرين على العمل يجعل من مسألة إحداث مناصب الشغل غرضا أساسيا للتنمية والمطلوب بهذا الصدد هو انتهاج سياسة مكثفة وعلى أوسع نطاق لإحداث مناصب الشغل بغرض القضاء على البطالة بتوفير الشغل للمواطن .

المخطط الثلاثي 1967 . 1969 :

لقد شكل موضوع رفع فرص العمل هدفا لبرنامج التنمية الوطنية ، والتي عرفت النور في إطار المخطط الثلاثي الذي استهدف بناء قاعدة مادية لانطلاق الأعمال الكبرى للتنمية ، فإجمالي الحجم الاستثماري المعتمد والذي بدأ بمتوسط سنوي يقارب 3 مليار دينار جزائري سمح باستحداث يزيد عن 100000 فرصة عمل موزعة بين مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية.

[1] Mustapha Boutefnoucht ,les travailleur en Algerie , anep , Alger , 1984 , p .33

[2] محمد بلقاسم .حسن. بهلول ، مرجع سابق ص 154

المخطط الرباعي 1970 . 1973 :

لم يتعرض المخطط في أي جزء من أجزائه إلى سياسة التشغيل بشكل صريح وواضح ، فالاتجاه العام لهذا المخطط يتمثل في رفع المستوى الثقافي والتقني من خلال تلبية الحاجات الاجتماعية للتربية وتلبية حاجات الاقتصاد الوطني من العمال المؤهلين.

وبهذا فإن المتوسط السنوي لعدد مناصب العمل المستهدفة خلال هذا المخطط تعادل265 ألف منصب عمل جديد خارج القطاع الفلاحي و الذي نجده يستثنى مرة أخرى من إيجاد فرص عمل جديدة.

يتضح من خلال تحليل هذه المرحلة أن قطاع المنشآت الكبرى والأشغال العمومية قد استحوذ على حصة الأسد من حيث توفير فرص العمل ، وهذا ما يفسره التوجه العام للدولة أثناء هذه الفترة والرامي إلى تجسيد بنية هيكلية تمثل قاعدة للصناعات الثقيلة التي كانت الجزائر تنوي خوض غمارها [1].

المخطط الرباعي الثاني: 1974 . 1977:

شكل هذا المخطط المرحلة الثانية لعملية التخطيط في الجزائر حيث أن الأهداف الأساسية الخاصة بمحور التشغيل في هذه المرحلة تتمثل في إنشاء مناصب شغل منتجة ودائمة، غذ استهدف المخطط استحداث

450 ألف وظيفةخار ج قطاع الزراعة خلال الفترة التي يغطيها، ووصلت الزيادة في مناصب العمل المحدثة إلى حوالي 12، 8% خلال الرباعي الأول و 49،41 % خلال الرباعي الثاني [2].

يلاحظ خلال هذه الفترة التطور المعتبر للتشغيل في قطاع البناء والشغال العمومية ، الصناعة ، النقل والمحروقات ، أما قطاع الإدارة فتبقى حصته من التشغيل معتبرة وهي الخاصية التي امتازت بها كل مراحل التشغيل الجزائر بنسبة 8% ، كما عمل أن تكون فرص التشغيل الجديدة منتجة بقدر الإمكان

المخطط الخماسي الأول1980 / 1984 .

من أهم الأهداف تم تسطيرها في إطار هذا المخطط:

* تحسين البنية الهيكلية الاقتصاد ككل.
* الرفع من مستوى إنتاجية العمل.

[1] محمد. بلقاسم .بهلول ، نفس المرجع ، ص 156.

[2] نفس المرجع ، ص 156 .

* مواصلة خلق مناصب شغل جديدة لتلبية الطلب الإضافي للعمل، و كذا مواصلة امتصاص شرائح اليد العاملة[1].

إن الشيء الملاحظ في هذه الفترة هو ارتفاع عدد السكان النشيطين إلى3.186.600 نشيط ، أي بزيادة سنوية تقدر ب % 3.2 أغلبيتهم من الشباب ، أي حوا لي 52.3 % لا يتجاوز عمرهم 18 سنة و ذلك عام 1984، كما أن مناصب الشغل المتوقعة لهذه المرحلة تقدر ب 1.175.000 منصب عمل موزع بين مختلف القطاعات ، و من المفروض أن تغطي هذه المناصب كل الطلب الإضافي ، و كذا الحفاظ على الفائض لتغطية الطلب على العمل ، إذ لا بد من ت وكوين لهذه المناصب المقترحة من أجل تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني الذي يستعمل وسائل تكنولوجية حديثة من أجل التحسين من مستوى الإنتاجية.

لقد شهد المخطط ارتفاعا محسوسا في عروض العمل خاصة سنة 1983 ، و الذي بلغ أقصى حد له ، و يأتي في مقدمة القطاعات التي ساهمت في خلق فرص عمل خلال هذه، المرحلة قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 43% من العرض الكلي لسنة1983 و نسبة 52.25% لسنة 1984 ، و ذلك تماشيا و مؤهلات طالبي العمل في هذه الفترة.

و كنتيجة لهذه المرحلة نجد أ ن المخطط قد حقق حوالي 105.000 منصب جديد و استطاع التكفل 92.2 % من الطلب الإضافي للعمل ، كما قلص معدل البطالة من 17.9% سنة 1979 إلى 16.4 % سنة1984 .

وتشير هذه الفترة إلى الرجوع التدريجي لنمط تنظيم العمل السابق وإدخال تعديلات جديدة يتحكم فيها الجهاز الإداري وذلك برفع بعض الحواجز التي كانت تتحكم في سوق العمل المتواجد قبل 1973 وهو ما أدى إلى وجود فرق بين المتحقق من مناصب العمل والمتوقع منه خاصة بحسب القطاعات المختلفة[2] .

المخطط الخماسي الثاني 1985 /1989:

مقارنة بالمخطط السابق ، نجد اختلافا كبيرا في مجال التشغيل و معطياته ، فهذه المرحلة شهدت اشتداد الأزمة الإقتصادية مما أثر على سياسة التشغيل و سوق العمل ، فبالرغم من تخصيص مبلغ 74 مليار دينار جزائري كاستثمارات لهذا المخطط ، إ لا أ ن معدلات خلق مناصب الشغل شهدت انخفاضا محسوسا بداية من

[1] نفس المرجع ، ص 158.

[2] مدني .بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 167 .

سنة 1985 ليصل المعدل السنوي لخلق مناصب الشغل إلى 125.000 منصب سنة 1985 ، ثم إن هذا الانخفاض زاد من حدة تأزم الوضع و خاصة مع ارتفاع عدد السكان النشيطين.

تقهقر التشغيل الإجمالي ، حيث قدر سنة 1986 ب 3.914.000 أي بزيادة قدرها74.000 فقط و هي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بمعدل تزايد السكان في تلك الفترة و الذي وصل إلى 3.4 % [1] ، و هو ما يعني وجود اختلال بين عرض العمل و الطلب عليه.

إ ن مرحلة المخطط الخماسي الثاني عرفت ميزة أساسية و هي مراعاة خصوصية هذه الفترة في إحداث مناصب الشغل ، حيث تم التوجه أساسا نحو التركيز على اليد العاملة المؤهلة وتقويم الفترات السابقة ، و ما يدل على ذلك ما جاء في التقرير العام لوزارة التخطيط حول المخطط :يتميز الوضع الحالي للتشغيل عموما بنقص في تأهيل اليد العاملة ، م ما أدى إلى إنتاجية عمل دون المتوسط في جل المؤسسات ، و بالتأكيد فقد أحرز على تقدم ملموس في إطار إعادة هيكلة المؤسسات ، غير أن التوزيع القطاعي و المجالي للتشغيل المؤهل لا يزال غير ملائم لبعض المناطق أو القطاعات) الفلاحة ، الري ، التعليم ، المجموعات المحلية...إلخ.(

إن النتيجة الهامة و التي يمكن التوصل إليها من خلال استعراض سياسة التشغيل في الجزائر منذ بدء التخطيط ، هي أن هذه السياسة عرفت مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى:

تمتد هذه المرحلة منذ بداية البرنامج الثلاثي و حتى عام1980 و تشكل فترة لإستراتيجية طويلة المدى للتنمية الوطنية ، و خلال هذه المرحلة ارتكز ت سياسة التشغيل بصفة أساسية على عاملين هامين هما:

- ضرورة خلق مناصب عمل بما يتطابق و النمو الحالي في أعداد القوى العاملة.
- أن تكون المناصب الجديدة مركزة بصفة أساسية في الفروع الإنتاجية بقدر الإمكان.

[1] سميحة. يونس ، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل ، دراسة ميدانية على العاملين في عقود ما قبل التشغيل مدينة بسكرة ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر ، 2006 / 2007 ، ص ص94 . 97..

المرحلة الثانية :

و تبدأ مع بداية المخطط الخماسي الأول ، أين كان التركيز على خلق مناصب عمل جديدة في الفروع غير الإنتاجية ، و أن تساهم القطاعات و الفروع الإنتاجية في إحداث مناصب العمل الجديدة ، و لكن ليس بنفس مستوى القطاعات و الفروع الأخرى [1].

إ ن الهدف الذي كان منتظرا من سياسة التشغيل هذه ، هو القضاء على البطالة في نهاية سنة 1980 ، إلا أن الاقتصاد الوطني لم يتمكن من توفير فرص عمل تستوعب جميع العاطلين عن العمل ، سواء أكانوا طالبي عمل سبق لهم أن عملوا ، أو طالبي عمل يدخلون سوق العمل لأول مرة .

لذا فقد بقي معدل البطالة مرتفعا على الدوام رغم اتجاهه نحو الإنخفاض [2].

II ـ 1 . 2 . مرحلة آفاق التشغيل و ما بعد المخططات التنموية:

"دخلت الجزائر منذ أواخر عام 1987 في سياسة إنمائية جديدة ، اصطلح على -تسميتها بالإصلاح الإقتصادي الجديد)" فأمام الوضع الإقتصادي الداخلي و الدولي ، و الذي تطلب تغيير التسيير ، وجدت المؤسسة الوطنية نفسها مضطرة لاتخاذ أحد هذين الإجراءين أو الاثنين معا:

1 . مراجعة سياسة التشغيل التي كان الحساب الاجتماعي خلال الفترة1967 طغى بصورة كبيرة على الحسابات الإقتصادية ، و قد اقتضت هذه المراجعة في إطار تطبيق سياسة الهيكلة تخفيض حجم التشغيل ، و كانت نتيجة هذا تسريح مئات الآلا ف من العمال على فترات مختلفة.

2 . إغلاق باب التشغيل الجديد أمام القوة العاملة الجديدة ، ريثما يت م امتصا ص فوائض الأيدي العاملة التي تشكو منها الوحدات الإقتصادية) البطالة المقنعة، فالعدد الإجمالي للمتعطلين عن العمل (بطالة سافر ة + مقنعة (و المصرح به عام 1987 هـ و974.000 : عاطل ، و يمثل هذا الرقم % 19.6 من القوة العاملة[3].

بعد استقلال الجزائر و إلى غاية 1989 لم يكن هناك سياسة عمومية مستقلة لتشغيل الشباب ، إذ كان الشباب الباحث عن منصب عمل يجد بسرعة مناصب شغل في إطار موضوع سياسة قطاعية مستقلة بذاتها

---

[1] سميحة يونس ،نفس المرجع ، ص 98 . 102.

[2] نفس المرجع ، ص 98.

[3] بلقاسم .حسن. بهلول ، نفس المرجع ، ص ص 264/ 265.

، لكن ابتداء من سنة 1987 بدأت السلطات العمومية في وضع و تطوير سياسة خاصة بتشغيل الشباب السياسات القطاعية المختلفة ، فقد كان التشغيل هدفا مشتركا لكل القطاعات و لم يكن ، حيث عرفت هذه السنة اعتماد الحكومة لأول برنامج مستقل لتشغيل الشباب ، و الذي كان موجها للشباب بين 16 و 24 سنة و صندوق المساعدة ، **FCCL** وممولا من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية و كان يهدف لخلق 200.000منصب شغل لصالح الشباب ، **FAEJ** على تشغيل الشباب البطال، و بعد سنتين من عمر البرنامج تم إدماج 100.000 شاب بطال ، 60.000 منهم في مناصب شغل دائمة ، و 40.000 آخرين في التكوين المهني هذا من جهة ، و من جهة أخرى و بعد أحداث أكتوبر 1988 تم تقديم برنامج خاص بتشغيل الشباب نظرا للتزايد الشباني على العمل في مقابل تناقص العرض الحكومي لها ، خصوصا بعد الانهيار الكبير لأسعار البترول بدءا من سنة 1986 ، و انهيار إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات ، و الذي أثر في تراجع الإستثمارات العمومية ، و التي بإمكانها خلق فرص شغل بصفة مستمرة .[1]

و في سنة 1989 تم وضع برنامج خاص ذي أهمية كبيرة بالنسبة لمحور التشغيل ، و الذي يع تبر امتداد للمخطط الخماسي الثاني .و قد تم وضع هذا البرنامج لتجاوز العقبات التي الشباب في ما يخص مجال العمل ، و من جانب آخر جاء المرسوم التنفيذي رقم من**DIPJ** واجه 90-143 المؤرخ في 22 ماي 1990 المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب أجل تغطية نقائص البرنامج الأول الموضوع سنة 1987 من جهة ، و من أجل وضع حل مستعجل لإشكالية تشغيل الشباب من جهة ثانية ، بحيث تنشأ في كل ولاية لجنة لتشغيل الشباب يرأسها مندوب تشغيل الشباب المكلف بمساعدة الشباب على إنجاز مشاريع إحداث نشاطات بصفة فردية أو جماعية ، و ذلك من خلال دعم الاستفادة من القروض البنكية.

و فيما يلي سنعرض أهم الأهداف و المبادئ الأساسية لجهاز الإدماج المهني للشباب

و المتمثلة في:

- تفضيل الشغل المنتج و الدائم و خلقه بأكل تكلفة.

تنمية روح المبادرة في الشباب ، و تسهيل حصولهم على التكوين ، القروض و التجهيزات الضرورية لانطلاق مشاريعهم.

[1] نفس المرجع ، ص 259 .

- تنظيم الشراكة على المستوى المحلي و والوطني بتوعية الشباب و الجمعيات و مجموع المتدخلين في برامج الإدماج المهني للشباب.
- تثمين القدرات و الموارد الإقتصادية المتاحة محليا ، و استغلال كل إمكانيات التشغيل المتوفرة لتستجيب بصورة فعالة للطلب المحلي[1].

و بصفة عامة ، يهدف البرنامج للوصول إلى تحقيق الإدماج المهني للشباب المؤهل عن طريق تشجيعه على خلق مناصب شغل بنفسه من خلال التعاونيات ، كما يهدف لتوفير مناصب شغل لشباب بدون تأهيل من أجل إدماجهم في مؤسسات عمومية و خاصة .

و يضم جهاز الإدماج المهني للشباب 3 محاور أساسية:

1. -**ESIL**- Les emplois salaires d 'initiatives:الشغل المأجور بمبادرة محلية

و يتم ذلك عن طريق خلق مناصب شغل مؤقتة لخدمة نشاطات ذات منفعة عامة ، و تختلف مدة العقد من 3 إلى 6 أشهر.

2. إنشاء نشاطات اقتصادية دائمة لحساب الشباب عن طريق تكوين مؤسسات صغير ة تعاونيات حرفية ، و يساهم صندوق مساعدة تشغيل الشباب ب % 30 من كلفة المشروع.

3. إدماج الشباب المقاولين و أصحاب التعاونيات الفلاحية في برامج تكوينية مختلفة.

بعد سنة 1991 أخذت عملية تنفيذ برنامج تشغيل الشباب الذي وضعته لحكومة تأخذ في التباطؤ ، و بعد 6 سنوات من انطلاق سياسة الإدماج بدأت تسجل نقائصا ، كما أن الحلول التي وضعت للقضاء على بطالة الشباب أبدت محدوديتها ، فالتعاونيات الشبانية التي8388 تعاونية : استفادت م ن تمويل البنوك عام 1990و التي بلغ عددها نهاية1996 اتجهت أغلبها إلى الخدمات و الحرف ، بينما اختصت 1987 تعاونية أخرى في البناء و الأشغال العمومية ، في حين بلغ عدد التعاونيات الفلاحية 360 ، و بقيت 52 منها غير عملية.

لقدتم توجيه عدة انتقادات لسياسة الإدماج المهني على أساس أنها قدمت مساعدات مالية للشباب دون اعتماد معايير مضبوطة للانتقاء ، و هذا ما أدى إلى حصيلة مخيبة ، حيث أن % 60 من القروض التي قدمت

[1] حسن. بهلول، نفس المرجع، ص263

للتعاونيات الشبانية بقيت دون تسديد ، كما أ ن الذي كان موجها أساسا للشباب البطال الذي يطلب العمل لأول مرة تم **ESIL** برنامج تم استعماله لصالح من فقدوا مناصب عملهم.

و من أجل تجاوز نقائص سياسة تشغيل الشباب لسنة 1989 و تكييف أهدافها مع التحولات الإقتصادية و الاجتماعية الجديدة ، جرى التفكير في سياسة جديدة لدعم تشغيل الشباب متكيفة مع التطورات التي تعرفها البلاد منذ) 1995 مصطفى راجعي، و تعتبر سنة 1996 بمثابة نقطة تحول في مسار تدخل الدولة و في صيغة إشرافها و تدخلها حول خلق برامج و أجهزة جديدة لتشكيل بديل لجهاز الإدماج المهني ، و الذي ثبت فشله ، بالإضافة إلى تفاقم حدة البطالة خصوصا في أواخر التسعينات ، إذ بلغت نسبة البطالة سنة 1996 حوالي % 26 ، و قد شملت أكثر من 2.2 مليون شخص .و في نفس السنة نظم منتدى دولي حول تشغيل الشباب شارك **CNES** المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي فيه ممثلون رسميون أفارقة و أوربيون و خبراء دوليون في مسألة التشغيل ، إضافة إلى ممثلين للجمعيات التي تعنى بإدماج الشباب ، و تم بحث مسألة تشغيل الشباب في ضوء السياسات الجديدة للتعديل الهيكلي و كيفية وضع برامج جديدة متكيفة مع المعطيات الحالية.

بالمقابل انخفضت طلبات العمل من 186387 سنة 1995 إلى 45441 طلب عمل سنة 2001، لكن الفترة الممتدة ما بين 1997 و 1998 شهدت ارتفاع طلبات العمل بسبب الإجراءات التي اتخذتها الدولة.

إ ن التشغيل في فترة ما بعد الإصلاح يقع في صلب اهتمامين :

الاهتمام الأول متعلق بضرورة تدعيم التوازنات المالية الكلية المحققة في الفترة السابقة ، و ضرورة تخفيف ضغوط سوق العمل نتيجة ارتفاع البطالة و تفاقمها في سياق الإصلاح الاقتصادي ، حيث انتقلت البطالة من % 17سنة 1986 إلى حدود % 32 سنة 1998 ، و بلغت سنة2004 حدود 17 % [1]

الملاحظ رغم نتائج التوازنات المالية الإيجابية و خاصة تحسن و استدامة النمو الاقتصادي ، أن السياسة الاجتماعية - بما فيها نقص التشغيل عرفت تدهورا كبيرا في ظل الإصلاح ، غير أنها تبدو قابلة للتسيير و لا تقبل أي عائق في تطور ا لاقتصاد الوطني و هو ما يسمح بانطلاقة حقيقية للاقتصاد في ظل ما يسمى ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يغطي الفترة 2004 / 1999 [2] .

[1] نفس المرجع ، ص 264.
[2] نفس المرجع ، ص 265.

و البرنامج الخماسي 2005-2009 و ا لذي أخذ على عاتقه استحداث في ظرف خمس سنوات النمو ما مجموع مليوني منصب شغل ، منها مليون واحد منصب شغل عن طريق التوظيفات ، و في هذا الميدان سجلت سنة 2004 استحداث مجموع قرابة 717.000 منصب شغل تتوزع على النحو التالي:

114.000منصب شغل أجرته المؤسسات العمومية.

47.670أجراه الوظيف العمومي.

56.056عن طريق برنامج عقود ما قبل التشغيل.

30.610أجراه القطاع الفلاحي.

30.610أجرته المؤسسات الخاصة.

18.247 ANSEJعن طريق

15.700عن طريق المؤسسات الصغرى.

كما تجدر الإشارة إلى أّنه زيادة على مناصب الشغل المنتظر استحداثها بفعل وتيرة الاستثمارات بالنسبة للسنوات من 2005 إلى 2009 ، فإن مكافحة البطالة ستستفيد كذلك من مساهمة برنامج إحداث 100 محل في كل بلدية ل فائدة العاطلين عن العمل ، و هو القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية سنة 2004 ، و الذي سيتيح إحداث300.000 منصب على الأقل في مجالات متنوعة من الخدمات و الصناعات التقليدية ، و قد رصد لهذا البرنامج الإعتمادات في قانون المالية لسنة2005

.4 الحدث الرابع :و المتمثل في تأرجح الوضع بين إصلاح و تردي في الأوضاع ، كما تعتبر هذه المرحلة مرحلة تجريب لعدد من البرامج و الإجراءات لتدعيم سياسة التشغيل من خلال العودة إلى الاستثمار العمومي ، و هذا في خضم تعيين المدخولات الخارجية بشكل لم تشهده الجزائر من قبل ، و هذا كله في سبيل تجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق البرامج .

II . 2 . التشغيل في ضوء المنظومة القانونية :

كما ذكرنا سابقا فإن التشغيل بشكل عام وفي حالة الحديث عن الجزائر بشكل خاص يطرح أمامنا مجوعة من المداخل ، لذلك سعى المشرع الجزائري مند خلال المنظومة القانونية احتواء وتقنين مسألة التشغيل باعتبارها مرآة عاكسة وواجهة رئيسية للحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد إذ "أن تعدد أبعاد وأهداف سياسة

التشغيل في الجزائر اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية و التنظيمية التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانيا "[1].

إن تعدد وتنوع النصوص القانونية المتعلقة بالتشغيل يجعل من الصعب حصرها، إلا أنه يمكن أن نشير منها إلى " القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، و الذي ينص في المادة الثالثة منه تنظيم على أن : تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في ميدان التشغيل خاصة فيما يتعلق ب :

- المحافظة على التشغيل و ترقيته.
- لدراسات الاستشرافية المتعلقة بالتشغيل.
- المقاييس القانونية و التقنية لتأطير التشغيل و مراقبته.
- أدوات تحليل و تقييم سياسة التشغيل.
- أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل و تطوره"[2]

و القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل، الذي حدد أهدافه في مادته الأولى منه، "و التي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين، وتحديد طبيعة و مختلف أشكال المساعدة"[3].

و المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل و تنظيمها و سيرها(1)، التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الأساسية في مجال التشغيل و رصد تفاعلات سوق العمل، يمكن أن نذكر منه:

- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل و اليد العاملة و تطورها و ضمان ذلك.
- تطور الأدوات و الآليات التي تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق العمل و تقييمها.

[1] أحمية .سليمان، السياسة العامة للتشغيل، ومكافحة البطالة في الجزائر ملتقى علمي حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سعيدة ما بين 26 و 27 أفريل 2009 ،الجزائر،ص04 .

[2] القانون04-19 المؤرخ في 25ديسمبر2004، الجريدة الرسمية العدد83، الصادرة في 26ديسمبر2004.

[3] لقانون06 -21 المؤرخ في 11ديسمبر2006، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة في 11 ديسمبر 2006 .

- تشجيع الحركية الجغرافية و المهنية لطالبي العمل. والمشاركة مع المؤسسات و الهيئات المعنية في تطبيق عمليات التحويل المهني، أو التكوين التكميلي الخاص بتكييف مؤهلات طالبي العمل مع متطلبات عروض العمل المتوفرة.
- المشاركة في تنظيم وتنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة و الجماعات المحلية، و كل مؤسسة معنية و إعلامها بتسيير البرامج المذكورة و إنجازها.
- البحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب العمال الجزائريين في الخارج.
- تطوير مناهج تسيير العمل، وأدوات التدخل على عرض و طلب العمل و تقييمها.
- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر في إطار التشريع و التنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب، و تنظيم البطاقية الوطنية للعمال الأجانب و تسييرها[1].

و المرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالب العمل المبتدئين.

إلى جانب تشجيع كافة أشكال النشاط و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لا سيما عبر برامج تكوين و تشغيل و توظيف[2]

II . 3 . أهم برامج التشغيل المرافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر :

لقد دفعت الجزائر الفاتورة غالية جدا بسبب تبنيها سياسة الإصلاح الاقتصادي ، والنصيب الأكبر من الفاتورة دفعته برامج التشغيل ، والتي عرفت مراحل عديدة كما رأينا سابقا ، وسوف نحاول فيما يلي إلقاء الضوء على أهم البرامج التي تبنتها الجزائر في إطار دعم التشغيل والحد من البطالة والتي رافقت مختلف برامج الإصلاحات الاقتصادية

II . 3 . 1 . برنامج الشبكة الاجتماعية: يعتبر برنامج الشبكة الاجتماعية من بين العديد من برامج التشغيل التي وضعتها الجزائر بهدف التقليل من البطالة، و لقد تم الشروع في هذا البرنامج منذ سنة 1992 ليدعم أكثر من خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، و يتكون هذا البرنامج من مجموعة من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى توفير مداخيل لفائدة الفئة التي تأثرت ببرنامج التعديل الهيكلي، من حيث اشتغالها

[1] المرسوم التنفيذي رقم06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006 الجريدة الرسمية عدد 09 الصادرة في 19 أبريل 2006.
[2] المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في19 أبريل2008، الجريدة الرسمية عدد22الصادرة في 30أبريل2008

وتعطلها،ذلك أن انخفاض حجم ومستويات التشغيل كان نتيجة لتراكمات في اختلال سوق العمالة من جهة، ونتيجة لموجة التسريحات التي عرفتها اليد العاملة الوطنية نتيجة لبرنامج الخوصصة من جهة أخرى[1] .

II . 3 . 2 . برنامج تشغيل الشباب:

يسلهم هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت قي ورشات عامة للمنظمة، من قبل الجماعات المحلية و الإدارات و الوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة و الري و الغابات و قطاع البناء و الأشغال العمومية، و في تكوين طالب العمل الأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصيين من النظام التربوي و ذلك بغية تسهيل عملية إدماجهم في الحياة المهنية، و من أهداف هذا البرنامج[2]

تخفيض البطالة و إدماج أكبر عدد ممكن من ا لشباب العاطل عن العمل.

إعادة الاعتبار للعمل.

تطور الحركة القانونية .

II . 3 . 3 . جهاز الإدماج المهني:

أسس هذا الجهاز مع مطلع التسعينات و يهدف هذا الجهاز إلى إزالة و تصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب و تركيز الشراكة المحلية حول مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب. و تتمثل الأهداف الأساسية للجهاز إلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص، و قد اشتمل جهاز الإدماج المهني للشباب على ثلاثة نشاطات:

- الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية، وهي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها من سنة إلى ثمانية عشر شهرا و يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة[3].
- الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب على شكل قانوني يتمثل في تعاونية فردية أو جماعية.

---

[1] عدون ناصر ..دادي ، نفس المرجع السابق، ص278.

[2] مدني بن شهرة، نفس المرجع السابق، ص ص 274، 275.

[3] نفس المرجع ، ص275.

- تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 06أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، و يرتكز هذا التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة[1].

II.3.4. الشغل المأجور:

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة، " عن طريق مناصب مؤقتة تشغل أساسا على مستوى البلديات، و تمنح هذه المناصب للولايات من طرف الوزارة الوصية في شكل حصص ولائية لكل سداسي بناء على برنامج تقدمه مديرية التشغيل بناء على اقتراحات البلديات، و قد أنشئ هذا الجهاز سنة1990 كإجراءات بديلة لامتصاص البطالة[2]"

II.3.5. برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

أنشئ هذا الجهاز على أساس القرض المنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير، يهدف هذا البرنامج إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة مكثفة مع تطوير و صيانة الهياكل العمومية و ذلك بتطبيق الأشغال ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلدية و الولاية، و مركزا في هذا على تنمية و تطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا [3]

II.3.6. القرض المصغر:

تم تأسيسه سنة1999، يهدف إلى ترقية الشغل الذاتي و تنمية ثقافة الاستثمار خاصة لدى الفئات غير القادرة على الاستفادة من برنامج المؤسسة المصغرة لأسباب تعود سواء إلى السن أو إلى عدم قدرة توفير رأسمال المطلوب. من بين الأهداف التي يسعى إليها هذا البرنامج ما يلي:

- الوصول إلى وفاق اجتماعي يمكن سكان المناطق المعزولة و سكان الأرياف من البقاء أو الرجوع إلى مناطقهم الأصلية التي غادروها لأسباب اقتصادية أو أمنية. و بذلك يمكن أيضا التخفيف من الضغط على المدن و تحقيق التوازن الجهوي من حيث الكثافة السكانية و من حيث تركز المشاريع التنموية.
- إنشاء و دعم الأنشطة الذاتية لإنتاج الثروات و المداخيل.

---

[1]أحمد .خير، تطور التشغيل إشكالية البطالة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006، ص ص84/ 85.

[2] سعيدة. حمود نفس المرجع السابق،ص 89 .

[3]مدني. بن شهرة، نفس المرجع السابق،ص82.

- تحسين مستويات المعيشة نتيجة لانتشار البطالة و لاتساع جيوب الفقر[1].

يشار إلى أن إدارة هذا النوع من المشاريع تتم تحت إشراف مصالح **(ADS)** التي تقوم بالمعاينة و الموافقة على المشاريع المطابقة لشرط القرض المصغر بالتنسيق مع أجهزة أخرى مثل:

- ALEM: التي تقوم باستقبال و توجيه المعنيين بالقرض إلى مصالح تشغيل الشباب لمساعدتهم على تكوين ملفاتهم، مع تقديم كل المعلومات الضرورية لذلك.
- CNAC: يتولى مهمة تسيير رأس المال ضد المخاطر الناجمة عن القرض.
- BNA: يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم القرض اللازم للمشروع.

و بالتالي فانه من المتنوع أن يساهم هذا البرنامج في توفير مناصب شغل جديدة، إذ أن عدد المشاريع الممولة إلى غاية سنة2001، بلغ 6.053 مشروعا بتكلفة إجمالية وصلت إلى 177.000 دج لكل مشروع لتوفير ما لا يقل عن15.000 منصب شغل جديد.

II . 3 . 7 . المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

و هي كل المؤسسات " التي تقوم بإنتاج السلع و الخدمات عند استيفائها لمعايير الاستقلالية على أن لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج و أن تشغل بين 1 إلى 49 شخصا بالنسبة للصغيرة، و من 52إلى 250 للمتوسطة". و من أهدافها ما يلي:[2]

- إنعاش النمو الاقتصادي و تشجيع بروز التشغيل الذاتي.
- بعث و تشجيع روح المنافسة المتكافئة.
- تبني سياسة تكوين و تسيير للموارد البشرية، مع العمل على غرس ثقافة الإبداع و التجديد و التفاؤل.
- ترقية تصدير السلع التي تقوم بإنتاجها.
- توفير مناصب شغل دائمة أو مؤقتة للتخفيف من البطالة و النهوض بمستويات التشغيل[3]..

---

[1] .ليليا .بن صويلح ،سياسة التشغيل في الجزائر " المؤسسة الاقتصادية بعنابة نموذجا"، رسالة دكتوراه، علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص 126 .

[2] ليليا .بن صويلح ، نفس المرجع ،ص 128 .

[3] عدون. ناصر دادي ، نفس المرجع السابق، ص ص294/293.

II . 3.8 . برنامج عقود ما قبل التشغيل:

إن مختلف الأجهزة و البرامج التي تطرقنا إليها فيما سبق، تم اعتمادها من طرف الدولة للرفع من مستويات التشغيل و تمس الفئة البطالة بغض النظر عن مستوياتها التعليمية، لكن يختلف هذا البرنامج في كونه اعتمد خصيصا للفئة الجامعية بالدرجة الأولى .

أنشأ هذا البرنامج سنة1998 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم402/98[1] يتضمن إدماج الشباب في سوق العمل مستهدفا البطالين الحائزين على شهادات جامعية و كذا البطالين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، يهدف هذا الجهاز إلى مكافحة البطالة بصفة عامة و إكساب الخبرة المهنية و تخفيف التكوين التطبيقي

للمستفيدين منه بصفة خاصة و هذا في حالة إدماجهم مهنيا[2]. و تدوم فترة التشغيل و هذا طبقا للمادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم105/11 المؤرخ في 06مارس2011 التي تقول "تحدد مدة عقد الإدماج كما يأتي:

- سنة واحدة قابلة للتجديد في قطاع الاقتصاد
- ثلاث(03) سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات و الإدارات العمومية و في الهيئات و المؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص[3]

[1] نفس المرجع ،ص ص ، 128/ 281.

[2]حمود سعيدة ،نفس الرجع السابق، ص72.

[3]ليليا بن صويلح ، نفس الرجع السابق، ص 128.

خلاصة :

لقد كان هذا الفصل عبارة عن استعراض لأهم المداخل النظرية لموضوع التشغيل الذي يعد مفهوما متشعبا مما جعله حقلا خصبا للاجتهاد والبحث في مختلف جوانبه ، وطبيعة موضوع التشغيل فرضت وجود أهداف كثيرة له قمنا بذكر بعضها على سبيل الإيجاز ولقد جاءت في هذا الصدد مدارس نظرية كثيرة أعطت للتشغيل بعده السوسيولوجي وعالجته من زوايا مختلفة اختلاف التعريفات التي حظي بها هذا المفهوم والزوايا التي ينظر إليه منها وحتى الخلفيات الإيديولوجية التي انطلقت منها هذه التعريفات وهذا ما نلمسه من خلال دراسة النظريات التي عالجت التشغيل ، كامتداد لذلك تم التعرض لأهم مبادئ التشغيل

أما فيما يخص الشق الثاني من الموضوع الذي يعد الأكثر حساسية وهو الجانب الملموس من مسألة التشغيل التي جاءت معالجتها في سياق الحديث عن وضعية الجزائر ومختلف المراحل التي مر بها على مسار التنمية ، مع وضع كل ذلك في إطاره القانوني وتحديد والبرامج التي عملت بها في هذا الصدد .

وبذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج فيما يخص التشغيل من حيث كونه مسألة شائكة يصعب الإلمام بكل جوانبها ، خاصة إذا تعلق الأمر بالحالة الجزائرية التي ظلت تتأرجح بين مختلف التجارب البرامج لتجد مكانا لها في مسار التنمية التي يعد التشغيل حجر الزاوية فيها .

الفصل الثالث الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية .

تمهيد

1. مدخل إلى الأنشطة غير الرسمية .

2. مفهوم الأنشطة غير الرسمية .

3. خصائص الاقتصاد غير الرسمي.

4. القوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي.

5. أشكال ومظاهر الاقتصاد غير الرسمي.

6. تطور الاقتصاد غير الرسمي وأهم العوامل المغذية لنموه.

7. عوامل تكوينه في العالم.

8. مراحل انتشاره والعوامل المساعدة على استفحاله.

9. انعكاساته على مسار التنمية في الجزائر.

10. عيوبه ومميزاته .

خلاصة

تمهيد :

بعد أن تعرضنا في فصول سابقة إلى كل من موضوعي العمل والبطالة من ناحية والتشغيل والسياسات المتعلقة به في الجزائر بشكل خاص من ناحية ثانية، نصل إلى مرحلة أخرى من بحثنا تتمثل في محاولة إعطاء صورة واضحة عن موضوع العمل غير الرسمي ، هذا الأخير الذي تعددت أوجهه ومداخله مما جعله يغطي مجالا واسعا ، فهو بالتالي ينطوي على مفاهيم متعددة تضعه محل تصورات و تعريفات متباينة ، فهو يحمل من التشعبات والغموض التي تحمل الدارس له على تبني مواقف ذات أوجه مختلفة تحمل في طياتها أبعدا اقتصادية ،سياسية واجتماعية سوسيولوجية ، وعليه وانطلاقا من طبيعة وأهداف دراستنا سوف نحاول إعطاء صورة للموضوع تختلف عن تلك التي يرسمها أي خبير اقتصادي أو مالي أو رجل سياسة أو مختص في قانون العمل، فمعايير التعريف تختلف حسب كل اختصاص أو زاوية نظر ، وانطلاقا من هذه الاعتبارات يتعين علينا تبني مقاربة شاملة قوامها الاستعانة بأفكار ووجهات نظر كل الفاعلين من أجل ضبط وحصر المفاهيم المفتاحية لموضوع يظهر لنا تحت مسميات عديدة على غرار القطاع الخفي ، السوق الموازي ، القطاع غير المراقب ، السوق السوداء ، الاقتصاد الموازي ، الاقتصاد الأسود ، غير المصرح به ، النشاط الموازي .... و غيرها من المفاهيم التي سوف يتكرر ذكرها على امتداد هذا الفصل .

وحتى نكيف الموضوع مع طبيعة وأهداف الدراسة ارتأينا تبني مصطلح النشاط الاقتصادي غير الرسمي الذي ينطوي على مجموعة من الاعتبارات ذات الأهمية البالغة التي تعنى بالنشاطات الاقتصادية البسيطة التي يلجأ إليها الشباب في محاولة للبحث عن مصدر دخل اقتصادي وأداة للرقي الاجتماعي ، ومن هنا يظهر محور التساؤل والانشغال حول الموضوع وفق المحاور التالية :مفهوم الأنشطة غير الرسمية ، خصائصها ، القوى العاملة فيها ،أشكالها تطورها ومصادر نموها ، عوامل تكوينها في العالم ، مراحل انتشارها ، انعكاساتها على مسار التمنية في الجزائر وأخيرا عيوبها ومميزاتها .

1. مدخل إلى الأنشطة غير الرسمية :

تسجل ظاهرة العمل خارج الإطار الرسمي تطورا مذهلا رغم الجهود المبذولة من أجل التحكم فيها ،فقد أخذت مسألة العمل خارج القطاع غير الرسمي تدخل ضمن قضايا الفكر الاقتصادي والسياسي رغم التساؤلات التي تثيرها فالنشاطات الاقتصادية البسيطة على غرار التجارة ، العمل الموسمي ، النشاطات الممارسة في الشارع أو بالمنزل تصنف عادة ضمن أحد أشكال البطالة المقنعة أو التشغيل الناقص .

" فبعد الأزمات الكبرى المتتالية التي عرفتها البلاد (انهيار أسعار البترول) خاصة تلك المتعلقة ببرامج إعادة الهيكلة ، فقد ظهر أن هذه النشاطات لم تكن تميل إلى الاضمحلال والتقلص ، وإنما امتدت بصورة جعلت إمكانية خلق المناصب أسرع من الدولة أيضا "[1]

فقد أثبتت كل المحاولات الرامية للتوصل لتعريف دقيق للأنشطة غير الرسمية يلقى قبولا لدى الجميع قصورها ،خاصة في ظل كون هذا المفهوم بالذات يشتمل على حقائق شديدة التعقيد ، ولتتوضح الصورة سوف نتعرض لأهم مظاهره ومميزاته .

وقبل الخوض في معنى الاقتصاد غير الرسمي ومعرفة أبعاده ينبغي العودة قليلا إلى الوراء والبحث حول أصل التسمية، فإلىوقت قريب كانت تعرف النشاطات التي لا تدخل ضمن إحصاء الدولة بالنشاطات السوداء ، السوق السوداء وصفات أخرى عديدة ، " ولما ظهر هذا المصطلح في الأدب والقراءات في السبعينات كان يرد إلى مجموع النشاطات الممارسة من ن من قبل المهاجرين من الأرياف المنجذبين نحو المدن بحثا عن عمل والذين اصطدموا بمشكل البطالة ، حيث أن فرص إيجاد عمل كانت أقل بكثير مما كانت النظريات التطور تدعي ، لاسيما وأن التعويض عن البطالة لم يكن موجودا بدول العالم الثالث ، وبالتالي لزم على المهاجرين أن يجدوا أي نوع أو شكل من الشغل لكسب عيشهم "[2]

" إن أول المؤلفين الذين اقترحوا هذا المصطلح قد أصروا على بعض المميزات ، منها أهمية المدخول ، سهولة الدخول بهذا القطاع ، بساطة الترتيب في العمليات ، اللامبالاة بالوسائل اللازمة (المهم الدخل) كل هذه الخصائص التي تحد من قيمة المدخول الضئيل ، ومنذ ذلك الحين أدمجت النشاطات اللارسمية بالبطالة المقنعة"[3]

---

[1] Charmes (j) ,**Quelles politiques face au secteur informel ?,** caice centrale de coopération économique ,note et étude , n° 23, 1988 , In : l'homme et la société , n° 105 - 106 ; juillet / déc 1992 .

[2] مليكة.روان ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

[3] Charmes (j) ,opcit,p64.

" وقد ازداد الحوار حول هذه الظاهرة ابتداءا من سنة 1971 حينما ابتكر K . Hart مفهوما جديدا جذب اهتمام الدارسين أكثر من سواه وكان له تأثير استثنائي ، إذ قدم أملا جديدا لوكالات دولية تصارع دون نجاح لتنمية العالم الثالث ، ويرتبط هذا الأمل باكتشاف الوزن الحقيق لأنشطة جديدة تولد دخلا يساعد الفقير على العيش دون أي تهديد للغني ، علاوة على اقتناعها بأن أثر سياسات التنمية لم ينفذ إلى الفئات الأكثر فقرا الأمر الذي يتطلب تحديد جماعة القطاع الرسمي كجماعة مستهدفة ، نظرا لما يحققه هذا الإجراء من تحولت كبيرة في الحياة الحضرية كترقية العمالة ، تطوير الإنتاج ، تحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد[1] .

ويعود التعريف الأول للاقتصاد الخفي الذي قبله مكتب العمل الدولي ودعمته منظمة العمل الدولية، إلى سنة 1972، وقد تمت صيغته على أساس نتائج تحقيق أُنجز في كينيا استنادا إلى معايير كان قد حددها سنة 1971 – كيث هارات – (خبير مستقل)[2]

وقد بدأ هذا المفهوم في التداول بمعانيه الواسعة كنتيجة لبروز عوامل أخرى كثيرة ساهمت في ظهور ممارسات جديدة سببها التحولات الاقتصادية وما نتج عنها من تدني المستوى المعيشي وانخفاض القدرة الشرائية.

. 2 . مفهوم النشاط غير الرسمي :

إن ضبط و التحكم في مفهوم هلامي بحجم مفهوم النشاط غير الرسمي والذي يشتمل على تركيبات وأشكال مختلفة يعد صعبا للغاية خاصة في ظل تعدد أوجهه ومظاهره من جهة ، وغياب معايير ضابطة للظاهرة من جهة أخرى ، ولو حاولنا إعطاء تعريف شامل للموضوع سوف نجد عديد المصطلحات التي تدور في فلكه ، فهو يعرف بالاقتصاد الأسود ، السوق السوداء ، السوق الخفي ، الاقتصاد الشبح ، السوق الموازي ، الاقتصاد الخفي ، اقتصاد الظل وغيرها من المصطلحات المتباينة غير أنها تدور في معظمها حول معنى واحد وهو النشاط غير الرسمي الذي ارتأينا تبنيه كمفهوم في دراستنا حتى يتماشى مع طبيعة وأهداف بحثنا الميداني .

ويعتبر كل نشاط غير رسمي إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة الآتية:

- سهولة التداول السوق
- استعمال الموارد المحلية
- الملكية العائلية للمؤسسة

[1] إبراهيم توهامي وآخرون ، العولمة والاقتصاد غير الرسمي ، مخبر الإنسان والمدينة ، جامعة منتوري . قسنطينة . ، مطبعة الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، بدون طبعة ، 2004 ، ص 98 .

[2] نفس المرجع، ص 38.

- نشاطات على نطاق صغير
- التكنولوجيا ذات الكثافة العليا في العمل
- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي
- أسواق ذات المنافسة غير المنظمة

وقد أوضح تقرير مكتب العمل الدولي لسنة 1993 خصائص الأنشطة غير الرسمية كالآتي:

" هو مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أُجراء وغير أُجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها في توفير مناصب شغل ومدا خيل لأولئك الذين يعملون بها، وكما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات ولا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب، والأُجور الدنيا والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل."

وحسب المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي" النشاط غير الرسمي هو مفهوم وطرح اقتصادي وسوسيولوجي يُستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد وكذلك نموذج ومنوال إنشاء الشركات، بحيث يعتبر شاذا مقارنة بالمؤسسات النظامية وكل ما يتطلبه إنشاءها من توفر عناصر تبدو أحيانا شبه بديهية مثل: التسجيل الجبائي، التسجيل في السجل التجاري، التوظيف الشرعي للعمال، الاشتراك في صندوق الضان الاجتماعي التمويل من القنوات المصرفية الرسمية، التسيير الرسمي والقانوني"[1]

كما عرفه الأستاذ بودلال علي " على أنه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي الربح السهل والسريع، التهرب من الضرائب ومن المراقبة، إقبال الأفراد عن هذا النوع من النشاطات ورفضهم الانضمام إلى النظام الرسمي[2]"

هو نشاط مواز يوجد على هامش النشاطات الرسمية ويعيش على إمكانياتها، بحيث لا تلتزم بقواعد التجارة الرسمية مثل استخراج السجل التجاري وإعلام مصالح الضريبة ولا تحترم مكان التبادلات ولا الجودة ولا الأسعار الرسمية، وأحيانا تتعامل بسلع غير مصرح بها"[3]

وعليه واعتمادا على المعايير السابقة وبالاستناد إلى طبيعة البحث الميداني ومجتمع البحث، فإن التعريف الأقرب والأبسط للنشاطات غير الرسمية يتلخص في كونها عبارة عن أنشطة تجارية بسيطة ترتبط أساسا بتوفير دخل

[1] القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، محاضرة للأستاذ بودلال علي، ص 167

[3] ناصر قاسيمي، مرجع سابق ، ص 76.

مادي دون أن يكون لهذه الأنشطة صلة بأجهزة الدولة لا من حيث التمويل ولا من ناحية الالتزامات الضريبية والجنائية

" تكتمل المعايير المذكورة آنفا بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية التالية: تتمثل نشاطات الاقتصاد الخفي أساسا في وحدات تهدف إلى التشغيل الذاتي أو إلى إنشاء وظائف عائلية والبحث عن فرص لتحقيق المداخيل، وهي ذات تنظيم ضعيف، و تعمل على نطاق ضيق بشكل مميز مع اعفاء أو انعدام التقسيم بين العمل ورأس المال باعتبارهما عوامل إنتاج، وعلاقات العمل إن وجدت فهي تقوم بشكل خاص على التشغيل المؤقت والعلاقات العائلية أو العلاقات الشخصية والاجتماعية بدلا من أن تقوم على اتفاقات تعاقدية تتضمن ضمانات للأُصول المتبعة"

. 3 . خصائص الاقتصاد غير الرسمي :اعتمادا على كما سبق ذكره فإنه يمكن لنا استخلاص بعض الميزات أو الخصائص التي يتمتع بها النشاط غير الرسمي ، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- إنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته ضمن الحسابات الوطنية ، لا يعترف بالتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد السرية في المعاملات ، أي بعيدا عن أعين الرقابة .
- أنه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة سواء كانت رسوم أو ضرائب أو خطط أو تقديم بيانات، ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها.
- أنه يختلف عن الاقتصاد الإجرامي تقريبا في كل شيء ، إلا أنه يشترك معه في اللاعلنية ، عدم التصريح به ، التهرب من الاستحقاقات المترتبة عليه .
- من السهولة العمل فيه ، فلا يحتاج إلى إجراءات ومعاملات .
- تتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة .
- مهارات العاملين به يتم اكتسابها بالخبرة وممارسة العمل .
- متنوع في طبيعة عمله لذلك يصعب تصنيفه .
- أن الفجوة بينه وبين القطاع الرسمي ناتجة عن القوانين والأنظمة النافذة والتشريعات وهذا ما أشارت إليه المدرسة القانونية التي ظهرت في منتصف ثمانينات القرن الماضي واعتبرت أن جوهر التفريق بين القطاعين يكمن في:

1 _ التنظيم: بما في ذلك شروط العمل والعلاقة مع النقابات.

2 _ القانونية أي علاقة المشروع بالدولة من خلال سياسة الأجور أو العطل..إلخ

- قسم منه يرتبط بمنشآت ثابتة ومحددة جغرافيا كبض الورشات الصغيرة وغيرها ، وقسم غير مرتبط بمكان جغرافي محدد وغير مسجلة رسميا مثل عمال الأجرة والباعة المتجولون
- أغلب هذه الأعمال تتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية .
- يتميز بأنه يكمل القطاع الرسمي وبالتالي فإنه يضم مختلف الشرائح الاجتماعية من الأميين وحتى أصحاب الشهادات العليا [1].

. 4 . القوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي :

تستقطب الأنشطة غير الرسمية نسبة لا بأس بها من القوى العاملة إذ " لا تزال مشاركة العمل في الأنشطة غير الرسمية في تزايد مستمر ، ويشمل سوق العمل في هذا المجال جميع الحالات التي يعتمد فيها أصحاب العمل أو العاملون أو كلاهما إلى إبقاء أوضاعهم في الخفاء من حيث الإنتاج والتسويق ، ويتخذ الناشطون في هذا المجال قرار العمل في إطار غير رسني إما لأنهم يجدونه مربحا أكثر من غيره أو لعدم توفر فرص عمل مأجورة ، وعرف هذه الظاهرة انتشارا واسعا حتى في الدول المتقدمة على غرار بلدان الاتحاد الأوروبي التي تستقطب ما يقارب 20 مليون ناشط ، وتعتبر نسبة القوى العاملة في الأنشطة الموازية أو غير الرسمية مرتفعة للغاية في بعض البلدان على غرار إيطاليا وإسبانيا ، وقد ارتفع حجم القوى العاملة في الأنشطة غير الرسمية ارتفاعا مذهلا خلال العقود الثلاثة الماضية "[2]

. 5 . أشكال ومظاهر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية :

تكاد رقعة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تتسع لتغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدماتي والتجاري في البلدان النامية وعلى وجه الخصوص في الجزائر.

ويتميز الاقتصاد الخفي بتنوع كبير ويلبي بشكل كبير المعايير المعتمدة لدى الأمم المتحدة وبصفة عامة يوجد شكلان رئيسيان كبيران هما:

[1] نسرين عبد الحميد نبيه ، الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء ، الاسكندرية ، مصر ، ط 1 ، ص ص 30 . 34 .

[2] عبد الحكيم مصطفى. الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، ط 1 ، 2006 ، ص ص 26 / 27 ، بتصرف .

. 5 . 1 . **النشاط غير الشرعي البحت (غير الرسمي):** والذي يشكل مجمل النشاطات غير المسجلة لدى الإدارات العامة (البلديات، المركز الوطني للسجل التجاري، المصالح الإحصائية والجبائية) وهذا من خلال عدم التصريح بالوجود لدى مصالح الضرائب ومن خلال عدم التصريح لدى الضمان الاجتماعي بالأُجراء وأرباب العمل المستقلين الذين يُفترض أنهم مُنخرطون في صناديق الضمان الاجتماعي

. 5 . 2 . **النشاط الشرعي المصرح به جزئيا:** ويشمل النشاطات المسجلة إداريا وغير المصرح بها لدى مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي وهذه الفئة مهيمنة في القطاع الخاص، حيث تمثل نسبة الوظائف غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي 50% من إجمالي المستخدمين، حسب الدراسة التي أنجزها مكتب الدراسات (إيكوتكنيكس) بطلب من البنك العالمي[1]

وتبين هذه الدراسة أن هناك فرع وسيط بين القطاع المنظم ولقطاع الخفي (غير الشرعي) والذي يتجلى في التصريح الجزئي للنشاطات (التصريح الجزئي لرقم الأعمال والوظائف) بغرض التقليل من الضرائب والأعباء الاجتماعية.

إذن وحسب هيئة الأمم المتحدة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمخطط الوطني المحاسبي وبعض الهيئات الوطنية والدولية تم وضع معايير لإعداد تصنيف للنشاطات غير الشرعية، ومن ذلك يمكن استنتاج مايلي:

* **النشاط غير الرسمي:**حسب مكتب العمل الدولي يعد النشاط غير رسمي، نشاطا غير فلاحيا، ويتميز بمعيار أوعدة معايير من المعايير التالية:

- نشاط غير مسجل في صندوق الضمان الاجتماعي ولدى مصالح الضرائب وفي الإدارة العامة ولدى مصالح الإحصاء.
- نشاطات تمارس بدون سجل تجاري.
- نشاطات رئيسية أو ثانوية غير مصرح بها.
- نشاطات غير قانونية.
- نشاطات محظورة
- نشاطات متنقلة غير مرخص بها. [2]

[1] نفس المرجع السابق ص،42.
[2] نفس المرجع ، ص 42.

* **المؤسسة غير الشرعية (غير الرسمية:** هي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية، وتتميز بصغر حجمها وعدم احترام القوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها وتشغيلها واستغلالها ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

. عائلية: تمويل ذاتي واستعمال مساعدات عائلية.

. متنقلة

. محدودة الإنتاج.

. لا تستجيب لمعايير العمل في مجال النظافة والأمن ولها نمط تسييري تقليدي وقديم

. تتزود بالمواد الأولية والقروض من السوق الموازية.

* **الإنتاج غير الشرعي (غير الرسمي):** وهو إنتاج سلع وخدمات تتميز بغياب معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية وسعرها تنافسي في السوق وتخصيص الإنتاج للاستهلاك الخاص وللسوق.

* **العامل غير الشرعي:** وهو عامل دائم ومؤقت لا يستفيد من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيد من الحماية وقد يكون هذا العامل:

. عامل بالمنزل ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا وغير مصرح بها.

. كل عامل يمارس نشاطا شرعيا غير مصرح به.

إذن مما سبق يمكننا القول أن أهم النشاطات المدعمة للاقتصاد الخفي هي: إنتاج السلع والخدمات التي يمنع القانون بيعها وتوزيعها أو حيازتها وكل النشاطات الإنتاجية المشروعة وأصبحت غير مشروعة ابتداء من الوقت الذي أصبحت فيه من قبل منتجين غير مرخص لهم.

والجدول التالي يبين مظاهر الفرق بين أهداف سوق النشاط الرسمي وأهداف السوق الخفي :

الأهداف الرئيسية للقطاع الحقيقي (الرسمي	الأهداف الرئيسية للقطاع الخفي
– تحقيق أقصى حد من الربح في السوق – دخول مقنن، وجود نقابات – تطبيق تشريع العمل – الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية – دفع الرسوم والضرائب – أُجور وعقود العمل	– تحقيق مدا خيل في السوق – سهولة الدخول ، عدم احترام القواعد – انعدام تشريع العمل – التميل الذاتي – عدم دفع أي رسوم أو ضرائب – التشغيل الذاتي، الأُجرة على الوحدة المنتجة
* تنظيم السوق: – حواجز عند الدخول – علامات مسجلة، منتجات معيارية – أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم)	* تنظيم السوق: – غياب الحواجز عند الدخول – منتوجات مقلدة – أسواق غير محمية
* التكنولوجيا: – عصرية ومستوردة – الاستعمال المكثف لرأس المال – إنتاج واسع النطاق	* التكنولوجيا: –تقليدية، مكيفة، مُنشأة – الاستعمال المكثف للعمل – وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة

المصدر: الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق ص41 (cnes) جوان 20

ويمكن توضيح أهم أشكال ومظاهر الأنشطة غير الرسمية عن طريق الشكل التالي :

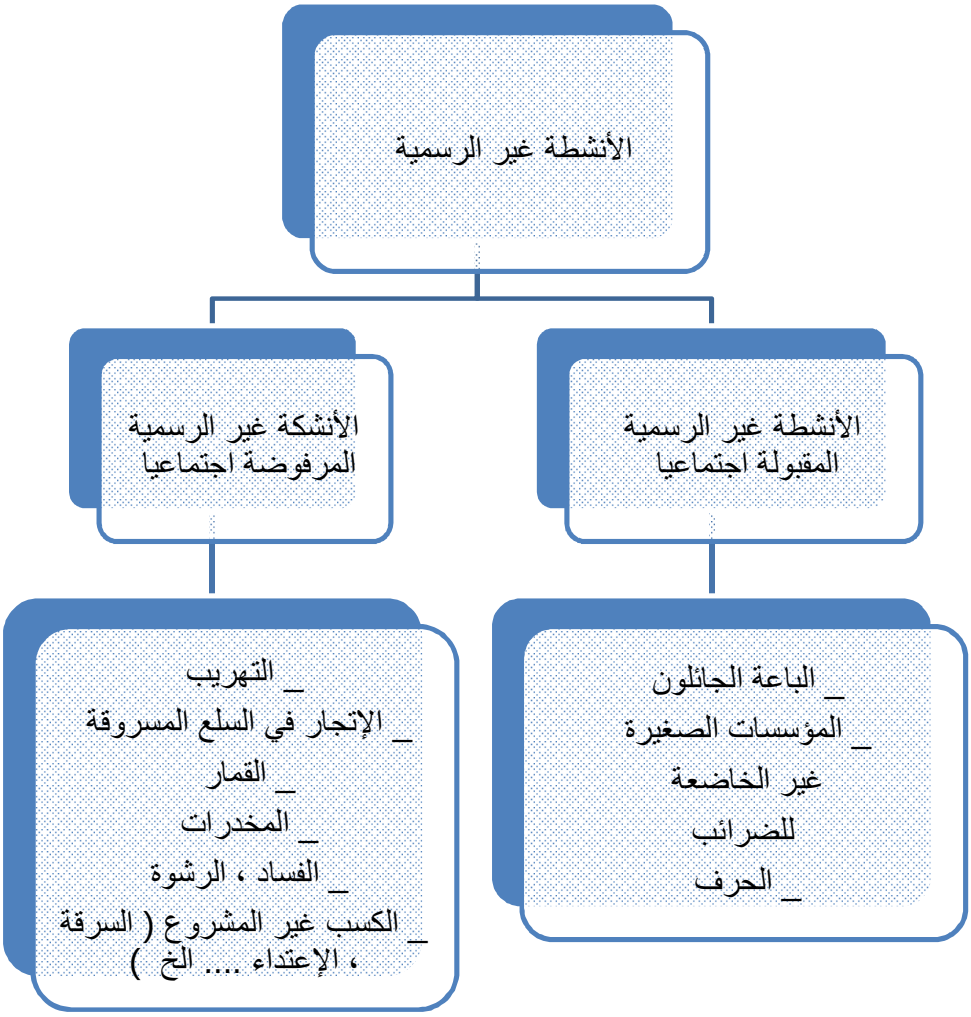

الشكل رقم (1) أهم أشكال ومظاهر الأنشطة غير الرسمية

6. تطور الاقتصاد الخفي وأهم المصادر المغذية لنموه

يرتبط النشاط غير الرسمي ببعض الظروف التاريخية التي ساهمت في تكوينه ونموه " فقد ظهر النشاط.الاقتصادي الخفي أو غير الرسمي مع بداية ظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على وجود الضرائب ، فوجود الضرائب فرق بين أنواع الاقتصاد القائم فحول النشاط الاقتصادي إلى طريق يصب في مصب شرعي فيدخل في حسابات الدولة ، وطريق يصب في مصب غير شرعي فيختفي عن أعين الدولة " [1]

فالنظام الضريبي قديما عندما كانت الأنشطة بسيطة ودائرتها محدودة _من حيث عدد الممارسين _ كان يعتمد على المراقبة لكل ما يحدث من أنشطة اقتصادية وجمع الضرائب عن هذه الأنشطة ، فكانت الدولة تعرف كل ما يدور في الأسواق ، لكن ومع زيادة أعداد السكان وتعدد أوجه النشاط وتعقده واتساع رقعة المبادلات وحتى تغير مفهوم السوق الذي أصبح يتجاوز المفهوم التقليدي القائم على وجود حيز جغرافي محدد يتم فيه

[1] نسرين عبد الحميد نبيه ، نفس المرجع ، ص 14 .

التبادل ، بل أصبح مفهوم السوق افتراضيا ، فقد أضحت بذلك مراقبة أنشطة الأفراد من الأمور المعقدة التي يصعب تحقيقه ميدانيا .

أما في الجزائر على وجه الخصوص فإن تبني الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال النظام الاشتراكي(اقتصاد موجه ومخطط، مركز ية القرارات...)

ثم إن الانتقال الدائم وغير المنظم نحو اقتصاد السوق وإزالة الاحتكار على التجارة الخارجية وتفكيك القطاع العمومي والتقليص الحاد لاستثمارات الدولة، وتردي الأوضاع الأمنية... كلها عوامل ساهمت في نمو الاقتصاد الخفي على حساب الاقتصاد الحقيقي، وهذا في غياب خطط تنموية فعالة كبديل لهذا الانتقال واحتواء مخلفاته التي منها: اهتزاز وتفكك البنية الاجتماعية، وتدهور قيمة العملة الوطنية، تثبيط القطاع التجاري واختلال القطاع الخدمي وفقدان التوازن في توزيع الدخل الناتج عن عبئ الغش والتهرب الضريبيين .

. 7 . عوامل تكوين الاقتصاد الخفي في العالم

تعتبر ظاهرة الاقتصادي الموازي ظاهرة عالمية، إذ تغطي جزءا من النشاطات الإنتاجية والخدمات في اقتصاد بلد معين.

وقد لوحظ الانتشار السريع للتشغيل غير الشرعي في جميع بلدان العالم مهما كان مستوى تنميتها الاقتصادية، وتتجلى هذه الوضعية من خلال ارتفاع التشغيل غير الشرعي بالنسبة في إجمالي الشغل في العالم، حيث انتقل من 39% سنة 1980 إلى 45% خلال التسعينات[1].

أو ّلا في البلدان النامية:

يزداد دور الاقتصاد الخفي في بعض النشاطات الاقتصادية إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي والعرض الضعيف لمناصب الشغل بالنظر إلى تزايد الطلب، والضغوط والنزاعات الاجتماعية السياسية الحقيقية أو المحتملة، وفي غياب قطاع إنتاجي منظم في بعض الدول، أو عدم فعاليته،ظهر الاقتصاد الخفي كمو ّ لد لنشاطات هامة، وأُجور معتبرة، وبالتالي قد يُصبح أساس تطور الاقتصاديات الحضرية، وبالفعل يلعب الاقتصاد الخفي دورا هاما في النشاطات الإنتاجية في المدن ذات النمو السريع في البلدان النامية[2].

وفي العقدين الأخيرين مافتئ التشغيل غير الشرعي يتزايد عند اليد العاملة غير الفلاحية، وتعتبر حصة التشغيل غير الشرعي في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء أعلى حصة بما يقارب ثلاثة أرباع التشغيل غير

---

[1] **القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق**، مرجع سبق ذكره ص 59 .

[2] نفس المرجع ص 59 .

الفلاحي، تليها البلدان الآسيوية بثلُثي التشغيل غير الفلاحي، وبلدان شمال إفريقيا بنصف التشغيل غير الفلاحي وأخيرا بلدان أمريكا اللاتينية بثلاثة أخماس التشغيل غير الفلاحي.

ويمثل الاقتصاد الخفي ما يعادل ربع الناتج الداخلي الخام بالنسبة للقارات الثلاث، وثُلث الناتج الداخلي الخام خارج قطاع الفلاحة.

وتكشف تقديرات حصة الاقتصاد الخفي (غير الرسمي) في الناتج الداخلي الخام لمختلف البلدان النامية، حسب المعطيات الأساسية للمحاسبة الوطنية أن معدل حصص الاقتصاد الخفي تقدر با يلي:

– 48% في التشغيل غير الفلاحي في تونس، و77% في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء 68% في آسيا و28% في المكسيك.

– وفي الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، بنسبة 26.7% في بلدان المغرب العربي (باستثناء ليبيا وموريتانيا)، وبنسبة 37% في البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، وبنسبة 33.6% في آسيا، وبنسبة 14% في المكسيك.

– وفي التشغيل الإجمالي بنسبة 37% في تونس، ونسبة20% في بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء، وبنسبة 32% في آسيا.

– وفي إجمالي الناتج الداخلي الخام بنسبة 23% في بلدان المغرب العربي الثلاثة ونسبة 24% في البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، ونسبة 28% في آسيا، ونسبة 13% في المكسيك.

والجدول الموالي رقم (2): **يبين تقدير حصة الاقتصاد الخفي في الناتج الداخلي الخام لبعض البلدان النامية حسب معطيات المحاسبة الوطنية.**

الدول (السنوات)	التشغيل غير الفلاحي %	الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي	إجمالي التشغيل %	إجمالي الناتج الداخلي الخام %
الجزائر (1997)		26.5		24.2
تونس (1995)	48.9	22.9	37.8	20.3
المغرب (1986)		30.7		24.9

إفريقيا الشمالية		26.7		23.1
إفريقيا الجنوبية (1995)	18.9	7.2	16.6	6.9
الكامرون (96/95)		42.3		33.6
كينيا (1999)	71.6	25.0	28.8	18.4
زامبيا (1998)	58.3	20.2		14.7
البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء	77.4	37.2	19.7	24.3
كوريا الجنوبية		16.9		15.9
أندونيسيا (1998)	77.9	31.4	42.9	25.2
الفلبين (1995)	66.9	32.5	34.3	25.4
آسيا	67.5	33.6	31.5	27.7
المكسيك(1998)	28.5	13.4		12.7
كولمبيا 1992		25.1		16.8

المصدر: الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق ص: 59 (cnes) جوان 2004 **عن (ج شارمس 1999)**

وقد حاولت بعض الدول الإفريقية تقنين الاقتصاد الخفي، ولكنها تخلت عن الفكرة بسبب غياب نتائج وعدم قبول الذهنيات للفكرة، ويبرز الاقتصاد الخفي في هذه القارة خاصة في الممنوعات:

(المخدرات والحيوانات والنباتات والتحف الأثرية والأدوية) وفي المقابل استراد سلع بصفة غير شرعية (السيارات وقطع الغيار، وأجهزة الإعلام الآلي والأجهزة الكهرومنزلية).

ثانيا في الدول المتقدمة: إن الاقتصاد الخفي في هذه الدولموجود وهو في تطور مستمر، مُستغلا على الخصوص يد عاملة أجنبية وافرة هجرة رسمية وغير شرعية مقابل أُجرة زهيدة ودون حماية اجتماعية.[1]

إن انخفاض الأجور وعدم التصريح بالعمال المهاجرين أو التصريح الجزئي يحقق تكاليف مخفضة لإنتاج السلع الموجهة للتصدير (الصناعات المصنعة في ايطاليا، الإنتاج الفلاحي في أسبانيا وفي جنوب فرنسا...)

غير أن الصعوبات التي تواجهها البلدان المتقدمة أدت بها تيارات الهجرة على وضع قيود على هذه الأخيرة من خلال إجراءات إدارية جد معقدة (تأشيرة، بطاقة إقامة مؤقتة، تجمع عائلي...الخ)

بالإضافة على العمل على ترحيل العمال المهاجرين إلى وطنهم قصد تحرير مناصب الشغل التي يشغلنها.

وقد قدّرت اللجنة الأوربية الغش الضريبي في التبادلات داخل المجموعة الأوربية بـ 150 مليون أورو في سنة 1997 بينما يقدم خبراء أرقاما تفوق ذلك بعشر مرات.

كما أن جنوحية عمال المكاتب (تصريح مُزور، الاستيلاء على الأصول، الرشوة) تمثل في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 6% من رقم أعمال الشركات وفي 20 بلدا من الاتحاد السوفيتي سابقا، خصصت حصة تتراوح بين 3% و 3.5% من مبالغ الصادرات للرشوة، وتتم الصفقات في كل مكان وحول كل شيء دون قواعد ولا مراجع أُخرى من غير مرجع وقواعد السوق وفي ظروف موازين قوة لاتسمح للسلطات العمومية بفرض قوانين أو معايير.

ويبين جان بول قوفيريتش: في سنة 1995 معدلات بالنسبة للناتج الوطني الخام تتراوح بين 16 و 18% في البلدان الاسكندنافية و 13.2% في ألمانيا 9.5% في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أُخرى تكشف المقارنة بين سنتي 1960 و 1995 عن انفجار معدلات الاقتصاد الخفي مقارنة بالناتج الوطني الخام، تتراوح بين 2% و 16% في السويد ومن 0.5% إلى 7% في النمسا ومن 1% إلى 6.7% في سويسرا[2].

أما في فرنسا فللاقتصاد الخفي ثلاثة أوجه:

- الاقتصاد السخي: وهو موجه نحو المعوزين وخدمات التبادل وجماعات المساعدة والإنتاج المحلي
- الاقتصاد الحيادي: المتمثل في تبادل المنتجات مقابل عملات خارج مراقبة الدولة وهذا عن طريق الصفقات الالكترونية.

[1] نفس المرجع السابق ص: 68

[2] ج.ب. قوفيريتش. الاقتصاد غير الرسمي، من افلاس الدولة إلى انتشار التهريب 2002

• الاقتصاد الجنحي: المتمثل في تجارة غير مشروعة متنوعة تمتد من المخدرات إلى أعضاء جسم الإنسان، ويوصف هذا الاقتصاد بالزائدة الفطرية اللصوصية الكبرى التي تضمن له شبكة توزيع وأموال تسمح له بالاستثمار في نشاطات جديدة.

وبصفة عامة، عامة يشكل هذا الاقتصاد حاليا ما يقارب خمس الناتج الوطني الخام مما يسمح بالتساؤل حول فعالية مراقبة هذه البلدان وإبراز الأهمية التي يمثلها الاقتصاد الخفي الذي يبدو أكثر فأكثر كأحد محاور اقتصاد البلدان المتقدمة.

8. مراحل انتشار الاقتصاد الخفي والعوامل المساعدة على استفحاله:

إن المحددات المرحلية لهذه الآفة تكمن في الجوانب المعلوماتية التاريخية التالية:

• **الثورة الزراعية:** حيث ارتبط بها ندرة في المنتوجات والزراعات الصناعية، مما تطلب المزيد من الاستيراد، وفي مقابل ذلك المنتوجات المحلية تبقى عرضة للكساد ؟

• **المضاعفات الداخلية الفجائية 1974:** وتمتاز هذه المرحلة بالوفرة النفطية وماصاحبها من تحسن للمداخيل.

• **الانفجار السكاني وانعكاساته على الطلب**

هذه المظاهر السابقة الذكر أدت إلى ظهور التضخم الهيكلي خاصة التضخم للطلب والذي تطور إلى تضخم بالكميات وهو ما أفضى إلى نتيجة واحدة هي: تشكيل شبكات الاقتصاد الخفي.

أما خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فيقسمون تطور الاقتصاد الخفي في الجزائر إلى ثلاث مراحل[1]:

• **المرحلة الأولى: 1962 - 1989 :**

شهدت هذه المرحلة ازدهارا في مجال توفير مناصب الشغل وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة، لاسيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وسمحت هذه الحركية الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر، إلاّ أن بروز الاقتصاد الخفي كان قويا وهذا نتيجة لجمود الاقتصاد مع تقويم مفرطا لسعر صرف الدينار مما ولّد نقصا في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية، مثل: " الطرابندو" و"تجارة الحقيبة" وكذا "البيع تحت الطاولة" و"البيع المشروط"

[1] القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، مرجع سبق ذكره ص71

• **المرحلة الثانية: 1990- 1997:** وتميزت هذه المرحلة منذ سنة 1986 بأزمة مالية واضطرابات سياسية واقتصادية إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في 89-91-94 والتي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994.

وتم تطبيق برنامج تعديل هيكلي تطبيقا لوصفات صندوق النقد الدولي (التي تميت ولا تحيي أبدا)

وقد رافق تطبيق هذا البرنامج إعلان حرب على الشعب الجزائري فيها طرف واحد وهو الشعب .

• **المرحلة الثالثة: 1998-2003:** وتميزت هذه المرحلة باستقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية وتم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار والنمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن دعم النفقات الاجتماعية مما أدي إلى انتشار الأمراض والانتحار كنتيجة لذلك.

العوامل المساعدة على استفحال الاقتصاد الخفي: إن العامل الرئيسي الذي تسبب في ظهور الاقتصاد الخفي في الجزائر هو النظام الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال ألا وهو النظام الاشتراكي (اقتصاد موجه ومخطط، مركزية القرارات ....الخ [1])

كما أن الاقتصاد الخفي في كثير من الأحيان كتفسير لمعدلات البطالة، وهناك عوامل عديدة تضافرت لتسجيل معدلات البطالة منها[2]:

- النمو الديمغرافي والذي ولد ارتفاعا ملحوظا في عدد العاملين
- التراجع الشديد في عدد العاملين بالقطاع الفلاحي نظرا للتحديث السريع للاقتصاد
- الزيادة على الإقبال على العمل غير الشرعي الشيء الذي أدى إلى كبر حجمه
- الجمود الشديد في سوق العمل بالإضافة إلى دخول المرأة إلى سوق العمل[1].

أما المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإنه يدرج أهم العوامل المساعدة عل تطور الاقتصاد الخفي فيما يلي:

[1] نفس المرجع ، ص 71.

[1] ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، محاضرة للأستاذ بودلال علي، ص168

• **فئة المتسربون من المدارس وغير المتمدرسين:** وتضم هذه الفئة الذين لم يتمدرسوا أبدا وأولئك الذين غادروا المنظومة المدرسية بصفة إرادية، وقد بلغ عدد الفئة غير المدرجة في المنظومة التربوية 1.931.110 شابا سنة 2001 تتراوح أعمارهم بين 6سنوات و18سنة بما يعادل 20.3% [1][2]

أما بالنسبة للتسربات المدرسية فإنها ناتجة عن ضعف المنظومة التربوية بالدرجة الأولى وهذا نظرا للبرامج المعتمدة والمستوردة في غالب الأحيان، مع التهميش الذي يعاني منه الأستاذ والمعلم.

• **خريجو المعاهد والجامعات**

:تجاوز العدد السنوي لحاملي الشهادات خلال السنوات الأخيرة 200.000 شخص ويبقى إدماجهم في الحياة العملية صعبا بالنظر إلى تقلص فرص العمل المؤهل نتيجة لإعادة هيكلة جهاز الإنتاج العمومي الذي لم يعوضه في القطاع الوطني الخاص والأجنبي إلا بصفة ضئيلة.

ويبلغ عدد حاملي شهادات التعليم العالي العاطلين عن العمل في الوقت الراهن حوالي 160000 [2]ولمواجهة صعوبات التوظيف يتجه العديد من حاملي الشهادات إلى القطاع غير الرسمي. • **البطالة:** تشكل البطالة أهم أسباب فقر السكان وبصفة بلازمية مصدرا حقيقيا للتشغيل غير الشرعي.

ومن المهم الإشارة إلى نسبة البطالة المسجلة في سنة 1999 المقدرة بـ29.3% له نفس الأثر مثل نسبة البطالة المسجلة في سنة 1966 والمقدرة بـ 33%.

وقد ترتب عن عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية فقدان: 600.000 منصب عمل بين 1990 و 1998.

ويبقى العامل الأساسي الذي يدفع باستفحال ظاهرة الاقتصاد الخفي هو غياب ثقافة الدولة عند المسؤولين، سواء المشرعين أو المنفذين.

وما ظاهرة استئجار وتوكيل واستعارة اسم صاحب السجل التجاري التي تغذي النشاط (الإجرامي المتمثل في الاقتصاد الخفي)، حيازة شخص لعدة سجلات تجارية وتكليف أشخاص ُسنين عديمي الدخل بإنجاز عمليات الاستيراد بغرض التهرب من الضرائب الاحتفاظ والعمل بسجلات انتهت صلاحيتها، العمل بسجلات تجارية أصحابها توفو أو استخرجت وهم موتى.

[2] تقرير المجلس الوطن الاقتصادي والاجتماعي، حماية الشباب، جنوح الأحداث" الدورة العادية 22 جوان 2003

[2] القتصاد غير الرسمي ، أوهام وحقائق .

_ 9 _ انعكاسات الاقتصاد الخفي على مسار التنمية في الجزائر

آثاره على السعر: إن الادخار المخبئ عن طريق القطاع الخاص تحت شكل ادخار يغذي المضاربة، ويضع حركات توازن العرض والطلب في موقع أزمة حادة.

إن غياب المنافسة مابين المؤسسات في فروع اقتصادية كاملة،نظرا لأن السعر في السوق الخفي لا يأخذ بعين الاعتبار الكلفة، وهنا يلاحظ أن الأسعار التي تطرحها المؤسسات التي تستجيب للمعايير تكون أكبر من التي تطرحها المؤسسات غير الشرعية، ومن ثم ينتج عدم وجود نمو جيد لتحسين الإنتاجية.

آثاره على العملة الوطنية: إن ندرة العملة الصعبة تؤدي بالبنك المركزي إلى عدم تلبية طالبي العملة الصعبة الأمر الذي يدفع بالراغبين في الحصول عليها بشرائها بأعلى سعر ممكن الشيئ الذي يدفع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الحقيقي.

آثاره على التجارة: سمحت عملية الإحصاء وإعادة التسجيل المنطلقة 1997 وانتهت في أوت 2002 باستخلاص فارق بين التجار الحقيقيين والتجار الوهميين يقدر بـ 626.781 تاجر منهم[1]:

- 99075 تاجر مشطوب
- 55548 تاجر متجول
- 39075 شخصا يؤدي خدمة النقل
- 37020 تاجرا مشتغل غير محدد

آثاره على القطاع الانتاجي: إن غياب سياسة صناعية وعدم تلاءم مخططات إعادة الهيكلة والتفكك المالي، يقابله دخول منتجات مستوردة بأسعار زهيدة مع ضعف وغياب المراقبة، أجبرت المؤسسات الجزائرية على تخفيض عدد عمالها، بل حتى على توقفها عن الإنتاج.

إن الاقتصاد الخفي يشكل بحق عائقا حقيقيا لنمو وبقاء المؤسسات الاقتصادية المنتجة.

المساس بالتضامن الوطني: إن الثوابت الأساسية للتضامن الوطني مشكلة أساسا من الجباية والضمان الاجتماعي هذين الآليتين الحيويتين تشوهتا تحت وطأة الضربات المتتالية للغش والتهرب الجبائيين والاجتماعيين، مما يفسد مبدأ المساواة ويحرف القانون الاجتماعي، ويقلص فعالية النفقات الموجهة للحماية الاجتماعية.

وقد أدت هذه الوضعية إلى تثبيط القطاع التجاري وتشويه القطاع الإنتاجي وتفكيك البنية الاجتماعية.

[1] القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، مرجع سبق ذكره ص 135.

. 10 . عيوب ومميزات الاقتصاد غير الرسمي :

الحقيقة أن الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي رغم كونه يفتقد إلى الصيغة القانونية فإن ذلك لا يعني بالضرورة كونه ظاهرة سلبية بشكل مطلق كونه لا يدخل في حساب الناتج الوطني " فقد يكون النشاط الموازي ظاهرة صحية إذا كان نشاطا مشروعا ، حيث أن إنتاجية العمل في الاقتصاد غير الرسمي قد تكو ن أعلى منها في الاقتصاد الرسمي ، وذلك لارتفاع حوافز العمل الخفي وتأقلم العامل مع ظروف العمل وارتياحه لها ،وقد يكون ذلك مناسبا للظروف الاقتصادية للدول النامية "[1]

لكن وبالمقابل فإن النشاط الموازي قد يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني ويكون ظاهرة سلبية "إذا كانت الأنشطة غير مشروعة و إنتاجية العامل منخفضة أو أنه يضر بالصالح العام أو الاقتصاد الوطني الفعلي وغير ذلك"[2]

فترك الظاهرة تنمو بلا حسيب أو رقيب من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها " فرغم دوره الإنتاجي _ الاستيعابي _ الخدمي _ فإن تشجيعه يعني خلق رأسمالية محلية متخلفة وتابعة ، وهذا يعني أن القضاء على المرض يختلف اختلافا جذريا عن تهدئته وتسكينه فتهميش أعداد هائلة من قوة العمل الحضرية هو بمثابة تدعيم للتفاوت التخلف والتبعية على غرار ما يحدث في مجتمعات أمريكا اللاتينية ويحدث اليوم كثيرا في بلدان العا لم النامية "[3]

فالحقيقة أن النشاط الموازي أصبح يشكل واقعا لا مفر منه كما أنه أصبح جزءا من الحالة الاقتصادية وصار يمثل متغيرا رئيسيا في تحليل الصورة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

" وإذا كانت الشواهد تؤكد أن الغالبية العظمى من سكان مدن البلدان النامية تعيش على هامش الاقتصاد وأن من المتوقع أن يستمر هذا التهميش في التزايد ، والموقف يصبح أكثر خطورة إذا أدركنا ما للتنمية الرأسمالية من انعكاسات خطيرة سواء في تناقضات البناء الاجتماعي وخلق ميكانيزمات تدعم التخلف أو في ربط عملية التنمية بالجهات الأجنبية .

وإذا كان يحلو للبعض التركيز على الشكل وتطبيق مبدأ الصرامة على من يمارسون نشاطهم بطريقة غير رسمية فإن وسائلهم تبدو وكأنها لا تخضع لأبسط شروط المنطق التي ترفض أن ترى يوميا في شوارع البلدان النامية

[1] نسرين عبد الحميد نبيه ، نفس المرجع ن،ص 35 .
[2] نفس المرجع ، ص 35 .
[3] إبراهيم توهامي ، مرجع سبق ذكره ، ص 117 .

صورا تدعوا للدهشة ، فمشاهدة رجال الأمن يجرون وراء بائع لعب أطفال وما يصاحب ذلك من دفع للمارة وإثارة غضب الجماهير يعبر تعبيرا صادقا عما ينطوي عليه البناء الاجتماعي من قهر واستغلال"[1]

فعلى الرغم أن مثل هذه المشاهد صارت مألوفة وتشكل جزءا من الواقع ، ورغم أنها تبدو كذلك بسيطة، بيد أنها في واقع الأمر تعبر تعبيرا صادقا عن مر مليء بالتناقضات وتتجاذبه كثير من الاعتبارات ذات البعد السوسيوإقتصادي ، وفي كثير من الأحيان تخترقه بعض الروائز السياسية وحتى الثقافية .

[1] نفس المرجع ، ص 117 .

خلاصة :

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق قد فرض على الاقتصاد الجزائري تداعيات منها: وتحرير الأسعار وكذلك فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص ...كل هذه الأمور إذا أرادت الحكومة الجزائرية أن تكون في مصلحة الاقتصاد الوطني، فما عليها إلاّ توفير الظروف المواتية لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل تنافسية شفافة، وهذا يقتضي بالضرورة القضاء أو التخفيف على الأقل من آفة الاقتصاد الخفي والذي كما رأينا في معرض بحثنا يعود انتشاره إلى عدة عوامل بقدر ماهي متكاملة في تأثيرها بقدر ماهي تتفرع من مشكل واحد وهو غياب ثقافة المواطنة لدى المسؤول الجزائري، بالإضافة إلى غياب ثقافة تسييرية مدروسة مما نجم عن ذلك:

إن تحقيق تنمية متزنة ومتواصلة يتطلب بالضرورة تصور وتبني وتطبيق إستراتجية شاملة لحل مشكلة الاقتصاد الخفي، والتي تقتضي تدخل ومساعدة كل الأطراف ذات الصلة بالمشهد الاقتصادي .

الباب الثاني

باب الدراسة

الميدانية

الفصل الرابع

ميدان الدراسة وعينة البحث

1. ميدان الدراسة

2. عينة البحث

خصائص العينة

تمهيد :

تعد المرحلة التطبيقية لبحث حاسمة في تحديد وجهة البحث ومدى تحقيق أهدافه انطلاقا من التحديد السليم لحقل البحث و معاينة الوضع عن قرب لجمع المعطيات من ميدان البحث لوضع حجر الزاوية من أجل بناء تصور نهائي للموضوع واستثمار الرصيد النظري ، وأول خطوة منهجية في هذا الصدد تتمثل في تحديد المجال البشري الذي تمسه الدراسة من خلال حصر يدان الدراسة كخطوة أولى ثم معاينته والاطلاع على خصائص أفراده حتى يتمكن الباحث من التعرف على مجموعة من بيانات المبحوثين تساعده في تحليل النتائج التي سوف يحصل عليها فيما بعد ويستند إليها في تأويل العديد من الاستنتاجات ، ولذلك سوف يكون هذا الفصل عبارة عن حصر للبيانات الشخصية للمبحوثين على غرار الجنس ، السن ، المستوى الدراسي ، الحالة المدنية ، عدد أفراد الأسرة ونوع النشاط .

1. ميدان الدراسة :

يمثل ميدان الدراسة الحقل الذي يطبق فيه الباحث تصوره الإمبريقي للموضوع ، ولذلك كان لزاما علينا استكمال مقومات البحث الميداني بالنزول إلى أرض الميدان لتطبيق أسئلة الاستمارة ، وكان ميدان بحثنا يتمثل أساسا في سوق العمل غير الرسمي بشكل عام ، لذلك كان مجتمع بحثنا مكونا من جميع الشباب المنخوطين في هذا السوق والممارسين لأنشطة غير رسمية .

2. عينة البحث :

يقول "موريس أنجرز " بأنه في أي بحث يجب توفر عاملين أساسيين لتحديد نوع المعاينة المستعملة وهما إمكانية التنفيذ أو التحقيق والتكاليف .[1]

كان مجتمع بحثنا غير معلوم من الناحية الإحصائية من جهة واتساع رقعته من جهة ثانية ، فقد تم الاقتصار على جزء من هذا المجتمع ، وهذا ما يعرف بالعينة " التي تعتبر جزءا من المجتمع بحيث تتوافر في هذا الجزء نفس خصائص المجتمع ، فيكون اختيار العينة بهدف التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع.[2]

2.1. طريقة اختيار العينة :

إن مرحلة اختيار العنصر التي سوف تشكل عينة البحث تعد بالغة التأثير والدقة ، لذا استلزم علينا حصر العينة المستهدفة وفقا لمتطلبات الموضوع ، لذلك سوف نكون مقيدين بشروط الانتقاء الاحتمالي للعينة بالخضوع لطريقة الفرز بالطريقة الثلجية .

2.1.1. الفرز بالطريقة الثلجية : " وعادة نلجأ إلى هذه الكيفية في اختيار العناصر المكونة للبحث لما يكون المجال غير معرف أو أنه نوعا ما مغلق كحالة دراسة شبكة تأثير شبكة معينة "[3]

نعتمد على هذه الطريقة عندما نكون نعرف بعض أفراد مجتمع البحث المستهدف ، والذين سنتعرف عبرهم على أفراد آخرين ، وعليه سيكون بناء العينة من طرف هؤلاء الأفراد أنفسهم .

---

[1] موريس. أنجرس ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .
[2] نفس المرجع ، ص 301 .
[3] نفس المرجع ، ص 240 .

بحيث تم الاعتماد في البداية على مجموعة أفرادها معروفون تضم 15 مفردة تم من خلالهم التوصل لأفراد آخرين شكلوا في النهاية مجموعة مكونة من 75 مفردة .

. 2 . 2 . خصائص العينة :

اشتملت استمارة البحث علو مجموعة من الأسئلة التي تخص بيانات عن العينة ، وسوف نحاول في هذا الفصل تحديد أهم الخصائص والسمات الموزعة كما يلي :

الجدول رقم (3) يبن توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

الجنس	التكرار	نسبة ّ %
ذكر	75	%100
أنثى	–	–
المجموع	75	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن كل المبحوثين هم من فئة الذكور حيث يمثلون نسبة 100%، وهذا يرجع إلى طبيعة النشاط التجاري الذي يمارسه المبحوثون ، كما أن طبيعة موضوع البحث الذي يختص بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية و مجتمع البحث المتمثل خاصة في فئة التجار الفوضويين لم يسمح بأن تتواجد ضمن هذه الفئة إناث يمارسون هذا النوع من النشاط الذي يعد حكرا على الذكور دون الإناث خاصة لما يحتويه هذا المجال من تحديات وصعوبات لا يقوى عليها الجنس اللطيف ، ضف غلى ذلك وجود سبب أقوى يتمثل في العادات والأعراف الاجتماعية للمجتمع الجزائري التي مازالت ترفض أحيانا فكرة خروج البنت للعمل ، فما بالك إذا تعلق الأمر بممارسة تجارة على حافة الطريق .

الجدول رقم (4) يبن توزيع أفراد العينة حسب السن :

السن	التكرار	النسبة
(18_ 23)	12	16
(24 _ 30)	33	44
(31 _ 37)	23	30،66
38 فما فوق	07	9،33
المجموع	75	100

يبين لنا الجدول أن أغلبية الذين شملتهم الدراسة هم ممن تتراوح أعمارهم بين 24 و 30 سنة ، حيث يمثلون النسبة الأكبر والتي تعادل 44 % من المبحوثين ، وتأتي بعدها فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم مابين 31و 37 سنة والمعبر عنها بنسبة تساوي 30،66 % ، في حين نجد أن فئة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 23 هي أقل بقليل حيث تعادل 16 % ، أما النسبة الأضعف فنجدها لدى فئة المبحوثين الذين تفوق أعمارهم أو تساوي 38 سنة .

ومن خلال تحليلنا للوضع وملاحظتنا لما هو حاصل يمكننا القول أن سن متوسط العشرينات هي السن التي عادة ما تكون المرحلة التي يبدأ فيها الشعور بالمسؤولية خاصة اتجاه النفس ، ومن هنا تبدأ رحلة البحث عن آفاق جديدة تبدأ بالتحرر من سلطة العائلة التي لا تكون إلا بتحقيق الاستقلالية الاقتصادية ، وهذه المرحلة عادة ما تبدأ بنهاية فترة الدراسة سواء الثانوية بالنسبة للمتسربين أو الجامعية بالنسبة للمتخرجين ، كما أن هذه المرحلة تعد السن المتوسط لبداية العمل رغم كون السن الين القانوني للعمل يبدأ عادة بعد 16 .

الجدول رقم(5) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي :

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
أمي	_	_
يقرأ ويكتب	_	_
إبتدائي	03	04
متوسط	32	42،66
ثانوي	25	33،33
جامعي	15	20
المجموع	75	100

يبين الجدول متوسط المستوى الدراسي للمبحوثين الذي يتراوح بين الابتدائي والجامعي ، ونلاحظ من خلال هذا التوزيع طغيان فئة المبحوثين ذوي المستوى المتوسط حيث يعبر عنهم بنسبة 42،66 % وهي النسبة الأعلى مقارنة بفئة ذوي المستوى الثانوي التي تقل نوعا ما عنها أي تساوي 33،33% ، في حين تعادل نسبة الجامعيين 20 % ، أما فئة ذوي المستوى الابتدائي فيعبر عنها بنسبة 04% ، ويحظ غياب تام لفئة الأميين والذين يقرؤون ويكتبون فقط .

يعبر هذا التباين في النسب من جهة عن الحالة التعليمية التي وصل إليها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة من ارتفاع للمستوى التعليمي للأفراد خاصة الشباب الذين كانت لهم فرصة الالتحاق بمقاعد الدراسة خاصة بالنسبة للجيل الجديد ، و هذا ما يبرر غياب فئة الأميين أو الذين يجيدون فقط القراءة والكتابة ، رغم وجود تباين بين نسب ذوي المستويات التعليمية المختلفة التي تتراو ح بين المتوسط والثانوي وجامعي ،كما يعبر من جهة أخرى عن طبيعة الفئة التي يستقطبها هذا النوع من النشاط والتي عادة ما تتشكل من المتسربين من الدراسة في سن مبكرة والتي عادة ما تكون بعد السن القانوني للدراسة والذي يعادل 16 سنة والتي عادة ما تصادف المرحلة المتو سطة ، وهذا ما يبرره وجود نسبة معتبرة من ذوي المستوى المتوسط ، وبدرجة أقل بقليل ذوي المستوى الثانوي ، ثم تليها فئة الجامعيين الذين يفضلون عادة أعمال تناسب مستواهم الدراسي ، وهذا ما يفسر انخفاض نسبتهم مقارنة بمحدودي المستوى ، وخاصة الأميين الذين نلاحظ غيابهم وذلك راجع إلى سياسة إجبارية التعليم للجنسين التي تعمل بها الجزائر مما ساعد في خفض نسبة الأمية خاصة لدى الجيل الجديد أو الشباب الذين حضوا بفرصة مزاولة الدراسة .

الجدول رقم (6) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية :

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
أعزب	60	80
متزوج	15	20
مطلق	_	_
أرمل	_	_
المجموع	75	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين من العزاب حيث يمثلون نسبة 80% من مجموع العينة ، مقابل 20% فقط متزوجون ، في حين نلاحظ غياب تام لفئة المطلقين و المترملين ، وهذا الارتفاع في نسبة العزاب يعود أساسا إلى صغر سنهم بحيث لاحظنا في جدول سابق أن أغلبية المبحوثين يتراوح سنهم بين 24 و 31 سنة ، أحيانا أقل من ذلك ، وهذا سن مبكر على الزواج في نظر شباب اليوم خاصة في ظل نقص الإمكانيات وغلاء مصاريف الزواج التي تدفع بالشباب غلى تأجيل مشروع الزواج عادة إلى ما بعد سن الثلاثين.

الجدول رقم (7) يبين توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة .

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة %
(03 _ 06)	34	45،33
(07 _ 10)	32	42،66
أكثر من 10	05	6،66
بدون إجابة	04	5،33
المجموع	75	%100

يبن لنا الجدول أن أغلبية المبحوثين أن أغلبية المبحوثين ينتمون لأسر عدد أفرادها كبير ، بحيث تحتل فئة من ينتمون لأسر يتراوح عدد أفرادها بين 3و6 حيث تمثل هذه الفئة نسبة أعلى نسبة وهي 45،33 ، ثم فئة من ينتمون لأسر تضم بين 7 و 10 أفراد والتي تمثل 42،66 ، ونسبة تساوي6،66 ينتمون لأسر يفوق عدد أفرادها 10 ، كما نجد فئة تمثل 5،33 هم من امتنعوا عن الإجابة عن هذا السؤال الذي ربما شكل لهم إحراجا .

وهذا ما من شأنه إعطاء صورة مصغرة عن واقع الأسرة الجزائرية وهذا ما من شأنه إعطاء صورة مصغرة عن واقع الأسرة الجزائرية التي ما زالت وتفضل العيش في كنف الأسرة الكبيرة بدل الأسرة النووية إما بشكل اختياري أو إجباري نتيجة نقص الإمكانيات المادية التي لا تسمح بتحقيق الاستقلالية .

الجدول رقم (8) يبين توزيع المبحوثين حسب نوع النشاط الممارس .

نوع النشاط	العدد	النسبة %
تجارة بمختلف أنواعها	73	97،33
أجير	02	2،66
المجموع	75	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية الذين شملتهم الدراسة يتمثلون في شباب يمارسون تجارة بمختلف أنواعها ، حيث طغت هذه الفئة على عينة البحث لتشكل نسبة 97،33 منها ، مقابل نسبة ضئيلة تعادل 2،66 % من أفراد العينة هم ممن يعملون كأجراء لكن بدون إطار قانوني من وثائق وتأمين وغيرها ، وكلاهما يمثل أحد أوجه الأنشطة غير الرسمية .

خلاصة :

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجداول الإحصائية التي جمعت عددا من صفات المبحوثين وبياناتهم تم التوصل إلى حصر لهذه البيانات تفيد أن أغلبية المبحوثين هم من فئة الذكور الذين يتراوح سنهم بين 18سنة كحد أدنى و 40 سنة كحد أقصى ، كما أن معظمهم من ذوي المستوى التعليمي المتوسط والثانوي ونسبة قليلة من خريجي الجامعة ، بالإضافة إلى كون غالبية أفراد العينة من العزاب ، مقابل نسب قليلة من المتزوجين ، والخاصية الأخرى لأفراد العينة تكمن في كون معظمهم ينتمون لأسر عدد افرادها كبير . أسر ممتدة . وفي الأخير فإنهم يجتمعون في صفة واحدة مشتركة تتمثل في ممارسة أنشطة غير رسمية ، أي ينشطون في سوق العمل غير الرسمي .

الفصل الخامس

المؤهلات وتوازنها مع شروط التوظيف

تمهيد :

في سياق أطروحة الشباب والعمل التي كانت جوهر مسار البحث النظري ، نصل في مرحلة البحث الميداني إلى محاولة القيام بإسقاطات على واقع ظاهرة العمل غير الرسمي في أوساط الشباب ، وبغرض استكمال شروط البحث السوسيولوجي الميداني نصل إلى مرحلة إختبار الفرضيات وفي هذا الإطار سوف يكون هذا الفصل مخصصا لتحديد أبعاد العلاقة بين متغيرين من متغيرات الدراسة وهما الاقتصاد غير الرسمي وتوازن المؤهلات مع شروط التوظيف ، فقد لاحظنا من خلال الفصول النظرية أم سياسة وآليات التشغيل تستمد قيمتها وأهميتها من النتائج التي تحققها على مستوى سوق العمل ، هذه الأخيرة التي تشهد تناقضات ولدت سوق عمل مواز يشتغل فيه عدد لا بأس به من الشباب ، وفي هذا السياق سوف نحاول ربط العلاقة بين نمو هذا السوق ومدى كون عامل توازن المؤهلات مع متطلبات الالتحاق بمناصب العمل المأجورة سببا في توجه الشباب نحو قطاع النشاط اللارسمي .

الجدول رقم (9) يبين توزيع آراء المبحوثين حول أسباب ميل الشباب نحو العمل غير الرسمي.

السبب	التكرار	النسبة
غياب الشهادات ومحدودية المستوى الدراسي	24	32
غياب أو نقص الخبرة المهنية	05	6،66
غياب الرأسمال الاجتماعي(المعريفة)	39	52
إلتزامات الخدمة الوطنية	07	9،33
المجموع	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين يرجعون سبب ميل الشباب نحو الأنشطة غير الرسمية بدل الاجتهاد في البحث عن وظيفة مستقرة إلى ضيق شبكة العلاقات أو الرأسمال الاجتماعي ، حيث يمثلون 52% من إجابات المبحوثين ، في حين أرجع 32 % منهم السبب إلى عدم توفر الشهادات العلمية اللازمة ومحدودية المستوى الدراسي ، فيما نجد أن 9،33 % يردون السبب إلى التزامات الخدمة الوطنية التي يرون أنها تحول بينهم وبين الحصول على عمل ، أما أقل نسبة والتي تساوي 6،66 %فتمثل المبحوثين الذين ربطوا توجه الشباب نحو العمل غير الرسمي بعامل غياب الخبرة الذي يعد شرطا من شروط الحصول على وظيفة مهما كانت ، وهذا ما لا يسمح في رأيهم بالحصول على عمل مستقر .

هذه أهم الأسباب التي حاولنا حصرها بالتركيز على أهمها والتي اشترك الأغلبية في التركيز على أحدها المتمثل في الرأسمال الاجتماعي ، والتي تمكننا من لاسم صورة عن واقع سيرورة عملية التوظيف في الجزائر التي تسودها تطغى عليها حسب إجابات المبحوثين اعتبارات أقل ما يقال عنها أنها غير موضوعية ، والتي يعبر عنها الشباب في قاموسهم الخاص بمصطلحات وعبارات مختلفة على غرار " عندك معريفة تخدم ما عندكش ما كان لاه تشقى " فالمعريفة أو المحسوبية أصبحت كلمة السر في طريق الوصول نحو منصب العمل ، مما يعبر عن وجود أزمة ثقة عميقة من طرف الشباب اتجاه الطرق التي تتم بها عملية انتقاء الأفراد للعمل ، والتي عادة ما تتدخل فيها الاعتبارات الشخصية ولعبة المصالح الشخصية والمجاملات على حساب الموضوعية ، والضحية في نهاية المطاف هو

الشاب البسيط الذي لا يملك من يدعمه أو يسند ظهره مهما كان مستواه العلمي أو درجة تأهيله لتضيع منه الفرصة لصالح من يملك الدعم ، حتى لو كان لا يستحقها .

وفي سياق آخر تأتي عقبة أخرى في مسار الشاب نحو عالم الشغل والتي صنفتها إجابات المبحوثين في المرتبة الثانية ، والمتمثلة في المستوى الدراسي الذي يعد شرطا جوهريا من شروط الحصول على عمل ، وهو شرط لا يتوفر لدى نسبة كبيرة من الشباب الذين شملتم الدراسة حيث أن أغلبهم لا يتعدى المتوسط أو الثانوي(الجدول رقم 03) مما يجعلهم أمام حتمية البحث عن مصدر رزق خارج حدود المؤسسات وهو ما لا يمنحه إلا سوق العمل الموازي الذي لا يتطلب الانخراط فيه أي قدر من التأهيل العلمي باستثناء بعض المهارات في التسويق و التعامل مع الزبائن والمتعاملين .

الجدول رقم (10) يبين توزيع المبحوثين حسب مدى رضاهم عن سياسة وبرامج التشغيل.

الرأي	التكرار	النسبة
راض	–	–
راض نوعا ما	31	41،33
غير راض	44	58،66
المجموع	75	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن الفئة الأكبر من المبحوثين يمثلها من صرحوا بعدم رضاهم عن سياسة وبرامج التشغيل التي تعمل بها الدولة للقضاء على البطالة حيث يمثلون نسبة عالية تقدر ب 58،66 % ، مقابل 41،33 % عبروا عن رضاهم ولكن نسبيا مع إضافة ملاحظة نوعا ما ، في حين لايوجد أي مبحوث عبر عن رضاه التام عن سياسة وبرامج التشغيل التي تعمل بها الدولة .

وتمثل هذه الحالة من عدم الرضا انعكاسا لحالة الركود التي يعيشها سوق العمل الذي لم يعد قادرا على خلق فرص عمل تناسب الوضع سواء من الناحية النوعية أي فرص عمل تناسب التخصصات وحتى المستويات أو الكمية التي تلبي الطلب المتزايد على الشغل .

وإن دلت هذه النتائج على شيء فهي إنما تدل على حالة التذمر أو تعبر عن حالة السخط والتذمر التي يعيشها الشباب نتيجة عدم وجود برامج واستراتيجيات يمكن أن تحتوي طموحاتهم المتمثلة في الحصول على عمل

كخطوة أولى لتحقيق مشاريعهم المستقبلية ، ففي رأيهم السياسات والبرامج المختلفة التي تعمل بها الدولة لا تسمح لهم بدخول عالم الشغل والانخراط فيه ، لذلك فهذه الوضعية وهذا التذمر أصبح ينعكس حتى على رؤية الشباب وتصورهم لفكرة العمل بشكل عام ، بحيث غابت ثقافة العمل عن أذهان الشباب وأصبح فكرهم محصورا حول كيفية الحصول على القوت بغض النظر عن نوع العمل .

الجدول رقم (11) يبين العلاقة بين المستوى الدراسي والمعاناة من البطالة .

المعاناة من البطالة / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
أمي	–	–	–	–	–	–
يقرأ ويكتب	–	–	–	–	–	–
إبتدائي	02	50	02	50	04	100
متوسط	30	96،77	01	3،23	31	100
ثانوي	24	96	01	04	25	100
جامعي	12	80	03	20	15	100
المجموع	68	90،66	07	9،33	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يميل نحو فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم قد عانوا من البطالة قبل ممارسة نشاطهم الحالي وذلك بنسبة تقدر ب 90،66 % ، مقابل نسبة 9،33 % فقط من المبحوثين صرحوا أنهم لم يعانوا ولم يعيشوا حالة البطالة وإنما كان نشاطهم الحالي أول خطوة لهم في سوق العمل .

إن فئة المبحوثين الذين عانوا من البطالة أغلبهم من ذوي المستوى التعليمي المتوسط بنسبة تقدر ب 96،77% ، مقابل نسبة 3،23% منهم لهم مستوى متوسط لكنهم لم يعانوا من البطالة .

في حين نجد أن فئة المبحوثين الذين عانوا من البطالة ويملكون مستوى ثانوي تقدر نسبتهم ب 96% ، مقابل 04% مستواهم ثانوي ولم يعانوا من البطالة .

كما أن المبحوثين عانوا من البطالة رغم كونهم من خريجي الجامعة تقدر نسبتهم ب80 % ، مقابل 20 % منهم خريجوا جامعة ولم يعانوا من البطالة .

أما المبحوثون الذين عانوا من البطالة ومستواهم لا يتعدى الابتدائي تقدر نسيتهم ب 50 % ، مقابل 50% أيضا لم يعانوا من البطالة رغم كونهم محدودي المستوى (ابتدائي).

ونلاحظ غياب تام لفئة المبحوثين سواء الأميين أو الذين يقرؤون ويكتبون فقط ممن عانوا أو لم يعانوا من البطالة .

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة كبيرةمن المبحوثين عانت من البطالة ، كما أن أغلب هؤلاء يتراوح مستواهم التعليمي بين المتوسط والثانوي ، في حين هناك نسبة أقل من الجامعيين ونسبة أخرى ضئيلة من ذوي المستوى الابتدائي .

ويمكن تفسير هذا الارتفاع في نسبة المعانين من البطالة في أوساط محدودي المستوى التعليمي بغياب إستراتيجية للتكفل بهذه الفئة التي هي في غالب الأحيان تضم المتسربين من مقاعد الدراسة الذين لا يجدون فرصة للاندماج في سوق العمل ، فلا هم واصلوا تعليمهم وحصلوا على شهادات تعينهم على تحقيق مشاريعهم ، ولا هم وجدوا من يتكفل بهم ويوجههم نحو تكوين معين يعينهم على كسب حرفة ، فحتى التسجيل في مراكز التكوين المهني يتطلب مستوى لا يقل عن الثانوي في كثير من التخصصات إن لم نقل معظمها . وهو ما لا يتوفر لدى أغلبية المبحوثين .

ومما يعزز فكرة عجز الدولة عن التكفل بالقوى العاملة وجود فئة من حاملي الشهادات الجامعية يمارسون هذا النوع من النشاط الذي لم يعد حكرا على محدودي المستوى بل صار يستقطب حتى حاملي الشهادات الجامعية وشهادات التكوين ممن ضاقت بهم السبل بحثا عن فرص عمل مستقرة تضمن مستقبلهم .

إن البطالة التي يعاني منها الشباب والتي تدفع بهم في كثير من الأحيان للتوجه نحو ممارسة أنشطة خارج الإطار الرسمي .كما هو الحال بالنسبة لعينة بحثنا التي هي عبارة عن شباب عانى أغلبهم من البطالة مما جعلهم يلجأون للعمل بدون وثائق ولا تأمين .

وهذه المعطيات تعزز مرة أخرى فكرة أن محدودية المستوى التعليمي للشباب هي أحد العوامل المساعدة على جرهم نحو النشاط التجاري الموازي الذي أصبح بالنسبة لهم ملاذا أسهل .

الجدول رقم (12) يبين توزيع مواقف الشباب من مدى تلاؤم سياسة التشغيل مع المؤهلات المتوفرة حسب مستواهم الدراسي .

تلاؤم المؤهلات مع سياسات التشغيل المستوى الدراسي	نعم (تتلاءم)		لا (لا تتلاءم)		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
أمي	–	–	–	–	–	–
يقرأ ويكتب	–	–	–	–	–	–
ابتدائي	03	100	–	–	03	100
متوسط	02	7،7	24	92،3	26	100
ثانوي	15	44،1	19	55،9	34	100
جامعي	08	53،33	07	46،66	15	100
المجموع	25	33،33	50	66،66	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يميل نحو فئة المبحوثين الذين يرون أن سياسة وبرامج التشغيل لا تتلاءم مع الشهادات والمؤهلات التي يحوز عليها الشباب وهم يمثلون نسبة 66،66% من مجموع المبحوثين مقابل نسبة 33،33 % يرون أن الشهادات والمؤهلات تتوافق وتتلاءم مع سياسات وبرامج التشغيل .

يلاحظ أن فئة المبحوثين الذين يرون عدم وجود توافق بين سياسة التشغيل و المؤهلات أغلبهم مستواهم التعليمي متوسط حيث يعبر عنهم بنسبة 92،3% ، مقابل نسبة 7،7 % ممن مستواهم متوسط يرون وجود توافق بين المؤهلات المتوفرة والسياسات المتبعة في مجال التشغيل .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يرون عدم وجود توافق ومستواهم ثانوي فهم يمثلون نسبة 55،9 % ، مقابل 44،1% من ذوي المستوى الثانوي يرون عدم وجود توافق .

كما نجد أن المبحوثين الذين يرون وجود توافق بين المؤهلات والسياسات من الجامعيين فيمثلون نسبة تساوي 53،33% ، مقابل 46،66 % من الجامعيين عدم توافق أو تلاؤم المؤهلات .

نستنتج من خلال نتائج الجدول أغلبية المبحوثين يرون أن هناك فجوة بين قائمةالمؤهلات المتوفرة في سوق العمل من جهة وبين البرامج والآليات التي تعمل بها الدولة من حيث التشغيل ، لذلك لاحظنا أن معظم

إجابات المبحوثين تصب في هذا الإطار وتدرك كذلك حجم هذه الفجوة ، فمعظم المبحوثين وعلى اختلاف مستواهم العلمي كانت آراؤهم سلبية فيما يخص هذا الجانب .

وبالنظر إلى المستوى الدراسي فإن الجامعيين هم أكثر المتضررين من هذه المشكلة أو الفجوة فهم أكثر من يعاني من تقلبات سوق العمل وغياب استراتيجة للتكفل بهذه الشريحة التي تملك مستوى من التأهيل يسمح لها بدخول سوق العمل مباشرة ، غير أن التناقض الحاصل في سوق العمل ، غير أن هذا لا ينفي أن البقية أو محدودي المستوى الدراسي لا يعانون أو لا يتضررون من هذه الفجوة ولكنهم على الأقل لا يتوقعون الشيء الكثير من سوق العمل الرسمي ويفضلون منذ البداية الاعتماد على أنفسهم .

وبهذا يمكن لنا أن نخلص في النهاية إلى أن أحد أسباب المشكلة الاقتصادية في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى عوامل لها صلة بثقافة التسيير إذا ما تحدثناعن السلطة ، وبذهنية الأفراد ومدى إدراكهم للتحول الحاصل في جميع المجالات ومدى تكيفهم وتقبلهم له وكذا استعدادهم للتعاطي معه ، هذا إذا تحدثنا عن القوة العاملة .

الجدول رقم (13) يبن العلاقة بين المستوى الدراسي و دوافع التوجه نحو العمل غير الرسمي.

إجباريةأو ختياريةاالعمل الحالي / المستوى الدراسي	مجبر		مخير		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
أمي	–	–	–	–	–	–
يقرأ ويكتب	–	–	–	–	–	–
إبتدائي	02	66،67	01	33،33	03	100
متوسط	32	100	–	–	32	100
ثانوي	22	88	03	12	25	100
جامعي	14	93،33	01	6،67	15	100
المجموع		93،33	05	6،67	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يميل نحو فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم وجدوا أنفسهم مجبرين على التوجه نحو ممارسة ون نشاطهم الحالي ، حيث يمثلون نسبة تساوي 93،33 % من مجموع العينة ،

مقابل نسبة 7،67 % فقط ممن صرحوا أنهم لم يكونوا مجبرين و إنما كان توجههم لهذا النشاط باختيار منهم ، أي ربما كانت لديهم فرص أخرى لكنهم فضلوا التوجه نحو هذا النشاط بالتحديد .

إن فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم وجدوا أنفسهم مجبرين على التوجه نحو العمل في إطار غير رسمي من ذوي المستوى التعليمي المتوسط تساوي نسبتهم 100 %،مقابل نسبة منعدمة عند الذين مستواهم متوسط و قالوا أنهم كانوا مخيرين أي كانت لهم فرص أخرى للعمل .

بينما نجد أن فئة المبحوثين الذين قالوا أنهم وجدوا أنفسهم مجبرين على التوجه نحو سوق العمل غير الرسمي رغم كونهم حاصلين على شهادات جامعية تعادل نسبتهم 93،33% ، في مقابل نسبة 6،67 % حاصلون على شهادات جامعية لكنهم اختاروا دخول سوق العمل من بوابة الأنشطة غير الرسمي بدل البحث عن وظيفة تناسب مستواهم العلمي .

كما نلاحظ أن من بين المبحوثين فئة ممن وجدوا أنفسهم مجبرين على دخول سوق العمل غير الرسمي هم ممن مستواهم ثانوي ، حيث تعادل نسبتهم 88% ، في مقابل 12 %مستواهم ثانوي غير أنهم صرحوا أنهم كانوا مخيرين من حيث دخول سوق العمل عبر بوابة الأنشطة غير الرسمية .

كما نجد أن فئة المبحوثين الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على دخول سوق العمل غير الرسمي بسبب كون مستواهم لا يتعدى الابتدائي تعادل نسبتهم 66،67 % ، مقابل نسبة33،33 % ممن كانوا مخيرين رغم أن مستواهم لا يتجاوز الابتدائي .

ونلاحظ غياب تام لفئة المبحوثين الذين وجدا أنفسهم إما مجبرين أو مخيرين من حيث دول سوق العمل غير الرسمي من الأميين وحتى ممن يقرؤون ويكتبون فقط .

أهم ما يمكن ملاحظته في بيانات هذا الجدول هو الارتفاع الكبير في نسبة المبحوثين الذين قالوا أنهم دخلوا مجبرين سوق العمل غير الرسمي ، ومن بين أهم خصائص هذه الفئة أن مستواهم التعليمي يتراوح بين المتوسط والثانوي ،كما نلاحظ انخفاض عند ذوي المستوى الابتدائي وغياب تام لعديمي المستوى التعليمي ، وما يثير التساؤل والانتباه هنا أيضا هو وجود فئة معتبرة من حاملي الشهادات الجامعية المنخرطين في نشاطات غير رسمية لا تتناسب ومستواهم العلمي مما يوحي بوجود خلل في سوق العمل التي أصبحت عاجزة عن استيعاب القوى العاملة من جميع المستويات التعليمية خاصة محدودي المستوى ممن توقفوا عن الدراسة في المرحلة الابتدائية ، المتوسطة والثانوية ، وامتد هذا العجز ليشمل حاملي الشهادات العلمية . ولو بدرجة أقل. ممن لم يجدوا لأنفسهم مكانا في سوق العمل النظامي بوظائف تتناسب وتكوينهم الأكاديمي والسنوات الطويلة التي قضوها في التعليم ،

وهذا ما يمثل بالفعل استنزافا لطاقة جزء مهم من القوة العاملة بدل وضعها في مسارها الصحيح واستغلالها بطريقة منتجة قوامها الاستثمار في الثروة البشرية التي يمثل الشباب ركيزتها الأساسية

إن النتيجة الأهم والتي يمكن الخروج بها من خلال التمعن في نتائج و أرقام هذا الجدول هو وجود علاقة عكسية قوية بين المستوى الدراسي والميل نحو قطاع النشاط غير الرسمي .

الجدول رقم (14) يبين توزيع آراء المبحوثين حول مدى مسؤولية الدولة عن تنامي العمل الفوضوي حسب تصريحهم حول أسباب العزوف عن الوظائف والتوجه نحو العمل غير الرسمي .

أسباب العزوف هل الدولة مسؤولة عن تنامي العمل الفوضوي	نقص الشهادات		غياب الخبرة		ضيق شبكة العلاقات		إلتزامات الخدمة الوطنية		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم(مسؤولة)	19	31،66	02	3،33	35	58،33	04	6،66	60	100
لا(غير مسؤولة)	05	33،33	02	13،33	05	33،33	03	20	15	100
المجموع	24	32	04	5،33	40	53،33	07	9،33	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يميل نحو فئة المبحوثين الذين يرجعون سبب ميل الشباب نحو العمل في قطاع النشاط غير الرسمي بدل البحث عن وظائف في القطاع النظامي إلى عامل ضيق شبكة العلاقات أو الرأسمال الاجتماعي حيث يمثلون نسبة 53،33 % ، تأتي بعدها فئة الذين يرجعون السبب لكون العاملين في القطاع اللارسمي من محدودي المستوى التعليمي أي نقص و غياب الشهادات العلمية التي تمثل نسبة 32 % ، في حين نجد أن 9،33 % منهم يرجعون السبب إلى عامل الخدمة الوطنية والتزاماتها التي تحول بينهم وبين الوظائف ، وفي الأخير نجد فئة المبحوثين الذين يرون أن السبب أو العائق يكمن في غياب عنصر الخبرة الذي يكاد يكون شرطا قارا من شروط التوظيف .

إن فئة المبحوثين الذين يرجعون سبب توجه الشباب إلى الأنشطة غير الرسمية بدل البحث عن وظائف مأجورة أغلبهم قالوا أن الدولة مسؤولة مباشرة عن تنامي العمل الفوضوي حيث يمثلون نسبة 58،33 % ، في حين أن 31،66 منهم يلقون بالمسؤولية على الدولة في استفحال الأعمال الفوضوية وفي نفس الوقت يرون في نقص الشهادات العلمية أو تدني المستوى التعليمي للشباب سببا في توجههم نحو قطاع العمل غير الرسمي ، أما

6،66% منهم فيربطون بين التزامات الخدمة الوطنية كعامل يحول بين الشباب والوظائف وفي نفس الوقت يلقون بمسؤولية تنامي العمل الفوضوي على الدولة ، بينما هناك 3،33 % يلقون بالمسؤولية على الدولة ، في حين يرون عامل غياب الخبرة سببا في عدم حصول الشباب على فرص عمل مأجورة وبالتالي توجههم نحو قطاع النشاط غير الرسمي .

بالمقابل فإن المبحوثين الذين يعزون سبب ميل الشباب نحو القطاع غير الرسمي إلى ضيق شبكة علاقاتهم الاجتماعية أو الرأسمال الاجتماعي وكذلك عامل تدني المستوى التعليمي وغياب الشهادات بينما لا يرون أن الدولة مسؤولة عن تنامي سوق العمل الفوضوي ممثلون بنسب متساوية تعادل 33،33 % ، بينما من يربطون بين التزامات الخدمة والوطنية كسبب من أسباب عزوف الشباب نحو العمل غير الرسمي وبين عدم مسؤولية الدولة عن تنامي العمل الفوضوي تعادل نسبتهم 20 % ، وفي الأخير نجد فئة من يرجعون السبب إلى عامل غياب الخبرة وفي نفس الوقت لا يرون في الدولة طرفا مسئولا عن استفحال العمل غير الرسمي يمثلون نسبة 13،33%.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة كبيرة من المبحوثين يربطون بين عامل ضيق شبكة العلاقات الاجتماعية . المعريفة مكانش . على حد تعبيرهم وبين عدم حصولهم على عمل مما يدفعهم للعمل في سوق النشاط غير الرسمي ، كما أن نسبة معتبرة لا تقل بكثير عنهم تعتبر تدني المستوى التعليمي من حاجزا يحول بين الشباب والوظائف ، و أغلب هؤلاء يلقون بمسؤولية استفحال ظاهرة العمل خارج الإطار الرسمي على عاتق الدولة التي يرون فيها السبب المباشر لتنامي ظاهرة العمل الفوضوي من خلال السياسات العرجاء التي تتبناها و التي لا تتوافق في كثير من الأحيان مع معطيات الواقع ، من خلال حلول ارتجالية ة ترقيعية لا تحمل في طياتها أي بعد استراتيجي ، فهي ليست أكثر من مسكنات تطيل في عمر الأزمة بدل أن توجد حلول جذرية مما يضع الشباب الباحث عن العمل أمام خيارات محدودة أسهلها ممارسة نشاطات تجارية غير مرخصة .

ويمكن تفسير هذه العلاقة القوية بين مسؤولية الدولة عن ظاهرة العمل الفوضوي وبين عنصري الرأسمال الاجتماعي و تدني المستوى التعليمي كعامل من عوامل عزوف الشباب عن العمل في القطاع الرسمي وبالتالي التوجه نحو سوق العمل الموازي عبر بوابة الأنشطة غير المرخصة .

ولو حاولنا تصور نموذج نحلل ونفسر من خلاله هذه العلاقة بين طرفي اللعبة هنا المتمثلين في الدولة أو السلطة و الشباب الباحث عن مكان له ضمن نسق سوق العمل ، فلن نجد أفضل من نموذج التحليل اللاستراتيجي ، فالعلاقة هنا هي عبارة عن علاقة قوة بين فاعلين أو طرفي صراع يسعى كل منهما للاتفاف على

الآخر " إن علاقات الفاعلين فردية أو جماعية بينهم وفي المشكل الذي يعنيهم يسجل إذا داخل حقل غير متساو مبني من طرف علاقات قوة وتبعية "[1]

وللتخلص من هذه التبعية يلجأ الفاعل أو الشاب إلى تبني استراتيجية خاصة للخروج من الأزمة أو حل المشكلة التي تعني الطرفين والمتمثلة في الشغل .

الجدول رقم (15) يبين توزيع آراء المبحوثين حول صحة مقولة عدم جدوى الدراسة في الحصول على العمل .

الرأي	التكرار	النسبة %
صحيحة	60	80
خاطئة	15	20
المجموع	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين يوافقون على الفكرة التي ترى عدم وجود أي جدوى من الدراسة التي في رأيهم لا تساعدهم في الحصول على العمل حيث يمثلون نسبة تعادل 80 % من مجموع المبحوثين ، مقابل نسبة 20 % يرون عدم صحة هذه الفكرة .

من خلال تحليلنا للجدول نستنتج أن هناك عددا كبيرا من الشباب يؤيدون الفكرة التي تقول أنه لاجدوى من الدراسة والتي في رأيهم لا طائل منها فهي لا تساعدهم في الحصول على عمل و دخول عالم الشغل ، ففي نظرهم أن الشهادات العلمية فقدت بريقها وقيمتها ضمن سوق العمل ، والدليل على ذلك بروز ظاهرة جديدة في السنوات الأخيرة تتمثل في بطالة حاملي الشهادات الجامعية ، فبعد أن كانت مكانتهم في سوق العمل مضمونة انقلبت الأمور وأصبحت الشهادات بدون جدوى ، فالشاب الذي يفني سنين طويلة من حياته في سبيل الحصول على شهادة جامعية يصطدم في نهاية المطاف بواقع مر يتمثل في عدم تمكنه من الحصول على منصب عمل يناسب تخصصه والسنوات الطويلة التي قضاها سعيا وراء هذه الشهادة على أمل أن تكون له مفتاحا لولوج بوابة الشغل ، غير أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد إذ أن أصحاب الشهادات الجامعية فقدوا بريقهمومكانتهم كنخبة في المجتمع كانعكاس لمكانته في مجال سوق العمل التي فقدوها أصلا .

[1] Michel Crozier . Erhard Fridberg ,opcit , p 24 .

هذا الأمر وإن دل على شيء فإنما يدل على وجود فجوة عميقة بين قطاع التعليم وسوق العمل ، فإما أن قطاع التعليم أصبح عاجزا عن تمويل سوق العمل بالكفاءات المطلوبة سواء من حيث التخصصات أو من حيث درجة التأهيل نتيجة غياب التنسيق بين القطاعين ، أو أن سوق العمل أصبحت تعاني عجزا يمنعها من استيعاب كل القوى العاملة نتيجة بطء وتيرة النمو التي لا تسمح بخلق مناصب عمل جديدة تستوعب الطلب المتزايد على الشغل ، والنتيجة في الحالتين واحدة بطالة متفشية وشهادات بدون جدوى وسوق عمل راكد ، أما الحل الأسهل فهو السعي أو البحث عن العمل في مجال الأنشطة غير المرخصة .

الجدول رقم (16) يبين توزيع آراء المبحوثين حول تلاؤم المؤهلات مع متطلبات التطور الاقتصادي حسب تصريحهم عن دور ضعف المستوى التعليمي في زيادة التوجه نحو العمل غير الرسمي.

ضعف المستوى يفرض التوجه نحو العمل غير الرسمي ملاءمة الشهادات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم (تتلاءم)	29	74،36	10	25،64	39	100
لا (لاتتلاءم)	22	61،11	14	38،89	36	100
المجموع	51	68	24	32	75	100

نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يميل نحو فئة المبحوثين الذين يرون أن تدني المستوى التعليمي التعليمي للشباب هو الذي يفرض عليهم التوجه نحو قطاع العمل غير الرسمي بما أن مستواهم لا يتيح لهم فرصة الحصول على عمل أو وظيفة مستقرة حيث يمثلون نسبة 68 % ، في مقابل 32% لا يرون فيه سببا في التوجه نحو العمل غير الرسمي .

إن فئة المبحوثين الذين يرون في تدني المستوى التعليمي هو السبب في ميل الشباب نحو قطاع النشاط غير الرسمي أغلبهم يرون أن مختلف السياسات التي تعمل بها الدولة في مجال التشغيل تتلاءم و تتناسب مع المؤهلات التي المتوفرة في سوق العمل وذلك بنسبة 74،36% ، مقابل نسبة تعادل 25،64 ممن لا يرون في تدني المستوى التعليمي سببا للتوجه نحو القطاع غير الرسمي مع ذلك يقولون أن سياسة الدولة تتناسب مع المؤهلات المتوفرة في سوق العمل .

بالمقابل فإن فئة المبحوثين الذين يعتقدون أن تدني المستوى التعليمي للشباب هو السبب وراء توجههم للعمل في القطاع الموازي وفي نفس الوقت يعتقدون أن سياسة التشغيل لا تتلاءم والمؤهلات المتوفرة يمثلون نسبة 61،11%، مقابل نسبة 38،89 % لا يرون وجود علاقة بين تدني المستوى التعليمي و التوجه نحو القطاع غير الرسمي ومع ذلك صرحوا أن سياسة التشغيل لا تتلاءم والمؤهلات المتوفرة لدى الشباب في سوق العمل .

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن نسبة كبيرة من الشباب يعتقدون أن ضعف المستوى التعليمي هو السبب وراء التوجه نحو قطاع النشاط غير الرسمي كما أن نسبة كبيرة من هؤلاء يرون وجود توافق بين سياسة الدولة في مجال التشغيل وبين ما هو متوفر من مؤهلات لدى الشباب .

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن المستوى التعليمي من حيث عدم توفره كشرط من شروط التوظيف لدى نسبة كبيرة من المبحوثين يمثل أحد العوائق التي يمكن أن تقف في طريق الشاب للحصول على وظيفة محترمة مما يجرهم على مضض لاختيار نهج آخر لدخول سوق العمل بممارسة أعمال بسيطة تناسب مستواهم ، خاصة وأن عددا كبيرا منهم يرون أن ما هو متوفر من كفاءات في سوق العمل خاصة لدى الشباب الناشط في السوق الموازي لا يتناسب مع البرامج والسياسات التي تعمل بها الدولة للقضاء على البطالة ، هذه البرامج التي عادة ما تكون موجهة لأصحاب الشهادات ، وأبرز مثال على ذلك عقود ما قبل التشغيل التي يستفيد منها فقط من يتجاوز مستواهم الثالثة ثانوي فما فوق ، ولا مكان فيها لمحدودي المستوى .

الجدول رقم (17) يبين توزيع آراء المبحوثين حول صحة مقولة عدم جدوى الدراسة في الحصول على العمل حسب اعتقادهم حول دور ضعف المستوى التعليمي في التوجه نحو العمل غير لرسمي .

اضعف المستوى يفرض التوجه نحو العمل غير الرسمي / الرأي	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
صحيحة	41	68،33	19	31،67	60	100
خاطئة	11	73،33	04	26،67	15	100
المجموع	52	69،33	23	30،67	75	100

نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يميل نحو فئة المبحوثين الذين يعتقدون أن تدني المستوى التعليمي للشباب هو السبب وراء توجههم للعمل في القطاع غير الرسمي بدل الاجتهاد في البحث عن وظيفة حيث نجدهم

ممثلين بنسبة 69،33 % من مجموع المبحوثين ، مقابل نسبة 30،67 % منهم لا يعتقدون أن تدني المستوى التعليمي هو السبب .

إن فئة المبحوثين الذين يعتقدون أن السبب وراء توجه الشباب نحو القطاع غير الرسمي يعود لتدني مستواهم التعليمي أغلبهم يظنون أن فكرة عدم جدوى الدراسة في الحصول على العمل خاطئة حيث يمثلون نسبة 73،33% ، مقابل نسبة 26،67 يظنون هذه الفكرة صحيحة لكنهم لا يعتقدون أن تدني المستوى التعليمي هو السبب وراء لجوء الشباب لسوق العمل الموازي .

بالمقابل فإن فئة المبحوثين الذين لا يعتقدون أن ضعف المستوى التعليمي هو الذي يؤدي بالشباب نحو قطاع النشاط غير الرسمي وفي نفس الوقت يؤيدون فكرة عدم جدوى الدراسة في توفير فرص العمل يمثلون نسبة 68،33 % ، مقابل نسبة 31،66 % يؤيدون الفكرة لكنهم لا يعتقدون أن تدني المستوي التعليمي هو السبب في عدم الاجتهاد في البحث عن الوظائف وبالتالي اللجوء إلى العمل في السوق غير الرسمي .

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن نسبة كبيرة من المبحوثين يعتقدون أن ضعف المستوى التعليمي للشباب وعدم حيازتهم لشهادات علمية هو الذي يدفع بهم إلى سوق العمل الموازي الذي لا يتطلب مستوى عاليا ، ومن بين هؤلاء كذلك نسبة كبيرة يؤيدون الفكرة القائلة أنه لا جدوى من الدراسة في توفير فرصة عمل.

هذه المعطيات من شأنها أن توضح لنا أبعادا حول دور التعليم الذي أصبح في نظر المبحوثين دون جدوى تذكر، فالمنظومة التربوية حسب هذا التحليل أصبحت عاجزة عن إحداث التوازن في سوق العمل عن طريق تزويد سوق العمل باليد العاملة عن طريق تكوين وتأهيل القوى العاملة ، هذه الأخيرة التي فقدت الثقة في دور التعليم كمفتاح من مفاتيح ولوج سوق العمل بعد أصبح كل من ينهي أو يتوقف عن الدراسة يجد نفسه بطالا بغض النظر عن مستواه العلمي ، فكم سمعنا أو عرفنا أشخاصا أفنوا سنوات من عمرهم في الدراسة ليجدوا أنفسهم في نهاية المطاف في نفس الكفة مع من لا يملك أدنى مستوى ، وهذا أمر من شأنه أن يجعله نادما على السنوات الطويلة التي _ ضيعها_ في الدراسة ، وهنا يبقى الحل الوحيد أمام الاثنين هو دخول سوق العمل غير الرسمي بدل الوقوف مكتوفي الأيدي للحصول على مصدر رزق يكفل ولو جزءا من احتياجاتهم .

الجدول رقم (18) يبين توزيع آراء المبحوثين حول مدى ملاءمة الشهادات مع التطور الاقتصادي حسب توقعهم لما يسمح به مستواهم وتكوينهم في الحصول على عمل مستقر .

هل ترى أن مستواك يسمح بالحصول على عمل	نعم (يسمح)		لا (لايسمح)		المجموع	
هل الشهادات تتلاءم مع التطور الاقتصادي	ت	%	ت	%	ت	%
نعم (تتلاءم)	29	85،30	05	14،70	34	100
لا (لاتتلاءم)	29	70،73	12	29،27	41	100
المجموع	63	84	17	16	75	100

نلاحظ أن الاتجاه العام يميل نحو فئة المبحوثين الذين يعتقدون أن مستواهم العلمي أو تكوينهم يسمح له لهم بالحصول على منصب عمل حيث يمثلون نسبة تعادل 84 % ، مقابل نسبة 16 % لا يرون أنهم مستواهم يحقق لهم هدف الحصول على وظيفة مستقرة .

إن بين المبحوثين الذين يعتقدون أن مستواهم العلمي يمكنهم من الحصول على عمل هناك 85،30 % يرون أن الشهادات التي يحوز عليها الشباب تتلاءم مع متطلبات التطور الاقتصادي الحاصل ، مقابل 70،14% منهم لا يعتقدون أن مستواهم يؤهلهم للحصول على فرصة عمل وهم في نفس الوقت يرون أن الشهادات المتوفرة لدى الشباب تتوافق مع متطلبات التحول الاقتصادي .

بالمقابل فإنه لدى فئة المبحوثين الذين لا يعتقدون أن مستواهم يضمن لهم فرصة في سوق العمل هناك نسبة 70،73 % يرون أن المؤهلات المتوفرة لا تواكب تحولات الاقتصاد ،في مقابل نسبة 29،27 % يرون أن عدم مواكبتها ويعترفون في نفس الوقت أن مستواهم لا يؤهلهم للحصول على منصب عمل مستقر .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثين يعتقدون أن مستواهم يسمح لهم بالحصول على عمل مستقر نظرا لما يملكون من مؤهلات ، غير أنهم في نفس الوقت يعتقدون أن الشهادات المتفرة على مستوى القوى العاملة غير متوازنة تماما مع تحولات سوق العمل التي أصبحت الكفاءة والاحترافية مفتاحها الأول ، فحتى أبسط المهن صارت تتطلب تحكما كبيرا في ظل سوق المنافسة التي تستقطب القوى العاملة المؤهلة وتعمل على تكوينها وتأهيلها بما يسمح لها بدخول سوق المنافسة بقوة ، والسيطرة على اكبر جزء من السوق و استمرار فيه

وهذا لا يكون إلا في ظل استقطاب جيد وانتقاء مدروس للعنصر البشري الذي يعد محطة البداية والنهاية والمحور الأول الذي عليه تبنى كل المشاريع .

الجدول رقم (19) يبين توزيع المبحوثين حسب ملكيتهم للشهادات العلمية أو التكوين .

هل تملك شهادة أو تكوين	العدد	النسبة %
نعم	28	37،33
لا	47	62،67
المجموع	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين هم ممن لا يملكون أي شهادة أكاديمية أو تكوين مهني حيث يمثلون نسبة 62،67 %، مقابل نسبة 37،33 من المبحوثين فقط ممن صرحوا أنهم يملكون إما شهادة علمية أو شهادة في التكوين المهني .

من خلال أرقام وبيانات الجدول يتضح لنا أن نسبة معتبرة من المبحوثين ليس لديهم أي نوع من التكوين الأكاديمي أو المهني بينا النسبة الأقل منهم يحوزون إما على شهادة علمية تتمثل في شهادة الليسانس بالنسبة لفئة الجامعيين ، وشهادات تكوين مهني تتراوح بين الكهرباء المعمارية ، التلحيم ، الترصيص الصحي، حلاقة ، نجارة ، سياقة وتربية الحيوانات وذلك بالنسبة للذين زاولوا تكوينا مهنيا .

الجدول رقم (20) يمثل توزيع آراء المبحوثين حول ما يسمح به مستواهم من عمل حسب ملكيتهم للشهادات أو التكوين

هل ترى أن مستواك يسمح بالحصول على عمل هل تملك شهادة أو تكوينا	نعم (يسمح)		لا (لايسمح)		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	28	82،35	06	17،65	34	100
لا	17	41،47	24	58،53	41	100
المجموع	46	61،33	29	38،67	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام للجدول يميل نحو فئة المبحوثين الذين يعتقدون أن مستواهم العلمي أو تكوينهم المهني يؤهلهم للحصول على عمل مستقر وذلك بنسبة 61،33 % من مجموع المبحوثين ، مقابل نسبة 38،66 % لا يرون أن مستواهم يهم أو يسمح أو يؤهلهم للحصول على أي فرصة عمل .

إن من بين المبحوثين الذين يعتقدون أن مستواهم العلمي أو تكوينهم يسمح لهم بالحصول على عمل مستقر هناك 82،35 %قالوا أنهم يملون شهادات إما في التكوين المهني أو شهادات علمية ، مقابل 17،65% يعتقدون أنهم مؤهلون للحصول على عمل مستقر رغم أنهم لا يحوزون على أي شهادة علمية أو تكوين متخصص .

بالمقابل فإنه من بين المبحوثين الذين لا يتوقعون الحصول على عمل مستقر لأنهم لا يملكون تكوينا أو شهادة تمثل نسبتهم 58،67 ، مقابل نسبة 47،41 لا يتوقعون أو لا يعتقدون أن مستواهم يؤهلهم للحصول على عمل رغم أنهم حاصلون على شهادات إما تعليمية أو تكوينية .

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثين يتوقعون ويعتقدون أو على الأقل لديهم الأمل في الحصول على فرصة عمل مستقرة أو وظيفة تلبي طموحاتهم ، كما أن أغلبية هؤلاء هم ممن يحوزون على شهادات إما أكاديمية . شهادة الليسانس بالنسبة للجامعيين . وشهادات أو دبلوم في التكوين المهني بالنسبة لغيرهم ممن زاولوا تكوينا .

الجدول رقم (21) يبين العلاقة بين رأي الشباب حول مقولة عدم جدوى الدراسة في الحصول على العمل و رأيهم حول مدى تلاؤم المؤهلات مع سياسة التشغيل.

عدم جدوى الدراسة	صحيحة		خاطئة		المجموع	
ملاءمة المؤهلات مع سياسة التشغيل	ت	%	ت	%	ت	%
نعم (تتلاءم)	17	80،95	04	19،05	21	100
لا (لا تتلاءم)	43	79،63	11	20،37	54	100
المجموع	60	80	15	20	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يميل نحو فئة المبحوثين الذين يعتقدون بصحة المقولة أو الفكرة المتداولة التي مفادها لاجدوى من الدراسة التي في رأيهم لا تنفعهم في الحصول على عمل حيث يمثلون نسبة 80 % ، مقابل نسبة 20 % يعتقدون أن هذه الفكرة خاطئة .

إنه من بين المبحوثين الذين يؤيدون فكرة أن الدراسة لا طائل منها وأنها لا تفيد في الحصول على العمل هناك 80،95 % يرون أن المؤهلات المتوفرة لدى الشباب لاتلاءم سياسة التشغيل التي تعمل بها الدولة ، في مقابل نسبة 19،05 % يعتقدون بعدم صحة الفكرة ، رغم ذلك يرون أن مؤهلات الشباب لا تناسب سياسة الدولة في مجال التشغيل .

بالمقابل فإنه من بين المبحوثين الذين لا يؤيدون فكرة عدم جدوى الدراسة في توفير منصب عمل فإن 79،63 % منهم يرون أن المؤهلات المتوفرة لدى الشباب لا تتماشى و سياسة الدولة في التشغيل .

من خلال تحليلنا لنتائج ومعطيات الجدول ندرك أن هنا نسبة كبيرة من المبحوثين الذين صرحوا أن الدراسة أوالشهادات لم تعد لها قيمة في سوق العمل يدركون أن سياسة وبرامج التشغيل لا تتلاءم مع ما هو موجود من ما هو متوفر في سوق العمل والعكس صحيح ، فمعظم آراء المبحوثين جاءت تقريبا لتعزز فكرة أن الدراسة أصبحت بدون جدوى ما دام هناك عدم وعي من السلطة في تنظيم سوق العمل وإحداث توازن بين ماهو متوفر من أيدي عاملة بكل مستويات تأهيلها من جهة وبين تكييف برامج وآليات التشغيل مع هذه المعطيات ، ثم إن هذا لا يمثل سوى شق واحد من المشكلة ، أما الشق الثاني فيتمثل في عدم تكيف ومواكبة القوى العاملة لمتطلبات سوق العمل ، فغياب التأهيل في ظل سوق عمل محلي يسير وفق إملاءات النظام الدولي الذي أصبح لا يعترف إلا بالأفضل ولا مكان فيه للرداءة ، فحتى أبسط الأعمال صارت تتطلبا احترافية وتأهيلا _ وليس فقط شهادة _ فنحن اليوم نعيش عصر التخصص أين البقاء للأفضل ، وهذه النقطة بالذات هي فعلا ما يخلق الفجوة الكبيرة في سوق العمل ، وإلا ما تفسير التناقض بين الارتفاع المذهل لمستوى البطالة في الجزائر وبالمقابل تواجد مكثف ليد عاملة أجنبية من مختلف الجنسيات تستنجد بهم الجزائر لإنجاز مشاريع كان الأولى أن تكون من نصيب مؤسسات جزائرية تشرف على إنجازها وسواعد جزائرية تعمل فيها .

استنتاج

إن الوقوف على أبعاد تلك العلاقة المتشابكة القائمة بين الشباب وسوق العمل مسألة تحتمل الكثير من التفسيرات والتأويلات ،كما أنها تخلف العديد من نقاط الظل التي ينبغي الغوص فيها ، ومن بين أهم أبعاد هذه العلاقة ذلك الجزء الذي شكل محور التساؤل في هذا الفصل والمتعلق أساسا بسوق العمل ومؤهلات الشباب المقبل على الأنشطة غير الرسمية ، وفي هذا السياق فقد قادنا التحليل المنتهج في هذه المرحلة من أجل تفكيك هذه العلاقة المركبة إلى مجموعة من التصورات التي من شأنها فك الغموض حول هذه العلاقة ، منها أن إقبال الشباب على الأنشطة غير الرسمية هو في واقع الأمر ليس سوى بحث منهم عن بدائل أفضل بما يتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم ، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن كل المنخرطين في هذه الأنشطة هم فقط من محدودي المستوى ، فقد أثبتت الدراسة وجود نسبة معتبرة من هؤلاء ممن يتمتعون بمستوى علمي عال غير أنهم لم يجدوا لأنفسهم موطأ قدم في سوق العمل النظامي .

فذلك الانتقال السلس والتلقائي من نسق التعليم إلى نسق سوق العمل والذي كان سائدا في فترة معينة أصبح جزءا من الماضي ، لأن الوضع اختلف بدخول روائز جديدة تؤثر وتتأثر بسياق الأحداث .

فميل الشباب نحو الأعمال الحرة (غير الرسمية) ورغبتهم في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية ، وحاجتهم للاندماج الاجتماعي و المهني تتعارض في كثير من الأحيان مع إمكانياتهم العلمية والمعرفية التي أضحت ضرورة ملحة خاصة في ظل العولمة التي وحدت كل المعايير ولم تترك أي مكان ل (السوسيال) أو سياسة (البريكولاج) التي كانت ومازالت تسير وفقها الذهنية الجزائرية ، لذلك يمكن القول ان مظاهر الاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل لا يرجع إلى عوامل اقتصادية محظة أو إلى نقص الإمكانيات المادية ، بقدر ماهو نتيجة حتمية لبعض الأنساق السوسيوثقافية للمجتمعات المتخلفة التي لم تعد قادرة على إعادة إنتاج نفسها من خلال تكييف إمكاناتها مع متطلبات السوق العالمية .

وبالعودة إلى العلاقة بين تدني المستوى التعليمي للشباب وإقبالهم على الأنشطة غير الرسمية والإقبال الكبير الذي يشهده سوق العمل الموازي ، فإننا من خلال احتكاكنا المباشر بالمبحوثين ثم اطلاعنا وتحليلنا لنتائج المعطيات الميدانية فإننا أدركنا أن هذه العلاقة تحمل عدة تفرعات ، غير أن الأبرز منها يتجلى في وجود علاقة سببية عكسية بين المستوى التعليمي ودرجة الميل نحو سوق غير الرسمي في أوساط الشباب الممارسين لأنشطة غير رسمية ، وهو ما تعززه إجابات المبحوثين التي ذهبت في مجملها لتؤكد على فرضية أن ضعف المستوى التعليمي للشباب هو أحد العوامل التي تسهم في إقبالهم على الأنشطة غير الرسمية بدل تضييع الوقت والاجتهاد في البحث

عن وظائف مستقرة في سوق عمل نظامي يعني هو الآخر عجزا في القدرة على استيعاب القوى العاملة الوافدة من كل المستويات التعليمية ودرجات التأهيل .

الفصل السادس

شروط التوظيف والأنشطة غير الرسمية

تمهيد :

يتمثل محور الاهتمام في هذا الفصل في تحليل مواقف الشباب من بعض القضايا من جهة وكيف يختلفون في ردود أفعالهم نحوها ، ومن جهة أخرى نحاول فهم سياق سلوكاتهم وتفسيرها انطلاقا من معطيات ميدانية ومعاشة وظروف ومتغيرات تلقي بظلالها على المشهد العام ، وسنحاول أن نقدم عرضا لمواقف الشباب وقيمهم المختلفة في ارتباطها بمشاكلهم الاجتماعية وما يعانونه من تقلبات يدفعون فاتورتها كل يوم .

هذا فضلا عن أننا سوف نركز على توظيف مفاهيم محورية وذات صلة عميقة بمشكلات الشباب وتظهر في الخطاب العام وتؤثر على سلوكاتهم .

وليس من شك أن اتساع نطاق البحث على هذا النحو سوف ينطوي على تحليلات اقتصادية وسياسية إلى جانب الإطار السوسيولوجي .

وفي نطاق تحليل المواقف سيكون هذا الفصل محاولة لتحليل موقف الشباب من بعض القضايا ذات الصلة بوضعيتهم الاجتماعية والأسباب المسئولة عن حالتهم المتردية من الناحية المهنية ، وهنا سوف نركز على مفاهيم مثل شروط التوظيف و تعقيداتها وعلاقتها بسلوكاتهم النشاطية في سوق العمل.

الجدول رقم (22) يبين رأي المبحوثين حول ما إذاكانت التعقيدات الإدارية والبيروقراطية سببا في العزوف عن الوظائف المأجورة .

الرأي	التكرار	النسبة%
نعم (تؤثر)	58	77،33
لا (لا تؤثر)	17	22،66
المجموع	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين يرون أن التعقيدات والمشاكل الإدارية والبيروقراطية التي يصطدمون بها تؤثر مباشرة أو تساهم في عزوفهم نفورهم وعزوفهم عن العمل وتدفع بهم إلى عدم الاجتهاد في البحث عن الوظائف وتفضيل العمل لحسابهم الخاص حيث تمثل هذه الفئة نسبة 77،33 % من مجموع المبحوثين مقابل نسبة 22،66 % لا يرون في هذه العراقيل الإدارية سببا في العزوف عن العمل المأجور .

يوضح لنا الجدول أن هناك نسبة كبيرة من المبحوثين يرجعون سبب عدم تمكن الشباب من الحصول على وظائف إلى المشاكل والتعقيدات الإدراية التي تساهم في تنفيرهم من العمل المأجور والوظائف وتدفع بهم بالتالي إلى محاولة البحث عن حلول أخرى لإعالة أنفسهم بدل البقاء مكتوفي الأيدي ، وذلك يكون بسلوك أسهل الطرق و المتمثلة في ممارسة أنشطة بسيطة تكفل لهم بعض الحاجيات المادية على الأقل .

ويمكن تفسير هذا الارتفاع في أعداد المبحوثين اللذين يلقون باللوم على المشاكل البيروقراطية انطلاقا معطيات الحياة اليومية حيث يصطدم الشخص بمجموعة من المعوقات الإدارية والتعقيدات التي لو أراد القيام بأبسط أمور الحياة كاستخراج وثيقة ما مهما كان نوعها فتصادفه مشاكل وتعقيدات لانهاية لها ، فما بالك إذا تعلق الأمر بطلب الحصول على عمل مهما كان بسيطا ، فتبدأ رحلة المتاعب بين مختلف المكاتب إما لاستخراج الوثائق المطلوبة التي تتطلب رحلات ماراطونية ذهابا وإيابا بين مختلف المصالح .

نستقرئ من معطيات الجدول أن جملة الشروط والتعقيدات الإدارية التي يواجهها الباحثون عن العمل هي أحد الأسباب التي تساهم في عزوف الشباب عن العمل الأجور أو بالأحرى تنفيرهم منه والدفع بهم للبحث عن حلول بديلة في السوق الموازية بدل إجهاد أنفسهم في البحث عن وظائف .

الجدول رقم (23) يبين العلاقة بين رأي المبحوثين حول تأثير التعقيدات الإدارية و أسباب تفضيل العمل غير الرسمي:

أسباب العزوف عن الوظائف الرأي	تدني المستوى التعليمي وغياب الشهادة		نقص أو انعدام الخبرة		ضيق شبكة العلاقات(الرأسمال الاجتماعي)		إلتزامات الخدمة الوطنية		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم(تؤثر)	19	25،33	06	08	40	53،33	07	9،33	72	100
لا (لا تؤثر)	01	33،33	01	33،33	01	33،33	_	_	03	100
المجموع	20	26،66	07	9،33	41	54،66	_	_	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين يميل نحو فئة الذين يرون أن ضيق شبكة العلاقات الاجتماعية هي السبب في حرمان الشباب من الحصول على عمل وبالتالي التوجه نحو العمل في إطار غير رسمي حيث يمثلون نسبة 54،66% ، فيما يرجع 26،66 السبب إلى تدني المستوى التعليمي الذي يحول حسب رأيهم بين الشاب وهدفه في الحصول على وظيفة مستقرة ، أما من يرجعون السبب إلى عامل غياب الخبرة فتقدر نسبتهم ب 9،33 % ، وفي الأخير نجد نسبة معدومة عند فئة المبحوثين الذين يربطون الأمر بالتزامات الخدمة الوطنية .

إن المبحوثين الذين يرجعون سبب عزوف الشباب عن العمل المأجور والتوجه نحو قطاع النشاط الموازي أغلبهم يرون أن المشاكل و التعقيدات الإدارية تؤثر في زيادة ميل الشباب نحو القطاع غير الرسمي وذلك بنسبة قدرها 53،33 % ، بينما 25،33 % يرجعون السبب إلى عامل غياب الخبرة وفي نفس الوقت يرون أن المشاكل البيروقراطية هي التي تسهم في دفع الشباب نحو ممارسة أنشطة غير مرخصة ، أما من يربطون بين التزامات الخدمة الوطنية كسبب في توجه الشباب نحو القطاع غير الرسمي وبين التعقيدات الإدارية كعمل مؤثر في زيادة التوجه نحو كل ما هو نشاط غير رسمي فتعادل نسبتهم 9،33 % ، وفي الأخير نسبة تعادل 08 % تمثل المبحوثين الذين يرجعون أسباب اللجوء إلى القطاع غير الرسمي إلى نقص الخبرة المطلوبة في التوظيف ويرون أن التعقيدات الإدارية والبيروقراطية هي كذلك من بين العوامل المساعدة في زيادة الميل نحو ما هو غير رسمي .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يرون أن التعقيدات الإدارية لا تساهم في زيادة حدة لجوء الشباب نحو

القطاع غير الرسمي فنجدهم موزعين بنسب متساوية تعادل 33،33 لكل من يرجعون أسباب العزوف عن الوظائف وعدم اجتهاد في البحث عنها إلى ضيق شبكة العلاقات الاجتماعية ، نقص الخبرة وتدني المستوى التعليمي ، وفي الأخير نجد نسبة منعدمة عند فئة الذين المبحوثين ممن يعتبرون التزامات الخدمة الوطنية سببا في تفضيل الشباب للعمل غير الرسمي و لا يرون تأثيرا للتعقيدات الإدارية على زيادة نطاق القطاع غير الرسمي .

توضح نتائج الجدول أعلاه أن أغلبية من شملتهم الدراسة يرجعون سب العزوف عن الوظائف والميل نحو الأنشطة غير الرسمية إلى عوامل غير عقلانية كتدخل العلاقات والاعتبارات غير الموضوعية في تحديد وجهة منصب العمل الذي لا يستطيع أن يطوله من ليس له شبكة علاقات قوية . معريفة . في دوائر اتخاذ القرار، والتي تعد شكلا من أشكال التعقيدات .

الجدول رقم (24) يبن العلاقة بين رأي الشباب حول مدى عدالة شروط التوظيف وأسباب العزوف عن الوظائف .

أسباب العزوف	نقص الشهادات		غياب الخبرة		ضيق شبكة العلاقات		إلتزامات الخدمة الوطنية		المجموع	
عدالة الشروط	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم (عادلة)	05	26،31	02	10،52	10	52،63	02	10،52	19	100
لا(غير عادلة)	17	30،33	03	5،33	33	59	03	5،33	56	100
المجموع	22	29،33	05	6،66	43	57،33	05	6،66	75	100

نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يميل نحو فئة المبحوثين الذين يرجعون أسباب عزوف وعدم تمكن الشباب من الحصول على العمل إلى ضيق شبكة علاقاتهم الاجتماعية حيث يمثلون نسبة 57،33 % من مجموع المبحوثين ، فيما يرجع 29،33 السبب إلى تدني المستوى التعليمي ونقص الشهادات ، بينما هناك نسبة متساوية تعادل 08% تمثل كل ممن يرجعون السبب إلى عامل غياب الخبرة وكذلك إلتزامات الخدمة الوطنية .

و من بين المبحوثين الذين يرون أن الشروط المطلوبة في عملية التوظيف عادلة ومعقولة هناك 52،63 % يرجعون سبب عزوف الشباب عن العمل في القطاع الرسمي أو عدم تمكنهم من الحصول عليه إلى عامل ضيق شبكة علاقاتهم الاجتماعية ، فيما 26،31 % يرجعون السبب إلى عامل نقص الشهادات وتدني المستوى

التعليمي ، أما من يرجعون السبب إلى إلتزامات الخدمة الوطنية وإلى غياب الخبرة فهم ممثلون بنسبة متساوية تعادل 10 % لكل سبب .

بالمقابل فإن من بين المبحوثين الذين أجابوا بعدم عدالة وموضوعية الشروط المطلوبة في التوظيف فإن هناك 59 % يرجعون سبب ميل الشباب نحو الأنشطة غير الرسمية إلى ضيق شبكة علاقاتهم الاجتماعية التي لا تمكنهم من الوصول إلى فرص العمل ، بينما 30،33 يرجعون السبب إلى نقص الشهادات وتدني المستوى التعليمي ، أما نسبة 5،33 فهي تمثل كل من أصحاب رأي الخبرة والتزامات الخدمة الوطنية كسبب في عدم التمكن من الحصول على العمل .

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثين يرون أن الشروط المطلوبة للحصول ط على العمل هي شروط غير عادلة ،كما أن أغلبية هؤلاء يلقون باللوم على ضيق شبكة العلاقات الاجتماعية التي تحول بين الشباب وفرصة العمل .

نستنتج من هذه المعطيات أن الشروط الكثير التي تتطلبها عملية التوظيف بداية بالخبرة ، المستوى التعليمي ، التخصص ، تسوية الوضعية اتجاه الخدمة الوطنية ، السن ... وغيرها من الشروط التي عادة ما لا تتوفر عند جميع الشباب ، والتي يرى معظم المبحوثين أنها غير عقلانية وغير عادلة خصوصا فيما يتعلق ببعض الأسلاك كسلك الشرطة و الأمن بصفة عامة (الذي صادفنا أو تعرفنا على كثير من الشباب يحلمون بالالتحاق به خاصة من الطلبة) الذي يضع شرط السن الذي لا يجب أن يتجاوز 24 أو 25 على أقصى تقدير ، بالإضافة إلى شروط أخرى في هذا السلك وغيره ، وهي في نظر الشباب شروط تعجيزية من شأنها الحيلولة بينهم وبين حلمهم في الحصول على العمل ، ضف إل هذه الشروط جملة التعقيدات الإدارية التي يصادفونها من كيل بمكيالين " كل شيء بالمعريفة وبالوجوه " فالمحاباة والمحسوبية . المعريفة . أضحت شرطا جديدا من شروط الحصول على العمل .

ومن باب التكيف مع الواقع يتخذون الطريق الأسهل إلى سوق العمل ولو بأعمال بسيطة لا تلبي مداخيلها احتياجاتهم المادية ولا تضمن لهم مستقبلهم ومستقبل أسرهم ، وهذا ما ورد في إجابات معظمهم حول الأسئلة المتعلقة بمدى ما يلبيه ما يحصلون عليه من دخل من حاجياتهم وحاجيات أسرهم وكذلك ما إذا كان يضمن مستقبلهم.

الجدول رقم(25) يوضح توزيع المبحوثين حسب ما إذا سبق لهم البحث عن وظائف مستقرة.

هل سبق لك البحث عن عمل مستقرة	**العدد**	**النسبة**
نعم	48	64
لا	27	36
المجموع	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين سبق لهم البحث عن فرصة عمل مأجور ومستقر حيث يمثلون نسبة 64 % من مجموع المبحوثين ، مقابل نسبة 36 % قالوا أنهم لم يسبق لهم البحث عن عمل مستقر ، أي أن تفكيرهم في دخول سوق العمل كان يتجه منذ البداية إلى ممارسة نشاط تجاري .

يتبين لنا من نتائج الجدول أن هناك نسبة معتبرة من المبحوثين سبق لهم السعي في سبيل الحصول على عمل مستقر ، لكن لم يسعفهم الحظ في ذلك ، ومن خلال النتائج السابقة التي تم التوصل إليها فيما يخص أسباب توجه الشباب نحو العمل في القطاع غير الرسمي التي ركزت في معظمها على عامل شبكة العلاقات الاجتماعية كسبب رئيسي و طاغ .

ولو حاولنا الربط بين الأمرين لأدركنا بما لا يدع مجالا للشك أن سبب عدم حصول هؤلاء أي الذين سبق لهم البحث عن عمل يعود أساسا إلى ضيق شبكة علاقاتهم الاجتماعية .

فمبدأ المحاباة والمحسوبية أو . المعريفة ماكانش . على حد تعبير المبحوثين في معظم إجاباتهم خاصة حول الأسئلة الملحقة ، يكاد يصبح مبدءا من مبادئ الإدارة الجزائرية والتي صارت تتعامل به على جميع المستويات ، خاصة إذا تعلق الأمر بمنح فرص العمل سواء في مسابقات التوظيف التي أصبحت مجرد مسرحية معروفة النهاية حتى قبل بدايتها . وهذا ما تؤكده إجابات المبحوثين حول سؤال يتعلق برأيهم في مسابقا التوظيف . حيث كانت معظمه تصب في إطار واحد هو أن هذه المسابقات شكلية ونتائجها محسومة مسبقا لصالح (أصحاب المعارف)

الجدول رقم (26)يوضح الطرق المتبعة في البحث عن العمل بالنسبة للمجيبين بنعم .

الطريقة	التكرار	النسبة %
التوجه إلى المؤسسات مباشرة	**24**	**29،26**
المشاركة في مسابقات التوظيف	**23**	**28،04**
تكوين ملفات لدى مكاتب التشغيل	**18**	**21،95**
الاستعانة بوساطة (معريفة)	**15**	**18،29**
وسائل أخرى الإعلانات	**02**	**2،43**
المجموع	**82**	**100**

ملاحظة : بعض المبحوثين اختاروا أكثر من إجابة . بمعنى استعملوا أكثر من وسيلة للبحث عن عمل .

نلاحظ من خلال الجدول أن التوجه المباشر للمؤسسات يأتي على رأس الوسائل التي ينتهجها الشباب في سعيهم للحصول على العمل حيث تمثل هذه الطريقة النسبة الأعلى والمقدرة ب 29،26% ، أما في المرتبة الثاني فتأتي طريقة المشاركة في مسابقات التوظيف بنسبة 28،04% ، ثم تكوين ملفات لدى لدى مكاتب التشغيل بنسبة 21،95% ، والاستعانة بشبكة العلاقات والمعارف الشخصي بنسبة 18،29%، في الأخير نسبة متدنية بالنسبة للوسائل الأخرى كالإعلانات .

إن أهم ما نلاحظه على أرقام الجدول هو التقارب النسبي رغم بعض الانخفاض من حيث استعمال وسيلة الإعلانات التي لا تدخل ضمن أولويات المبحوثين من حيث كونها أحد وسائل االبحث والاستقطاب في سوق العمل .

الجدول رقم(27) يبين توزيع المبحوثين حسب مشاركتهم في مسابقات التوظيف ورأيهم في مدى عدالة وموضوعية شروط التوظيف .

الرأي في شروط التوظيف / المشاركة فيي مسابقات التوظيف	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	08	36،36	14	63،63	22	100
لا	13	24،52	40	75،47	53	100
المجموع	21	28	54	72	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يميل نحو فئة المبحوثين الذين يرون أن شروط التوظيف غير عادلة ولا تتسم بالموضوعية ، حيث تمثل هذه الفئة نسبة 72% ، مقابل نسبة 28 % فقط يرون أن هذه الشروط معقولة وموضوعية .

كما أنه من بين المبحوثين الذين يرون أن شروط التوظيف لا تتسم بالموضوعية هناك 75،47 % لم يسبق لهم المشاركة في مسابقات التوظيف ، مقابل 24،52 % فقط سبق لهم المشاركة في مسابقات التوظيف ومع ذلك يملكون فكرة عن شروط التوظيف مما يجعلهم يقولون أنها عادلة وموضوعية .

أما لدى فئة المبحوثين الذين لم يسبق لهم المشاركة في مسابقات التوظيف هناك 63،6 3 % يظنون أن شروط التوظيف موضوعية ومعقولة ، بالمقابل هناك 36،36 يظنون أنها شروط غير معقولة رغم أنهم لم يسبق لهم المشاركة في مسابقات التوظيف .

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثين أبدوا عدم رضاهم عن شروط التوظيف ، أي قالوا أنها غير معقولة ، كما أن معظم هؤلاء لم يسبق لهم المشركة في مسابقات التوظيف .

ويترجم هذا بشكل عام موقف الشباب من سياسة التشغيل ككل ، حيث من جهة هم لا يثقون في مسابقات التوظيف ، وهذا ما يدل عليه انخفاض نسبة المشاركين فيها ، ومن جهة أخرى النظرة السلبية التي ينظرون بها إلى شروط ومتطلبات التوظيف التي هي في رأيهم مجحفة.

وهي نتائج نستطيع إدراجها في سياق الأسباب أو العوامل تساهم في زيادة عزوف الشباب عن العمل المأجور وبالتالي الدفع بهم نحو سوق النشاط غير الرسمي .

الجدول رقم(28) يبين العلاقة بين دور كثرة الشروط الإدارية في التوجه نحو العمل غير الرسمي و أثر المشاكل البيروقرطية على العزوف عن الوظائف المأجورة.

كثرةالشروط الإدارية / أثر التعقيدات البيروقراطية	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	**50**	92،59	**04**	7،41	**54**	**100**
لا	**11**	52،39	**10**	47،61	**21**	**100**
المجموع	**61**	81،33	**14**	18،66	**75**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يميل نحو فئة المبحوثين يعتقدون أن كثرة الشروط الإدارية هي التي تساهم في عزوف الشباب أو تنفيرهم من العمل في الوظائف حيث تمثل هذه الفئة نسبة تعادل 81،33 % ، مقابل نسبة 18،66 % لا ترى في كثرة هذه الشروط سببا في عدم حصول الشباب على فرص عمل .

إنه من بين المبحوثين الذين يرون أن كثرة الشروط هي السبب في توجه الشباب نحو العمل في القطاع الموازي هنالك 92،39 يعتقدون أن البيروقراطية هو السبب في عدم تمكن الشباب من الحصول على العمل لأنها تنفرهم منه ، بالمقابل هناك 7،41 لا يرون أنها السبب وفي نفس الوقت لا يعتبرون كثرة الشروط سببا يحول بين الشباب و العمل .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين لا يرون في كثرة الشروط سببا في الحيلولة دو حصول الشباب على مناصب عمل فإن نسبة 52،39 % مع ذلك يعتبرون التعقيدات البيروقراطية سببا في عزوف الشباب عن العمل المأجور ، مقابل نسبة 47،61 % لا يعتبرونها السبب كما لا يرون في كثرة الشروط عائقا يحول دون حصول الشاب على العمل.

توضح لنا معطيات الجدول أن هناك نسبة كبيرة من المبحوثين يعتبرون الشروط الكثيرة سببا في العزوف عن العمل المأجور وتفضيل العمل لحسابهم الخاص في ظل التعقيدات الإدارية و البيروقراطية التي عادة ما تمثل حجر عثرة في طريق الباحثين عن العمل ، مما يترجم العلاقة القوية بين الشروط التعجيزية . حسب المبحوثين . في تعليقهم وإجاباتهم عن الأسئلة الملحقة ، وبين التعقيدات والمثبطات التي يصطدمون بها .

بالمقابل وجود قطاع لارسمي حيوي يستقطب فئة معتبرة من البطالين سهل الدخول ، مما يساعدهم نوعا على التكيف مع تقلبات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، بالاتجاه إلى هذا المجال الجديد يجد فيه الانتعاش والاتقاء لتلبية طموحاته في مواجهة حدة مشكلة اقتصادية زادها تأزما سوء التسيير والتعاطي مع الظروف والتغيرات ، سواء من ناحية الحلول أو من ناحية السلوك والتعامل نع الفئات المتضررة ، بحيث بدل تسهيل الأمور لهم يتم الدفع بهم نحو اليأس وانتهاج طرق غير قانونية لإيجاد مخرج لأنفسهم بأنفسهم .

فلا ريب إذا أن أساليب الضغط والقهر الممارس من طرف النظام العاجز عن توفير التسهيلات الضرورية لتحسين أوضاع الأفراد الذين تزداد أوضاعهم سوء بسبب المشاكل و الأعباء الدخيلة كالبيروقراطية والفساد الإداري ، تصنف كأحد العوامل المساهمة في استفحال ظاهرة العمل غير الرسمي وظهور أنشطة موازية تهدد في كثير من الأحيان سوق العمل النظامي ، وأحينا أخرى تفرض عليه شروطها .

وكنتيجة يمكن "إذا القول أن العلاقة بين حجم الأنشطة غير الرسمية والفساد هي علاقة قوية"[1] .

الجدول رقم (29) يبن العلاقة بين عدالة شروط التوظيف و دور المشاكل والتعقيدات البيروقراطية في العزوف عن الوظائف.

دور الشروط / عدالة الشروط	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	25	96،15	01	3،85	26	100
لا	48	97،96	01	2،04	49	100
المجموع	73	97،33	02	2،66	75	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يميل نحو فئة المبحوثين الذين يرون أن المشاكل الإدارية المتمثلة في البيروقراطية هي السبب وراء عدم سعي الشباب عزوفهم عن العمل المأجور ومنه توجههم نحو السوق الموازي ، حيث تمثل هذه الفئة نسبة 97،33 % ، مقابل نسبة 2،66 لايرون أنها السبب .

كما أنه من بين المبحوثين الذين أجابوا ب لا فيما يخص عدالة شروط التوظيف هناك 97،96 % يلقون باللوم على مشكلة البيروقراطية كسبب في عزوف الشباب عن الوظائف ، مقابل **2،04 % فقط** يرون أن شروط التوظيف غير عادلة كما لا يعتقدون أن البيروقراطية هي السبب الذي يحول بين الشباب والوظائف .

[1] عبد الحكيم .مصطفى الشرقاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بنعم فيما يخص عدالة شروط التوظيف فإن 96،15% منهم يعتبرون أو يرون أن البيروقراطية هي السبب في عزوف الشباب عن العمل المأجور وتفضيل العمل غير الرسمي مقابل نسبة 3،85 يعتبرون البيروقراطية سببا وفي نفس الوقت كان رأيهم سلبيا فيما يخص عدالة شروط التوظيف.

ويمكن لمعطيات هذا الجدول أن توضح العلاقة القوية بين مدى عدالة شروط التوظيف من جهة وبين دور هذه الشروط في زيادة الإقبال على سوق النشاط غير الرسمي من طرف الشباب .

ومن الواضح أنه يتم استغلال سوق النشاط غير الرسمي من طرف الشباب انطلاقا من الصعوبات التي يواجهونها في سوق العمل الرسمي ، فالاقتصاد غير الرسمي أضحى كأحد البدائل المتاحة لمختلف الفئات لتغطي العجز في التشغيل لتستمر على قيد الحياة .

وهذا ما يؤكده Roy عندما يشير إلى " أن الاقتصاد غير الرسمي يستمد وجوده في المقام الأول من عيوب وثغرات القطاع الرسمي "[1]

وبناءا على ما تقدم يمكننا القول أن نمو القطاع الموازي أو الأنشطة غير الرسمية التي تلقى إقبالا واسعا من طرف شريحة عريضة من الباحثين عن فرص العمل والاندماج المهني ، هي في الواقع تجد خلفيتها ومبرراته في بعض الأنساق الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز في تعاملاتها بعدم الموضوعية وغياب العقلانية في التسيير والتدبير مما يخلق حواجز من شأنها الدفع بالأفراد أو الفاعلين لاستغلال " مناطق اللايقين " كما يشير إليها Crozier من أجل الخروج من " الأزمة " .

فالأنشطة غير الرسمية لا يمكن فصلها عن سياق النظام السوسيوإقتصادي الذي يقتنص فرصة استغلالها عندما تتاح له الفرصة للاستفادة من امتيازاتها.

[1] إبراهيم. توهامي ، مرجع سبق ذكره ، ص 104.

استنتاج :

في ضوء المعطيات والاستنتاجات المحصل عليها وبناءا على الاتجاه العام الذي ذهبت إليه معظم إجابات المبحوثين في تحديد مصادر نمو الأنشطة غير الرسمية وعلاقتها بالمتطلبات" المجحفة " والكثيرة التي تسير وفقها آليات التشغيل فإنه يمكن ومن خلال ربط هذه المعطيات ببعضها البعض الخروج باستنتاجات تفيد أن عزوف الشباب عن العمل في القطاع الرسمي أو (بالأحرى تنفيرهم منه) أي بفعل فاعل يعود إلى مجموع العراقيل التي يواجهونها في هذا القطاع بالذات " سوق العمل الرسمي " هي من الأسباب التي تساعد على خلق سوق عمل موازي يلجأ إليه الشباب للخروج من البطالة من جهة والهروب من الحواجز التي يخلقها سوق العمل النظامي .

فقضية الشروط الكثير التي يتعين أن تتوفر في طالبي العمل أصبحت تؤرق كثيرا من الشباب الذين يحلمون بالحصول على وظيفة ، فبداية بالشهادة ، الخبرة ، السن ، تسوية الوضعية اتجاه الخدمة الوطنية .....وغيرها ، وهي كلها شروط يمكن وضعها في خانة الموضوعية ولكن ليس إذا تدخلت فيها اعتبارات أخرى غير موضوعية وغير عقلانية تزيد في عبئها وتعقيدها بالنسبة للشاب الذي يبحث عن العمل بكل الطرق ، فحتى القروض المصغرة المخصصة للشباب تمنح بصفة غير قانونية ، والدليل على ذلك إجابات المبحوثين حول أسباب عدم محاولتهم الحصول على قروض من وكالات دعم تشغيل الشباب ، حيث أجاب معظمهم أنهم لا يثقون في الكيفية التي تمنح بها هذه القروض ، زيادة إلى الشروط الكثير ة التي تتطلبها إضافة إلى كونها قروضا ربوية مما يدفع الكثيرين لصرف النظر عنها .

فسوق العمل اللارسمي (كأحد مناطق اللايقين) أصبح ملاذا يستقطب كل الذين ضاقت بهم السبل وعدموا الحيلة في سوق العمل النظامي الذي تسيره وتتحكم فيه عوامل أثقلت كاهل الشباب ودفعتهم لابتداع سبل جديدة تلبي ولو جزءا من تطلعاتهم المهنية وحتى الاجتماعية التي لا يجدون لها موضعا في سوق العمل النظامي

إذا فجملة المكرهات التي يلاقيها الشاب في سوق العمل الرسمي من شروط لاحصر لها وعراقيل لا نهاية لها تؤخذ كأحد الأسباب المفسرة لعزوف القوة العاملة من فئة الشباب عن العمل المأجور وتفضيلهم العمل لحسابهم الخاص تحت ظل الأنشطة غير الرسمية .

وهذا ما يأتي ليعزز فرضية وجود علاقة سببية بين كثرة شروط الالتحاق بمناصب العمل المأجورة وتوجه القوى العاملة من الشباب نحو بديلها في سوق الأنشطة غير الرسمية.

الاستنتاج العام :

لقد كان التساؤل المركزي لبحثنا يدور أساسا حول بروز قطاع النشاط اللارسمي كبديل لعجز سياسات وبرامج التشغيل عن استيعاب القوى العاملة من فئة الشباب ، وتحت هذا التحليل حاولنا استيضاح أهم الأسباب التي تحول دون حصول الشباب على فرص عمل مستقرة مركزين على مؤشرين محوريين يتمثل الأول في ضعف المستوى التعليمي أي عدم توازنه مع متطلبات سوق الشغل ، فيما يدور الثاني حول موقع الشروط التي ينظر إليها على أنها مجحفة من الأسباب التي من شأنها أنتسهم في تفضيل العمل الحر على حساب العمل المأجور وقد كانت معظم النتائج تصب في اتجاهين يؤدي كليهما إلى نفس البؤرة :

الأول هو أن ميل الشباب نحو العمل الحر وبالتحديد في قطاع النشاط غير الرسمي هو أحد نتائج عدم تمكنهم من التموضع في سوق العمل النظامي كحتمية لعدم امتلاكهم للمؤهلات العلمية المطلوبة .

والثاني أن عزوف الشباب عن العمل المأجور وتفضيلهم العمل لحسابهم الخاص ولو بطرق غير قانونية يجد تفسيرا قويا له في الممارسات البيروقراطية التي تضاف إلى الشروط الكثيرة والمجحفة التي ينبغي توفرها في طالب العمل في بلادنا .

ثم إن من بين النتائج التي توصلنا إليها تتمثل في بعض القيم السلوكية للشباب الممارس للأنشطة غير الرسمية والمتمثلة خاصة في في نوعية الخطاب الذي أصبح يمثل سمة في كل الجزائريين تقريبا ، فهو خطاب عنيف مليء بالتذمر والسخط ، وهذا ما نلمسه بالفعل في إجابات بعض المبحوثين التي طغت عليها عبارات منها الاستعداد لحرق النفس في حالة التعرض لمضايقات من الشرطة ، وهي بالفعل ظاهرة أصبحنا نقرأ عنها يوميا في صفحات الجرائد كما نعايش في الفترة الأخيرة التي تلت قرار إزالة الأسواق الفوضوية وما ترتب عنها من مناوشات بين الشرطة وتجار غاضبين من القرار، وهي ظاهرة قد تحمل تأويلات عديدة كما تستدعي رؤية واستراتيجية بعيدة المدى لحل المشكلة.

نصل في الأخير إلى إدراك حقيقة مفادها أن هناك عجزا فادحا في سياسة التشغيل هو الذي ساهم في تفاقم ظاهرة العمل غير الرسمي في أوساط الشباب .

وبغرض تفسير الظاهرة والربط بين مختلف أبعادها فقد ارتأينا تتبع والتموضع في قالب تحليلي ميكروسوسيلوجي أوصلنا في النهاية إلى نتائج تتسم بنوع من المصداقية التي ما كانت لتكون لولا أننا أخضعنا تحيلنا لمحك أو مرآة الواقع ، محاولين أن نقترب من مشاكل الشاب ونلامس أفكارهم وتطلعاتهم .

خاتمة

ثنائية التشغيل والعمل غير الرسمي في الجزائر بكل إشكالياتها وتفرعاتها وبما لخيوطها من تشابكات، وخاصة ما تخلفه من زوايا قاتمة تعتبر من أعقد الملفات التي لم يتم الخوض في غمارها بالشكل الذي تستحقه وبالعمق الذي ينبغي ، فموضوع بهذا الحجم وهذا التأثير يحتاج لمعالجة أكثر عمقا و جرأة للخوض في غماره وجمع خيوطه المتشابكة ، وقد جاءت هذه الدراسة في سياق استثنائي بكل المقاييس ، ولعلنا حاولنا الجمع فيها بين شمولية الطرح وعمق التحليل سعيا لإماطة اللثام عن بعض مظاهره التي شغلت اهتمامنا منذ البداية ، كما حاولنا أن نكشف في فصول متعددة عن خيوط اللعبة وما يدور في فلكها .

إن من أهم مقومات فهم الشباب كفئة فعالة ونشيطة فئات المجتمع إجراء دراسات تتسم بالشمول الهادف إلى وصف وتشخيص اتجاهات الشباب نحو مختلف القضايا ذات الصلة بالتمنية الاجتماعية ، إذ تشكل نتائج هذه الدراسات ركيزة تعتمد عليها سياسات توجه الشباب ورعايته واستثمار طاقته الإيجابية لخدمة المجتمع .

وعلى ضوء ذلك نستخلص أن الشباب الناشطين في القطاع اللارسمي يمثلون فئة متميزة تملك القدرة على خلق الحلول الفردية بالاعتماد على النفس من أجل الخروج من مشاكلهم ، فقد توصلنا إلى أن الشباب يمثلون فئة كثيرة الحركة وقابلة للتكيف مع المجال المهني غير الرسمي ، وقبل ذلك التكيف مع الأمر الواقع .

فالفرضية الأساسية التي شكلت نقطة انطلاق دراستنا جاءت قائمة على افتراض أو احتمال أولي يتمثل في تناول سياسة التشغيل كفاعل مركزي فقد قدرته على تنظيم سوق العمل مما أدى لتفريخ مظاهر سلوكية خاصة بالعمل خارجة عن نطاق سيطرة السلطة وما تقدمه من فرص شحيحة .

ثم إن إقبال الشباب على القطاع اللارسمي باعتباره يفتح أبوابا أوصدتها السياسات العرجاء يثبت و يرسخ تلك الصورة الرافضة لكل مظاهر التيئيس ، وفي هذه الحالة نستخلص بصورة أولية وجود قطيعة حقيقية وهوة واسعة بين ما توفره الدوائر الحكومية وبين ما يطمح إليه الشباب من آفاق ،فالشباب عامة هو حامل لطموحات تجعله يساير التغيرات المفاجئة ويتعامل مع الأمر الواقع بعقلانية .

الاقتراحات والتوصيات :

على ضوء النتائج التي خلصنا إليها نستطيع أن نقدم بعض التوصيات والاقتراحات تترجم أهداف الدراسة وتأتي في سياقها وتكون على النحو التالي .

العمل على تبني سياسة تشغيل مرنة تراعي وتستشرف عالم الشغل من حيث اليد العاملة ومؤهلاتها .

فتح الباب أمام الاستثمار المنتج لدفع عجلة التمنية وخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية .

دعم الاستثمار في القطاع الفلاحي الذي من شأنه إستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة خاصة تلك التي تملك مستوى محدودا من التعليم أو تفتقد للتكوين والتأهيل ، بما أن العمل في قطاع الفلاحة في غالب الأحيان لا يتطلب مستوى علميا عاليا أو تأهيلا عاليا .

تسهيل الإجراءات الإدارية أمام الشباب والاستماع إلى إنشغالاتهم وفتح أبواب الحوار معهم بدل إلقاء اللوم عليهم .

العمل على دعم قيم الاستثمار وروح المبادرة عن طريق تسهيل الحصول على القروض والدعم .

منح الفرص لمن يستحقها وتبني الموضوعية في التسيير حتى لا توضع سلطة البقرار في يدمن يسيء استعمالها .

التنسيق وفتح باب الحوار بين مختلف القطاعات وخاصة بين التعليم و سوق العمل .

قائمة المراجع :

باللغة العربية :

1 /الكتب :

1) إبراهيم .توهامي وآخرون ، العولمة والاقتصاد غير الرسمي ، مخبر الإنسان والمدينة ، جامعة منتوري . قسنطينة . ، مطبعة الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، بدون طبعة ، 2004 ،

2) إلياس . فرح ، تطور الفكر الماركسي ، دار الطليعة ، ط 6 .

3) بلقاسم حسن .بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. تطور التشغيل . ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .

4) ج .ن .د .ورسك ، تر : محمد عزيز ومحمد كعبة ، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية ، منشورات قازيونس ، بنغازي ، ليبيا ، ط 1 ، 1997 .

5) ج.ب. قوفيريتش، الاقتصاد غير الرسمي، من افلاس الدولة إلى انتشار التهريب 2002

6) جوناثان .تيرنر ترجمة محمد سعيد فرح ، بنا ء نظرية علم الاجتماع، ، (دار النشر والبلد والسنة غير موجودة.

7) خالد . الزواوي ، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، الطبعة 1 ،

8) رفعت . المحجوب ، الطلب الفعلي ، دار النهضة العربية ، ط 1 ، 1971.

9) رمزي .زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، عالم المعرفة ، الكويت ، 1997.

10) ضياء مجيد .الموسوي ، النظرية الإقتصادية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، ط1 ، 2005 .

11) ضياء مجيد. الموسوي ، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .

12) عارف . دليلة ، *الاقتصاد السياسي* ، دار النشر غير مبينة ، الجزائر ، 1979 .

13) عبد الباسط .عبد المعطي وآخرون ، السكان والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1998 .

14) عبد الحكيم .مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، ط 1 ، 2006 .

15) عبد الرزاق .جلبي ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1998 .

16) عبد العزيز. فهمي .هيكل , موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ,دار النهضة العربية ، 1980 .

17) عبد اللطيف. بن أشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 . 1980 .، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 .

18) عدون ناصر. دادي ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 .

19) فاروق .عبده فلية ، إقتصاديات التعليم مبادئ واستراتيجيات وإتجاهات حديثة ، دار المسيرة ، الأردن ، ط 1 ، 2003 .

20) محمد .طاقة وحسين. عجلان ، اقتصاديات الأعمال ، إثراء للنشر ، الأردن ، ط1 ، 2007 .

21) مدحت .القريشي ، اقتصاديات العمل ، دار وائل ، عمان الأردن ، ط1 ، 2007 .

22) مدني .بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل . التجربة الجزائرية . ، دار الحامد ، عمان الأردن ، ط1 ، 2009 .

23) موريس .أنجرس ، تر : نور الدين صحراوي وآخرون ، **منهجية** البحث في العلوم الإنسانية ، **ت**دريبات عملية ، دار القصبة ، الجزائر ، ط 2 ، 2006 .

24) ناصر. قاسيمي ، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل ، ديوان المطبعات الجامعية ، ط 4 ، 2011 .

25)نسرين. عبد الحميد نبيه ، الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء ، الاسكندرية ، مصر ، ط 1 ، 2004 .

26) هدى .سيد لطيف ، الأسس العلمية للإدارة ،الشركة العربية للتوزيع والنشر ، 1996 .

27) وائل أحمد .علام ، المياق العربي لحقوق الإنسان ، دراسة حول دور الميثاق في تعزيز حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2005 .

2 /الرسائل والأطروحات :

1) أحمد .خير، تطور التشغيل إشكالية البطالة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006،

2) سعيدة. حمود ، برامج التشغيل والقوى العاملة الجامعية (دراسة ميدانية على خريجي الجامعة ،مدينة بسكرة،رسالة ماجستير،كلية الآداب والعلوم ولاجتماعية ،قسم علم الاجتماع،2007/2006 ،

3) بوجمعة .كوسة ، التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كحل مؤقت للحد من البطالة ، دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء سطيف . رسالة ماجستير في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2005 / 2006 ،

4) رتيبة. طايبي، الإدماج والاندماج المهني للشباب البطال في المجتمع الجزائري ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع،1999-2000 ،

5) سعدية. قصاب ،تحليل برامج التشغيل بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير لم تنشر ، جامعة الجزائر ، 1995

6) الطاهر .روتر ،إشكالية التشغيل في الزراعة(دراسة حالة الجزائ)،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،97/96.

7) مصطفى. شريف ، **تولية الوظائف العامة على ضوء القانون الأساسي العام للعامل** ،رسالة ماجستير في الإدارة والمالية لم تنشر ، جامعة الجزائر .

8) مليكة. روان ، الشباب والعمل تكيف أم نفور الشباب في القطاع اللآرسمي ،دراسة حول السلوكات النشاطية للشباب ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1998 / 1999 ، ص 96

9) مهدي. كلو ،الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة ، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2002.

3 /التقارير و الملتقيات

1) أحمية .سليمان، السياسة العامة للتشغيل، ومكافحة البطالة في الجزائر، ملتقى علمي حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سعيدة ما بين 26 و 27 أفريل 2009 ،الجزائر .

2) منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العاة العادية ، 24 جوان 2004 ،القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق.

3) تقرير المجلس الوطن الاقتصادي والاجتماعي، **حماية الشباب جنوح الأحداث**" الدورة العادية 22 جوان 2003

4) ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، محاضرة للأستاذ بودلال علي .

القوانين والمراسيم التنفيذية :

1) . المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في19 أبريل2008، الجريدة الرسمية عدد22الصادرة في

30أبريل2008 .
2) لمرسوم التنفيذي رقم06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006 الجريدة الرسمية عدد 09 الصادرة في 19 أبريل 2006.

3) .القانون06 -21 المؤرخ في 11ديسمبر2006، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة في 11 ديسمبر 2006 .
4) القانون04-19 المؤرخ في 25ديسمبر2004، الجريدة الرسمية العدد83، الصادرة في 26ديسمبر2004.

المواقع الإلكترونية :

1 / 11.3012/02/2020[1] http://www.un.org/

باللغة الأجنبية .

1) Charmes. (j) ,Quelles politiques face au secteur informel ?, caice centrale de coopération économique ,note et étude , n° 23, 1988 , In : déc 199/ 106 ; juillet -l'homme et la société , n° : 105

2)FRONDA. (o v)les scieces social face aux problémes du chomage des jeunes . UNESCO.PARIS. (France)

3)Michel .Crozier et Erhard Fridberg , l'acteur et le systéme ," les contraintes de l'action colective" , édition du seuil , 1977.

4)Mustafa Boutefnouchet ,les travailleurs en Algerie , anep , Alger , 1984 ,

P. GUITTO et ALL, Dictionnaire , Droit, Economie,Gestion,édition L'HERMES , 1ére édition, FRANCE,1999, P